جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
رحماني وهيبة

إشراف:
الدكتور ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

- ❖ الدكتور زيدان جمال..... رئيسا
- ❖ الدكتور ولد الصديق ميلود ..... مشرفا ومقررا
- ❖ الأستاذ موكيل عبد السلام ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

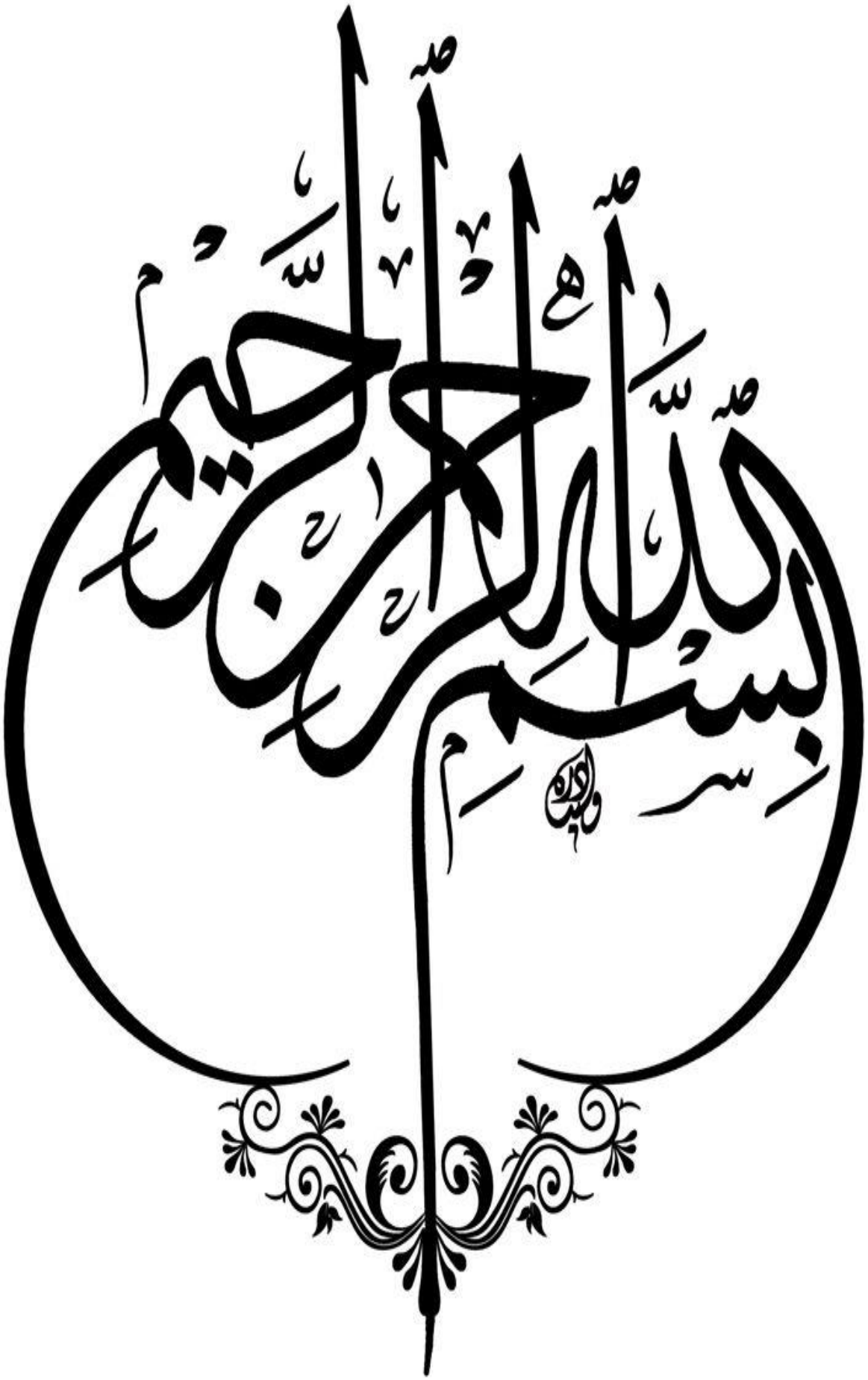
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هداني لهذا و ما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، أحمده حمدًا كثيرًا على عونه و على إتمام نعمته و على لطفه و يسره، فالفضل لله وحده، و الصلاة والسلام على المصطفى الذي لا نبي بعده، أما بعد:

أشكر الله الذي بنعمته تتم الصالحات و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و أرقى كلمات الامتنان إلى كل من ساهم في إثراء معارفي من أولى خطواتي في التعليم إلى آخر خطواتي في الجامعة.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الذي وجدت فيه ناصح وموجه ومرشد إلى الذي يستحق الشكر بكل معاني الشكر والتقدير على الذي ظل كبيرا في كل شيء الدكتور ولد الصديق ميلود على جهوده وتعاونه وسعة صدره حتى استكمال هذه الدراسة .

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بمناقشة هذه المذكرة و كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

إضافة إلى جميع الأساتذة و أفراد العائلة دون أن أنسى الأصدقاء.

رحماني .وهيبة

إهـــداء

إلى من علمني أن الصبر سبيل النجاح وافتقده عند مواجهة الصعاب وما زال النور الذي أهتدي به وصولا إلى النجاح .....أبي أطال الله في عمره

إلى روح من غطى حنانها كينونتي فأفقت على الدنيا في ظل هيبتها وكان دعاؤها التعويذة الأبدية التي تغلبت على الصعاب بفضلها إلى روحها الطاهرة غفر الله لها..... أمي واسكنها فسيح جناته.

إلى كل أهلي وأصدقائي وزملائي في العمل أشكركم على وقوفكم بجانبي

مقدمـــة

تعتبر القضية الفلسطينية الصراع التاريخي والسياسي والمشكلة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط و التي ظهرت منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 وحتى يومنا هذا فهي جزءا جوهريا من النزاع العربي الإسرائيلي الذي نتج بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وما نتج عنها من حروب وأزمات في منطقة الشرق الأوسط، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة، وتتمحور قضية فلسطين حول شرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية خلال عدة مراحل، وحول قضية اللاجئين والمجازر التي ارتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين، وحول عمليات المقاومة ضد المحتل، والقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومن أبرزها: قرار 194 وقرار 242.

ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأ اليهود الغربيون بتبني نظريات جديدة بهدف استعمار الأراضي الفلسطينية، من خلال استبدال محاولات السيطرة المدنية بالسيطرة المسلحة، وكانت الحركة الصهيونية العالمية أكبر المتبنين لهذه النظرية، وفي أواسط سنة 1880 شكلت الحركة الصهيونية مجموعة عشاق صهيون في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل سنة 1897 ، حيث طالبت الحركة بإقامة دولة خاصة لليهود في مكان الدولة التاريخية اليهودية فلسطين، وفي سنة 1922 أقرت عصبة الأمم الانتداب بشكل رسمي بناء على وعد بلفور، وغطت منطقة الانتداب فلسطين التاريخية، أي الأراضي الفلسطينية و صدر إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948 على مساحة 20.770 كم²، أي حوالي 77% من مساحة فلسطين، ليتصادم هذا القرار مع شرارة الانتفاضة و التي استمرت لعدة سنوات انتهت بقرار سياسي في الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة 1993 بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير والدولة العبرية، لكن الثورات الفلسطينية لم تتوقف.

عرفت القضية الفلسطينية خلال كامل المسار التاريخي لها عدة أزمات و تخللتها ثورات عديدة بتدخل عربي في محاولة فض النزاع سواءا بطريقة عسكرية أو محاولات سياسية، نشأ عنها اهتمام الغرب بالفلسطينيين والذي كان مرتبطا ارتباط جوهريا بالمسألة اليهودية ومحاولة رفع الخناق عنه، و بدأت السياسة الأوروبية تنخرط في شؤون المنطقة منذ

عام 1967 عقب وصول الجنرال شارل ديغول للحكم في فرنسا وقطعه السلاح عن إسرائيل بعد هجومها على الدول العربية عام 1967م، وانطلاق سياسة فرنسا المسماة "السياسة العربية" حيث تم توقيع اتفاقيات تجارية مع دول المغرب العربي، ليتطور الموقف الأوروبي بعدها تجاه القضية الفلسطينية في عام 1971، بتبني الإتحاد الأوروبي وثيقة شومان التي تدعوا لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 إلا أن هذه الوثيقة بقيت سرية، ولم تنشر بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على أعضاء المجموعة الاقتصادية.

إلا أن الواقع السياسي المعاش يبرز أن الولايات المتحدة الأمريكية تمسك بكل مفاتيح القضية الفلسطينية، فمن الجانب الإسرائيلي الأمر مفهوم بحكم العلاقة الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية والسياسية بين البلدين، أما فيما يتعلق بالحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية فقد سلموا الأمر كله للولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أن هناك تجاذبات من عدة أقطاب دولية أخرى تؤخذ عدة منحنيات اقتصادية و سياسية، مما ولد قناعة لدى بعض أطراف منطقة الشرق الأوسط خاصة العربي منه أن أوروبا قادرة على لعب دور موازي للدور الأمريكي، لغرض تجاوز الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية على القضية، خلق الوضع لدى الأوروبيين أن دورهم حاسم فيها، لغرض الحصول على الامتيازات العربية و مناطق النفوذ بها لغرض الهيمنة من جديد على المناطق التي كانت في يوم ما تحت سلطتها.

هدف البحث :

تهدف دراستي إلى الوقوف على الدور الأوروبي و مدى تناسق مواقف الدول الأوروبية فيما بينها اتجاه القضية الفلسطينية، ومعرفة تأثير سياساتها على السياسية الدولية عامة و على الشرق الأوسط خاصة، وفيما إذا ساهمت في بناء قيام دولة فلسطينية مستقلة أم أنها كانت مجرد سياسات عبارة عن تعبير للرأي يحقق الحماية لإسرائيل، وضمان أمنها وتلقي هذه الدراسة الضوء على الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية منذ انطلاقها لتحقيق السلام في المنطقة.

أهمية البحث :

يعتبر الدور الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية، ذو أهمية بالغة ويكتسي طابع العاطفة و النزعة العربية اتجاه استقلال الأراضي المحتلة، والتي تعتبر أطول قضية حركة تحررية منذ الحرب العالمية الأولى، لم تعرف الانفراج و لا بوادره، كانت سببه السياسات الإسرائيلية على المنطقة عقب نشوء السلطة الفلسطينية، والدور الأوروبي في التخفيف من حدة هذه السياسات تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ومحاولاته للعب دور سياسي مؤثر في العملية السلمية، دوره في المبادرات الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، وموقفه من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة من بناء المستوطنات، تدويل وسياسة تهويد القدس.

مبررات اختيار الموضوع:

المعلوم أن كل باحث لديه أسباب في انتقاء موضوع بحثه، منها العلمية ومنها الذاتية وهذا شأن دراستنا كما نشير إليه في ما يلي:

الأسباب الذاتيـة:

فأهمها أن التخصص في فكرة معينة هو بداية الانشغال الحقيقي والمتعمق بدراستها وليس نهايته، وموضوع الحال ذو علاقة وطيدة بالعلاقات الدولية والسياسات العربية اتجاه القضية وفقا لأهم التطورات والأحداث التي شهدها العالم، وبحكم أن القضية الفلسطينية شغلت ولا زالت تشغل الساحة الدولية بخصوص إيجاد حل عادل ، إلا أنه في كل مرة تطرأ متغيرات في المحيط الدولي وآخرها القرار الذي أصدره الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب" باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، و الذي حرك الشعوب العربية و الأوروبية محاولين فرض التراجع عن القرار، مما دفع بي إلى البحث في الموقف الأوروبي ودوره في القضية.

الأسباب الموضوعية :

تعود أساسا إلى أهمية الموضوع وجديته بالنسبة للأمة العربية بالنظر للعلاقات السياسية الاقتصادية، التاريخية الثقافية والاجتماعية بالقارة الأوروبية، وأحقيته بالبحث لما له من فائدة من أجل إعادة تحريك الشعور العربي عامة والجزائري خاصة اتجاه القضية وتجديد الدراسة في الموضوع الذي يعرف مستجدات مستمرة.

أدبيات الدراسة :

لعل موضوع الدراسات السابقة يشكل في حد ذاته أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث في موضوع القضية الفلسطينية، فالمراجع المتخصصة في الموضوع حددت بمجال زمني سابق و لم نتحصل على مراجع تتحدث في العلاقات الأوربية الفلسطينية و العربية في العصر الراهن، لا سيما بعد تطور الأوضاع على مستوى منطقة الشرق الأوسط بما عرفته من أحداث الربيع العربي و ظهور الحركات الإرهابية المسلحة، فكانت بداية دراستي من خلال تحليل و إستنباط الأفكار من بعض الدراسات السابقة كان أهمها:

- **الدراسة الأولى:** " أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم" لصاحبه الكاتب بشارة خضر الذي حدد الموقف الأوروبي إتجاه القضية الفلسطينية من خلال إصدار المجلس الأوروبي لإعلان البندقية 1980 الذي تبنى فيه موقفا واضحا من الصراع العربي الإسرائيلي.

- **الدراسة الثانية:** " أوروبا والوطن العربي" لنادية مصطفى والتي أبرزت تطور التورط الأوروبي في المنطقة العربية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية مركزة على السياسات الجماعية الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من انطلاق حرب 1967 إلى ما بعد حرب 1973 ، كما أبرزت المحددات المؤثرة في السياسات الأوروبية في الوطن العربي أما بقية المراجع فهي مراجع عامة، المنصبة على هذا الموضوع بالذات وهو ما شجعنا أكثر على البحث.

صعوبات الدراسة :

لا شك أن أي بحث في العلوم السياسية لا يخلو من الصعوبات وفي العلاقات الدولية خاصة وذلك راجع لطبيعتها الديناميكية، وهذا ما ينطبق على الدور الأوروبي في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يعرف تسارع في الأحداث وتتغير فيها الأطراف وتظهر فيها متغيرات لم تكن بالأمس موجودة تؤثر على استقرار وامن المنطقة مثل ما يسمى الثورات العربية وتغير استراتيجيات بعض الدول في تعاملها مع المنطقة وبالتالي من الصعب إدراج هذه التحولات في الدراسة بشكل تفصيلي غير أننا قطعنا شوط كبير في إتمام العمل البحثي بالإضافة إلى صعوبة وضع الخطة المناسبة للمشكلة البحثية في ظل احتواء هذه الأخيرة على مستجدات متسارعة.

الإشكالية :

حتى يتسنى لنا إدراك ما رسمناه من أهداف لابد من التوصل إلى إجابة على مشكلة الدراسة التي طرحت كالأتي:

- **ما واقع الدور الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية ؟**

فهذه المشكلة البحثية تقودنا لغرض دراسة الموضوع بجميع تفرعاته و مختلف الرؤى إلى تسطير خطة وفق التساؤلات الفرعية:

1. ما هو السياق التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية؟
2. ما هي أهم تأثيرات المسار الأوروبي على القضية الفلسطينية؟
3. ما هي الإستراتيجية الأوروبية لحل القضية الفلسطينية ؟

الإطار المنهجي:

للإجابة على الإشكالية سنعتمد في المقام الأول المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية الخاصة بالقضية الفلسطينية يتخلله المنهج الوصفي بما يستخدمه من أدوات التحليل والاستنباط، ولما يتماشى وطبيعة الموضوع ومقتضياته من خلال تحديد العوامل الرئيسة التي أدت إلى نشوء العلاقة بين الدور الأوروبي والقضية الفلسطينية مع إبراز نقاط ضعفه وقوته اتجاه الدفاع عن القضية.

المجال المكاني:

التوجهات الأوروبية نحو القضية الفلسطينية تمتد ضمن مجال زمني طويل بحكم التاريخ الاستعماري لدولة فلسطين، إلا أن دراستنا تحددت خلال الفترة الحديثة لمختلف الروابط والعلاقات الأوروبية الفلسطينية، لاسيما في فترة عرفت تحولات وتغييرات بنيوبة وحتى مفاهيمية في السياسة الخارجية الأوروبية وسوف يكون تركيزنا في الفترة الزمنية انطلاقا من تاريخ بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية الذي يعتبر الإطار العام لاتفاقية شومان و الأزمة النفطية 1973 إلى حدود الوقت الحالي.

المجال الزماني:

المشكلة البحثية تقع في نطاق مكاني محدد يعتبر منطقة جغرافية هامة يتمثل في دولة فلسطين وقربها من المنطقة الأوروبية نظرا للطبيعة الجيو استراتيجية التي تعد محل اهتمام مختلف الباحثين في دراسة المنطقة.

إطار الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية عبر مختلف الحقبات التاريخية التي عرفتها القضية، قسم إلى ثلاثة مباحث: الأول تضمن بعدها الجيوسياسي للقضية الفلسطينية ، والمبحث الثاني شمل وعد بلفور وأثاره على القضية، أما المبحث الثالث تحدث عن الموقف الأوروبي من الحروب العربية الإسرائيلية.

و تناول فصل ثاني أهم الاتجاهات التي إعتمدتهم الدول الأوروبية في علاقاتها الفلسطينية واشتمل على ثلاثة مباحث أولها: تطور الموقف الأوروبي من القضية، وثانيها اتفاقية أوسلو للسلام، وأخرها أثر اللجنة الرباعية والدور الأوروبي.

أما الفصل الثالث تمحور حول تداعيات ومستقبل الدور الأوروبي، عرضنا فيه مبحثين اشتمل الأول على تأثير الدور الأمريكي على الدور الأوروبي، أما الثاني فعبارة عن التصورات المستقبلية للدور الأوروبي .

الفصل الأول

تمهيد:

لفلسطين أهمية إستراتيجية كبيرة منذ القدم حيث كانت محط اهتمام شعوب العالم تعاقبت على فلسطين حضارات متعددة انتهت بالإسلام فكانت مقاما ومسرحا لمعظم أنبياء الله على اختلاف رسالاتهم، سيدنا إبراهيم وأولاده وأحفاده أقاموا فيها، سيدنا عيسى عليه السلام ولد في فلسطين ورفع منها إلى السماء سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام اسري به إليها وعرج منها إلى السماء وكانت بذلك أعظم معجزات خاتم الأنبياء وكذلك أثناء الخلافة تعرضت أجزاء منها للغزو والاحتلال منذ الحملات الصليبية إلى غاية يومنا، لدى حظيت فلسطين ولازالت باهتمام المسلمين على مر العصور.

هذه الحقبة والموروث التاريخي لفلسطين كان موضوع هذا الفصل والذي ارتأيت أن استعرض فيه ثلاثة مباحث تمحور الأول حول دراسة البعد الجيوسياسي للقضية الفلسطينية المبحث الثاني ركزت من خلاله على وعد بلفور وأثره على القضية الفلسطينية و في المبحث الثالث تطرقت إلى الموقف الأوروبي من الحروب العربية الإسرائيلية.

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للقضية الفلسطينية

نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لفلسطين و الدور الهام الذي يلعبه في مسار القضية الفلسطينية ولما لحدودها الجغرافية والسياسية في تحديد سيادتها اتجاه الدول المجاورة لها والتي خضعت إلى تحديد وفق اتفاقيات دولية ليأتي في نهاية المطاف تحديد مساحتها وعدد سكانها وفق الأتي:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي لفلسطين

لم يتم تحديد الحدود الجغرافية بدقة لفلسطين كما هو متعارف عليها حاليا، إلا خلال فترة الاحتلال البريطاني مابين سنتي (1920-1923) حيث ظلت حدودها تضيق وتتسع عبر التاريخ، غير أنها ظلت تعبر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت ونهر الأردن .

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لفلسطين

من الناحية الجغرافية تقع فلسطين في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أسيا، فهي تربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، وتربط بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وبين المحيطين الأطلسي والهندي، وتحيط بفلسطين الصحاري من الجهتين الشرقية والجنوبية الغربية[1].

الفرع الثاني : الموقع الفلكي لفلسطين

تقع فلسطين بين خطي طول 34 درجة و15 دقيقة و35 درجة و40 دقيقة باتجاه الشرق، وبين دائرتي عرض 29 درجة و30 دقيقة و33 درجة و15 دقيقة باتجاه الشمال حيث تربط بين حضارتي المشرق والمغرب، وتتبع أهمية موقعها ومعابرها من ربطها بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط [2].

1 مصطفى مراد الدباغ ، **موسوعة بلادنا فلسطين**، ج 1 ، ق 1، فلسطين ، دار الهدى كفر قرع ،1991، ص ص 15-16

2 الخوند مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافيا (زامبيا ،سوريا)**، 14 ج ، لبنان ، دار رواد النهضة، ج 9 ،،ص 11

المطلب الثاني: الحدود الجغرافية والسياسية لفلسطين

لقد شكلت الحدود أهم النزاعات بين الدول وكانت سببا لقيام العديد من الصراعات والحروب، حيث لا تكتمل الدولة إلا بتعيين حدودها الجغرافية والسياسية وذلك لتحديد المجال السيادي لها، وهي نقطة البدء والنهاية لسيادة الدول الأخرى، كما أنها تعتبر عنصر هام وشرط مسبق لاعتراف الدول ببعضها وشرط لقبولها كعضو في هيئة الأمم المتحدة وتشكل الحدود أهم الإشكاليات بالنسبة لحالة الدولة الفلسطينية.

الفرع الأول: الحدود الجغرافية

يمتد طول الحدود الجغرافية لفلسطين من الشمال إلى الجنوب بنحو 430 كم، أما عرضها من الشرق إلى الغرب فيزداد بالاتجاه الجنوب ويتسع ليصل إلى اكبر عرض لها 117 كم، في حين يبلغ في منطقة الوسط من 95-70 كم، ويضيق بالاتجاه نحو الشمال ليمتد على مسافة 50-70 كم، كما يضيق كلما اقترب من منطقة العقبة ليصل إلى 10 كم فهي تتخذ بحدودها شكلا مستطيلا.

وتصنف فلسطين من البلدان ذات الحدود الطويلة حيث أنها تجمع بين الحدود البرية والبحرية بنسبة1.3 تقريبا، فيبلغ مجموع حدودها نحو 984 كم وذلك نسبة إلى مساحتها حيث يحدها من الشمال لبنان وسوريا، ومن الشمال الشرقي سوريا والتي يصل طول الحدود بينهما إلى 70 كم، أما طول الحدود بينها وبين لبنان فيبلغ 79 كم، ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول الساحل الفلسطيني 224 كم، أما طول الحدود بين فلسطين والأردن فيبلغ 360 كم، تطل فلسطين على الجزء الشمالي على خليج العقبة حيث يبلغ طول ساحلها عليه 10.5 كم، في أقصى الجنوب ولها حدود مع الأراضي المصرية وتربط تحديدا رأس طابة الواقع على خليج العقبة مع رفح، ويبلغ طوله 240 كم فتعبر حدود فلسطين برية أكثر من كونها بحرية[1].

1 مصطفى مراد الدباغ ، **المرجع السابق** ، ص ص 15-16

الفرع الثاني: الحدود السياسية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية تم تقسيم بلاد الشام بين الفرنسيين والإنجليز، حيث أصبح لفلسطين صفة سياسية دولية وتم تقسيمها سياسيا بناءا على معاهدات واتفاقيات مختلفة نتجت عن صراعات قوية كانت تسعى كل دولة فيها لتحقيق مصالحها، ومن بين هذه التقسيمات السياسية نذكر:

أولا: حدود فلسطين المنصوص عليها في اتفاقيّة سايكس بيكو سنة 1916

اتفاقية سايس بيكو عقدت بين بريطانيا وفرنسا في ماي 1916 ونصت على أن حدود فلسطين تبدأ من جنوب رأس الناقورة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى غاية الجنوب الشرقي على أن تبقى منطقة منابع نهر الأردن وبحيرة الحولة تابعة للنفوذ الفرنسي وحدودها الساحل الغربي لبحيرة طبرية، وتنتقل إلى الضفة الغربية ونهر الأردن في الجنوب وصولا إلى الساحل الشمالي الغربي للبحر الميت، لتتجه في الاتجاه الجنوبي الغربي نحو بئر السبع وتنتهي بين غزة ورفح على ساحل البحر الأبيض المتوسط[1] **(انظر الملحق 01)**.

ثانيا:حدود فلسطين المنصوص عليها في اتفاقيّة 23 ديسمبر 1920

نصت هذه الاتفاقية التي عقدت بين فرنسا وإنجلترا على أن يكون الحد الفاصل للحدود الفلسطينية لنفوذهما واقعا على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية، ليمتد وسطها ويتجه نحو مصب وادي السعودية، وبهذا تشتمل الأراضي السورية، سهل النقيب وسهل البطيحة والسمرا في حين تشتمل الأراضي الفلسطينية على مصب نهر الأردن ومخرجه، ضف إلى تفاصيل أخرى متعلقة بالحدود التابعة لنفوذهما[2].

1 د.عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط10، سنة 1990، ص77

2 بشارة خضر، **أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**،تر:منصور القاضي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ص132

ثالثا: حدود فلسطين المنصوص عليها في اتفاقيّة 03 فيفري 1922

قسمت هذه الاتفاقية التي عقدت بين فرنسا وانجلترا الحدود الفلسطينية إلى ثلاثة حدود أخذت معايير محددة بعين الاعتبار أثناء تقسيم فلسطين بمراعاة المصالح الاستعمارية لكلتا الدولتين في المنطقة من بينها:

1- مراعاة الأمور التي تتعلق بالصهاينة وتساعد في مخطط تهويد فلسطين الأمر الذي أدى بإنجلترا إلى تقسيم حدود فلسطين مع الأردن من اجل ضمان تنفيذ وعد بلفور .

2- تحفيز ومساعدة اليهود في الهجرة نحو فلسطين، حيث تم تجميع أكثر من خمسة ملايين يهوديا ليستوطنوا فيها.

3- حماية قناة السويس ومصر من القوى الأوروبية وتركيا وذلك من خلال الاهتمام بالاعتبارات العسكرية والإستراتيجية.

4- الاهتمام بالموارد الطبيعية والاقتصادية مع التركيز على العناصر التي تساهم في اقتصادياتها[1].

حيث شملت الحدود الفلسطينية وفق هذا التقسيم :

ا- **الحد الشمالي:** يبدأ من رأس الناقورة مرورا بشرق سوريا وغرب لبنان ليتعمق في الناحية الشمالية الشرقية، متجها نحو الجنوب إلى الحمة.

ب- **الحد الشرقي:** يبدأ مع الأردن من نقطة تبعد 3.2 كم غرب مدينة العقبة مرورا بوادي عربة ثم ينتقل إلى البحر الميت ليصل إلى وسطه، ليسير نحو نهر الأردن ومنه إلى نهر اليرموك.

ج- **الحد الجنوبي الغربي:** مع دولة مصر والذي يبدأ من رفح ليسير باتجاه الجنوب الشرقي وصولا إلى خليج العقبة[2].

1 هلال علي الدين :**مشروعات الدولة الفلسطينية**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ،د ط، سنة 1978 ، ص25

2 عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق** ، ص 12

الفرع الثالث: إشكالية الحدود الفلسطينية

لقد أعطى قرار التقسيم السند الشرعي والقانوني لقيام دولة إسرائيل وهذا ما كانت الحركة الصهيونية تنشده، حيث أن الحجج والبراهين التاريخية والتوارثية لم تكن كافية لقيام دولة إسرائيل ومن هنا كانت ضرورة تحرك الحركة الصهيونية اتجاه هيئة الأمم المتحدة لإعطاء إسرائيل السند الشرعي لقيامها وهو قرار التقسيم.

أولا: بادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقريري لجنة " پيل" 1937 ولجنة "وودهد" 1938 الصادران عن اللجنتين تم تعينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات 1933 و1939.

بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا من عصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية.

ثانيا: قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة على مشروع تقسيم فلسطين 1947 بناء على طلب الدولة بريطانيا المنتدبة، عقدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة دورة خاصة للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها تحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية حيث أسندت لهذه اللجنة مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.[1]

1 أنور جمعة حرب ابومور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1999-1964)**، رسالة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية غزة،2014، ص18

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة "مستند رقم 364/أ" الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيمها وافقت عليه أغلبية أعضاء اللجنة واعتبرت أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أوت سنة 1948 وتوصي المملكة المتحدة بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم .

ثالثا: إن إشكالية الحدود الفلسطينية تتجلى في الجانبان فلسطيني وإسرائيلي، فالحديث عن دولة فلسطينية في إطار حدود عام 1967 وبسبب خارطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية فان هذه الحدود لم تعد قائمة، الأمر الذي أدى إلى فقد معناها وماهيتها الجغرافية والسياسية وعمقها الإستراتيجي .

ا- إشكالية الضفة الغربية

تعتبر هذه المنطقة القلب بالنسبة لفلسطين وإسرائيل نظرا لتلاصقها الجغرافي بالبلدين حيث تشكل المساحة الأكبر للدولة الفلسطينية، إن صعوبة انفصالها أو إعادة تقسيمها بالرغم بالقبول بمبدأ المقايضة للمستوطنات بأراضي أخرى لكن تبقى الإشكالية قائمة فالمشكلة لا تكمن في مبدأ المقايضة ولكن في الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية التي تمثلها الضفة الغربية وتواجد الكتل الاستيطانية من شأنه أن يخلق حالة من التشوه في الحدود وصعوبة تحديدها للممارسة السيادية بسبب التواجد السكاني أيضا[1].

ومن ناحية أخرى سلب الخارطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية مزايا اقتصادية وإستراتيجية، الأمر الذي حول الدولة الفلسطينية لدولة ضعيفة هشة يسهل إبتلاعها من قبل إسرائيل في أي وقت، ولهذا فإن الاتفاق على ماهية الحدود شكل احد أهم العقبات في طريق اكتمال الدولة الفلسطينية والاعتراف بها والخيار فلسطينيا التمسك بحدود 1967 التي تتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي لا يجيز ضم أراضي الغير بالقوة.

1 أنور جمعة حرب ابومور، **المرجع السابق** ، ص ص 19-20

واستنادا للقرار رقم 181 الذي أقر قيام دولة عربية على مساحة تقارب 44 % من مساحة فلسطين في إطار تحقيق الشرعية الدولية ودعم السلام والأمن العالميين واستنادا للعديد من القرارات التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات وهذه الحدود هي التي حكمت العلاقة بين الأردن وإسرائيل حتى عام 1967، على اعتبار أن الضفة الغربية كانت ضمن السلطة الأردنية ومشروع المملكة المتحدة، وان قيام المستوطنات لا يخلق حدودا ولا يغير من الحدود القائمة.[1]

ب:اشكالية إسرائيل في قيام الدولة الفلسطينية بحدود معترف بها

إن الفكر الصهيوني والليكودي منه لا يؤمن بفكرة الحدود بالنسبة لإسرائيل والمقصود هنا بالحدود المفتوحة، حيث يتكلمون عن دولة بلا حدود، ففكرة ترسيم الحدود يعني العودة إلى الحدود المغلقة الأمر الذي سيؤدي من المنظور الأمني إلى تقليص قوة إسرائيل العسكرية وحصرها في إطار جغرافي ضيق وسيفقدها أيضا هدفا إستراتيجيا في أن تصبح وتتحول لدولة مركزية ومحورية في نظام شرق أوسطي تسعى لقيامه على حساب النظام الإقليمي العربي كما أنه سيقود لتفجير المشاكل الاجتماعية داخل إسرائيل، ويرون التسليم والاعتراف بالحدود للدولة الفلسطينية يعني تراجع و سقوط لأهم الأفكار الحركة الصهيونية والتي تحكم السلوك السياسي في إسرائيل وتؤسس للشرعية السياسية[2].

ج: الاعتراف بالدولة الفلسطينية وفق القرار 181 للأمم المتحدة

كانت الحدود المشار إليها وفق القرار الجمعية العامة رقم 181 هي الحدود التي اعتمدتها إسرائيل لتحديد مساحة أراضيها حيث أن فلسطين لم يكن لها كيان في ذلك الوقت ولم تكن في وضع يسمح لها باعتماد الأمم المتحدة على التقسيم المخطط ومع ذلك تم تحديد جزئيا حدود إسرائيل وكانت الحدود الفلسطينية هي حدود تلبية لمعيار الاختصاص الإقليمي للاعتراف بالدولة.

1 أحمد حسن محمد أبو جعفر،**دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181-194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير القانون العام ، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2008.ص 54

2 **المرجع نفسه** ، ص 53

فبعد حرب 1967 احتلت وما زالت تحتل إسرائيل غزة والضفة الغربية وافقت إسرائيل على القرارين 242 و 338 ووافق الفلسطينيين على الإعفاء الإقليمي الوارد في هذه القرارات[1].

المطلب الثالث: المساحة وعدد السكان

فلسطين لا زالت تعاني ضير الاحتلال ونيرانه وكغيرها من الدول تتربع على مساحة تقدر بآلاف الكيلومترات، يعيش بها سكان رغم الاضطهاد الصهيوني لهم إلا أنه لا زال عددهم في تزايد مستمر أكثر من عدد المحتلين المغتصبين ورغم محاولة الاحتلال إنقاصهم لكنهم يفشلون دائما.

الفرع الأول : مساحة فلسطين

تبلغ مساحة دولة فلسطين ما يقارب 27.000 كم^2، وتضم هذه المساحة بحيرتي طبريا والحولة، ونصف مساحة البحر الميت، أما مساحة الضفة الغربية التي تشتمل على الجزء التابع لها من البحر الميت فتبلغ ما يقارب 5.842كم^2، أما مساحة قطاع غزّة فهي 365كم^2. [2]

الفرع الثاني :عدد سكان فلسطين

بلغ عدد سكان فلسطين حسب تقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2016 نحو 4.81 مليون نسمة، بلغ عدد الذكور 2.45مليون، فيما بلغ عدد الإناث 2.36 مليون، ووصل عدد سكان الضفة الغربية إلى ما يقارب 2.93 مليون نسمة منهم 1.49 ذكورا و1.44 مليون إناثا، أما قطاع غزة فبلغ عدد سكانه 1.88 مليون نسمة منهم 956 ألف من الذكور و925 ألف من الإناث، وقدرت نسبة السكان من الحضر 73.9%، أما الريف فقدرت نسبتهم 16.6%، في حين تم تقدير نسبة سكان المخيمات بنحو 9.5%.[3]

1 أحمد حسن محمد أبو جعفر، **المرجع السابق**، ص 55

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين**،رام الله ، فلسطين،2016 ص 13 على الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps تاريخ الزيارة 2018/01/12 على الساعة 19:00

3 **المرجع نفسه** ، ص 13

المبحث الثاني:وعد بلفور وأثره على القضية الفلسطينية

ظلت فلسطين عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي إلى الحكم العثماني الذي كان تفككه في بداية القرن العشرين قد شجع الدبلوماسية الأوروبية القائمة على أهداف استعمارية على مضاعفة مناوراتها للسيطرة على أقاليم الإمبراطورية العثمانية وإدخالها ضمن دائرة نفوذ الاستعمار الأوروبي وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأت دول الوفاق تتقاسم فيما بينها الأقاليم العربية التي كانت تحت امراءة الدولة العثمانية المتفككة، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في المسار السياسي والتاريخي لفلسطين التي تعرضت لمؤامرة استعمارية صهيونية تحت غطاء المشاريع البريطانية مكنت دعاة الصهيونية من تحقيق هدفهم في احتلال فلسطين فنجحوا في الحصول على وعد من الفرنسيين عرف كامبو[1] الذي يدعو إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين قبل أن يطرح بلفور وعده الذي جاء بعد ذلك.

المطلب الأول: فلسطين في العهد العثماني

كانت فلسطين تحت حكم المماليك عندما دخلت تحت الحكم العثماني عام 1516 وكان قد مضى على تأسيس الإمبراطورية 217 عاما والتي قد بدأت بالاستقرار من الناحية الإدارية، حيث حظيت فلسطين أثناء فترة حكم السلطان سليم الأول وولده السلطان سليمان القانوني باهتمام خاص، وكانت الدولة في حينها في أوج وقمة علوها وازدهارها، أقيمت فيها المساجد وفتحت فيها المدارس، وبنى السور الحالي لمدينة القدس، وبنيت في فلسطين بلدة دير الأسد وأعيد ترميم القلاع والحصون التي هدمت ودمرت أثناء الغزو والحملات الصليبية على فلسطين ولقيت الخليل أيضا مكانة خاصة ومتميزة[2].

1 سعيد نوفل أحمد، " **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام** " ، دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003 ، ص ص39-42

2 حسان علي حلاق،**موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897-1909**، جامعة بيروت العربية ، سنة 1978 ، ص67

بعد وفاة السلطان سليمان القانوني عام 1566 أي بعد 50 عاما من انضمامها إلى الدولة العثمانية دخلت الإمبراطورية في عهد الانحلال والضياع والفساد الإداري وتسلط الولاة وقمع الجيش الانكشاري وفلسطين كانت من ضحايا هذا الوضع القائم حيث عاشت في سيئة حتى نهاية عهد الامبراطورية350 عاما وقد مرت فلسطين خلال العهد العثماني بمراحل نذكرها:

الفرع الأول : المرحلة الأولى للحكم العثماني في فلسطين

بداية من قيام الدولة حتى تسلم السلطان عبد الحميد مقاليد الحكم سنة 1876 حيث تميزت هذه الحقبة بـ:

– أول دخول لليهود إلى فلسطين الذي كان في عهد السلطان سليمان القانوني بعد هروبهم من الأندلس و استيلاء محاكم التفتيش، حيث كان دخولهم من باب الشفقة ومن باب استيعاب الدولة المسلمة لكافة الأديان.

– محاولة نابليون بونابرت إقامة وطن لليهود في فلسطين مقابل تمويل "ال روتشيلد" لحملته على مصر الذي كان يحلم بأن تكون خالصة له ويقيم لنفسه إمبراطورية في الشرق ولكن حملته انهزمت تحت أسوار عكا بقيادة احمد باشا الجزار ليتخذ الاستيطان الحديث خلال هذه الفترة الأشكال التالي :

1– أول مستوطنة يهودية في فلسطين كانت قطعة ارض منحها السلطان عبد المجيد الأول عام 1854م لثري يهودي انجليزي كان يعمل قنصلا في اسطنبول اسمه موسى مونتيفيوري وذلك لإقامة مستشفى لأهل القدس، ولكن المستشفى لم يقم وإنما تم إقامة ما يعرف حاليا الحي اليهودي في القدس او حي مونتيفيوري[1].

2– إقامة فرسان حماة في عام 1868 للهيكل المسيحيين سبع مستوطنات في فلسطين.

1 حسان علي حلاق، **المرجع السابق** ، ص47

3- تأسيس مدرسة ميكفه إسرائيل الزراعية في فلسطين بجهود جماعة الإليانس الفرنسية عام1870.

4- إشتراء بريطانيا وبتمويل من ال روتشيلد حصة مصر في قناة السويس عام 1875[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية للحكم العثماني في فلسطين قبل تعديل الدستور عام 1908

كانت القوانين العثمانية لا تسمح للزائر للبلاد من الإقامة أكثر من ثلاثة أشهر وكانت متصرفية القدس تتبع إداريا إلى العاصمة مباشرة ولا يسمح لغير العثمانيين من تملك وشراء الأراضي إلا بقرار من العاصمة ومن السرايا، ولكن ورغم ذلك فقد حدثت أمور أثناء فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني نذكر منها:

1- إقامة مستعمرة بتاح تكفا في فلسطين وبداية التسلل الصهيوني إلى فلسطين سنة1877.

2- بعد الانتصار الساحق لروسيا في حربها ضد الدولة العثمانية عام 1882م وخسارة العثمانيين لثلاثة ولايات من ولاياتها وهي "جورجيا وارمينيا و اذربيجان" وما خلفته الحرب من أعمال إبادة جماعية لليهود، نتج عن هذه الأحداث قضيتين لليهود:

ا- **القضية الأولى** تمثلت في إقامة جمعية أطلق عليها اسم "جمعية مساعدة المزارعين والصناع في فلسطين وسوريا " تكونت من حلقات صغيرة من الأفراد يطلق عليهم اسم أحباء صهيون ومن بين أهدافها تشجيع اليهود للهجرة إلى فلسطين .

ب- **القضية الثانية** السماح لليهود المتواجدين في الولايات الثلاثة المضمومة لروسيا بالهجرة إلى فلسطين ولكن اليهود الذين خرجوا من الولايات العثمانية الحكم سابقا هربوا وهاجروا إلى الولايات المتحدة،ولم يهاجر إلى فلسطين إلا ما نسبته 3% ممن هاجروا وكان عدد هؤلاء المهاجرين الذين وصلوا إلى فلسطين 25 ألف مهاجر، وبهذا يمكن اعتبار هذه الحادثة على أنها أول استيطان يهودي احتلال لفلسطين عام1882[2].

1 حسان علي حلاق، **المرجع السابق** ، ص59

2 **المرجع نفسه**، ص 60

3- السماح لروسيا بإدارة شؤون الكنائس والمسحيين المقيمين في فلسطين ومن هنا جاء امتلاك روسيا لمساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية على أنها أراضي وقف كنسي.

4- إقامة مستعمرتي ريشون لتسيون وجديراه في فلسطين سنة 1884 .

5- توجيه القادة الفلسطينيين خطابا إلى السلطان عبد الحميد الثاني في 1891 شرحوا فيه الأطماع والممارسات الصهيونية على ارض الواقع ومدى ازدياد عددهم ونفوذهم، حيث اصدر السلطان تعليماته لمراقبة التحرك الصهيوني وتشديد صرامة الهجرة إلى فلسطين[1].

6- بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال في سويسرا عام 1897 الذي تميز بالسرية وبعد إن إنكشفت أطماع الصهاينة في فلسطين لإقامة وطن لهم وتجميعهم في فلسطين اتخذ السلطان عبد الحميد الثاني موقفا واضحا و متشددا وصلبا للحيولولة دون تمكينهم من تحقيق هدفهم واصدر تعليمات استثنائية لحماية فلسطين منهم .

7- حاول الصهاينة خلال العقد الذي تلا المؤتمر الصهيوني الأول وصولا إلى المؤتمر الصهيوني التاسع محاولة اختراق السلطة لتوطين اليهود في فلسطين عن طريق الشراء أو تسديد ديون الدولة العثمانية التي أرهقتها حيث فشلت كل تلك المحاولات، أدرك حينها هيرتزل إن إقامة دولة لليهود في فلسطين في ظل وجود السلطان عبد الحميد الثاني مستحيلا مما حذا بالصهيونية لتحريك أصابعها العديدة ومنها الحركة الماسونية ويهود الدونما للتغلغل في الجمعية التي أسسوها وهي "جمعية الاتحاد والترقي" التي استطاعت أن تعدل الدستور 1908 وتخلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909[2].

8- فتح الشركة البريطانية الفلسطينية في يافا عام 1903 وهي في حقيقة الأمر كانت مصرفا يهوديا لعب دورا هاما في دعم اليهود وإغراق الفلسطينيين في ديون و في شراء أراضيهم.

9- تأسيس عام 1906 المدرسة اليهودية العليا في يافا و في عام 1907 تم تأسيس المنظمة العسكرية الصهيونية بار جيورا في فلسطين لحماية المستوطنات اليهودية[3].

---

1 حسان علي حلاق، **المرجع السابق** ، ص ص 97- 98

2 **المرجع نفسه** ، ص ص 104- 108

3 **المرجع نفسه** ، ص126

الفرع الثالث :المرحلة الثالثة للحكم العثماني في فلسطين بعد دستور 1908

ما حدث في فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني من نشاط بعد المؤتمر الصهيوني الأول أدى إلى التعديل الدستوري عام 1908 أطلق عليه بالمشروطية الثانية وتميز بالعلنية لان الذين عدلوا الدستور هم جمعية الاتحاد والترقي وهي حركة ماسونية العقيدة صهيونية الأهداف، وتمت الأمور في هذه المرحلة على النحو التالي:

1- السماح لليهود في الإقامة بفلسطين بعدما كان لهم سابقا جوازات سفر مميزة اللون ولا يسمح لهم بالإقامة أكثر من ثلاثة شهور .

2- السماح لليهود بشراء الأراضي بعدما كان ممنوعا عليهم ذلك وهنا برزت أهمية الشركة البريطانية الفلسطينية في يافا في بيع وشراء الأراضي من عائلات عربية غالبيتها لبنانية واستملاك الأراضي ومن ثم بيعها للحركة الصهيونية.

3- حاجة الدولة العثمانية للمال فقد باعت الحكومة في عامي1912 و 1913 الأراضي الأميرية التابعة لملكيتها والواقعة في منطقة الجفتلك التابعة إلى قضاء بيسان إلى الحركة الصهيونية لتكون وقفا لكل الشعب اليهودي .

4- أصبح هناك عضوان في المجلس البلدي للقدس لتمثيل اليهود.

5- دخول تركيا الحرب العالمية الأولى وهنا كان عدد اليهود في فلسطين كبيرا مقارنة مع العدد قبل سنوات عدة وقد تم تجنيد جهاز استخباراتي يهودي للعمل لصالح بريطانيا ضد العثمانيين و رصد تحركاتهم العسكرية، مما ساعد اللنبي لدخول فلسطين عام 1917 عام صدور وعد بلفور[1].

1 حسان علي حلاق ، **المرجع السابق**، ص ص 215-220

المطلب الثاني : وعد بلفور

عند إزالة الحكم التركي خلفت بريطانيا بوعدها للعرب بمنحهم الاستقلال و خططت حكومتها من أجل احتلال فلسطين وإنشاء وطن قومي لليهود قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث أصدرت على لسان وزير خارجيتها بلفور وعده الذي سمي باسمه في 02 نوفمبر 1917 وقد جاء تتويجا لمرحلة طويلة من العمل الصهيوني على البراءة الدولية للاستيطان .

الوعد تضمن موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتعهدت بمنح يهود فلسطين جميع الحقوق السياسية والمدنية وبفتح باب الهجرة أمامهم وكذلك تعهدت بمنحهم إستقلالا ذاتيا في كل الأمور الدينية والمدنية والثقافية في فلسطين ولقد اعتبر وعد بلفور مكسبا هاما للصهيونية لأنه شكل أول اعتراف لمطالبهم رسميا، بالرغم من أن فلسطين لم تكن ملكا لبريطانيا ولا تحت سيادتها[1].

الفرع الأول:دوافع صدور وعد بلفور

من بين الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إصدار تصريح بلفور نذكر:

- سعيها إلى تمزيق الشرق العربي الإسلامي من خلال توطين الصهاينة في قلب العالم العربي للحيلولة دون قيام وحدة سياسية في المنطقة وذلك بهدف حماية مصالحها في المنطقة من النفوذ الفرنسي.

- خشية بريطانيا من انضمام الصهاينة الألمان إلى جانب ألمانيا أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى وبسبب وجود مقر المنظمة الصهيونية في مدينة برلين الألمانية.

- سعي الحكومة البريطانية إلى كسب مساندة يهود أمريكا والصهاينة أثناء الحرب إلى جانبها وتهدئة مشاعر الغضب التي تنتابهم إزاء الحليف الروسي في الحرب[2].

1 عبد الناصر قاسم الفرا، **البعد السياسي لفلسطين عام 1914 م 1948 م** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين، ص6

2 العويسي عبد الفتاح ، **جذور القضية الفلسطينية 1799-1922**،الخليل دار الحسن للطباعة والنشر،،ط 2، ،1992 ص ص 188-189

كانت بريطانيا تأمل من إصدار تصريح بلفور أن تتم تقوية الناحية المالية للحلفاء نظرا لما يتمتع به اليهود من مركز مالي في أمريكا، فقد قدم روتشيلد إلى الحكومة البريطانية قروضا مالية كبيرة أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما قام اليهود بشراء سندات ديون الحرب[1].

الفرع الثاني : إصدار ونتائج وعد بلفور

وعد بلفور وهو وثيقة حكومية بريطانية صدر اثر عقد عدة اجتماعات ومفاوضات وافقت من خلالها الحكومة البريطانية على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين حيث أرسل وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور عام 1917 رسالة إلى اللورد روتشيلد يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود.

وجاء ونص التصريح :

"عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرني جدا أن أبلغكم، بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

إن حكومة صاحب الجلالة ، تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها؛ لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى

وسأكون ممتن ا إذا ما أحيط الاتحاد الصهيوني علم ا بهذا التصريح" [2].

1 العويسي عبد الفتاح، **المرجع السابق**، ص 189

2 سيسالم سمير حلمي سالم ،**المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977** ، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،الجامعة الإسلامية،غزة فلسطين،ص10

ثانيا-نتائج وعد بلفور

من ابرز نتائجه نذكر:

- يعتبر تصريح بلفور أول اعتراف دولي بالصهيونية ومشروعاتها
- إقامة الوطن القومي اليهودي بفلسطين فحتى صدور هذا الوعد لم تكن الصهيونية تفكر جديا في إقامة الدولة اليهودية أرض الميعاد.
- بدأت مجهودات الصهيونية العالمية تتخذ طابعا عالميا لإقامة الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين، مستغلة الدولة الاستعمارية خاصة بريطانيا التي كان همها الوحيد سوى السيطرة الاقتصادية على العالم العربي.
- إيفاد بعثة صهيونية إلى فلسطين أرست حجر الأساس في بناء الجامعة العبرية في القدس في حفل رسمي كبير أقيم في 24 جويلية 1918[1].

الفرع الثالث: رد الفعل العربي من صدور وعد بلفور

أدى صدور وعد بلفور إلى خلق صدمة كبيرة لدى جميع العرب، حيث عمل المكتب العربي الذي أسسته الحكومة البريطانية بالقاهرة على إصدار تقارير في جانفي1918 للتضليل العرب هدفت من ورائه تهدئة مخاوفهم وحملت تصريحا بأن الهجرة اليهودية لفلسطين لن تتعارض مع مصالح السكان السياسية والاقتصادية، فالعرب كانوا كلهم متخوفين من تطبيق هذا الوعد على أرض الواقع فهبوا يعقدون المؤتمرات الوطنية و الاجتماعات السياسية ويؤلفون الجمعيات القومية للإعراب عن استنكارهم للحركة الصهيونية وعزمهم على مناهضتها والتي ابتدأت بالمظاهرات العنيفة والإضرابات على إثرها نشبت الصدامات الدامية في غزة والقدس وطبرية خلال سنة 1920 [2].

1 م .كافوري، **نشأة الصهيونية وأثارها الاجتماعية**، تقديم،عزة رفعت، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2002 ، ص 11

2 كامل جميل العسلي، **موسم النبي موسى في فلسطين تاريخ الموسم والمقام**، عمّان، الجامعة الاردنية، 1990 ،ص3

المطلب الثالث: الانتداب البريطاني على فلسطين

كانت فلسطين حتى العام 1914 ضمن حدود الدولة العثمانية وبعد أن دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بجانب الألمان خسرت كافة أراضيها في البلاد العربية لصالح بريطانيا وفرنسا بحسب معاهدة "سيفر" الموقعة عام 1920 ومعاهدة "لوزان" الموقعة عام 1923، والانتداب البريطاني لفلسطين الذي أقرته رسميا عصبة الأمم في 29 سبتمبر 1922[1].

الفرع الأول: سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين

جسدت بريطانيا من خلال انتدابها لفلسطين 1922-1948 الانحياز الكامل لجانب الحركة الصهيونية، وسرعان ما تمكنت تلك الحركة من أن تشكل دولة داخل الدولة، ومع حلول العام 1939 لم يبق أمامها سوى التجسيد السياسي بعدما استحوذت على المشاريع الكبرى ونقلت رؤوس الأموال اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، وقامت بإنشاء عصابات مسلحة، وبذلك لم يكن تصريح بلفور تصريحا عابرا، بقدر ما كان وعدا حقيقيا من بريطانيا للحركة الصهيونية، تمكن التحالف ما بين بريطانيا والحركة الصهيونية من تجسيده ميدانيًا من خلال :

- تسهيل إقامة وطن قومي يهودي الذي أثار مخاوف الشعب الفلسطيني من خلال تصاعد أرقام المهجرين اليهود إلى فلسطين، إذ تبين أن هذه الهجرة ستجعل من العرب الفلسطينيين أقلية في بلادهم خلال فترة وجيزة، الأمر الذي اثأر حفيظة الشعب الفلسطيني الذي قام بعدد من الثورات ضد سياسة الهجرة واستملاك الأراضي وكان من أبرزها ثورات 1920 و1929 و1933 و1936 و1939 والتي كانت القدس مركز لهاو نقطة الانطلاق[2].

- طيلة فترة الانتداب حاول البريطانيون التوصل إلى تسوية بين العرب واليهود وقدموا العديد من المشاريع التي تعزز مكانة اليهود في فلسطين والقدس، فإثر ثورة 1929 ارتأت حكومة

1 خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي حرب 1948 نموذجا**، رسالة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012-2013 ، ص 21

2 **المرجع نفسه** ، ص ص 24-25

الانتداب تقسيم فلسطين إلى مقاطعات بعضها عربي والبعض الآخر يهودي، يتمتع كل منها بالحكم الذاتي في ظل الانتداب ولكن العرب في فلسطين قاوموا هذا المشروع وأحبطوا أغراضه.

– عاودت بريطانيا طرح فكرة التقسيم من جديد في أعقاب ثورة 1936، وشكلت على أثرها لجنة "بيل" التي أنهت أعمالها وخرجت بتوصية مفادها تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ووضع القدس تحت نظام دولي لقدسيتها، بحيث تشمل المنطقة الممتدة من شمال القدس حتى جنوبي بيت لحم مع ممر بري إلى يافا، إلا أن هذا المشروع فشل أيضا أمام ثورة العرب ومقاومتهم له، ما لبثت بريطانيا أن تخلت عنه وفقا لتوصية لجنة "وودهيد" التي شكلت لبحث إمكانية تنفيذ التقسيم وفقا لمشروع لجنة "بيل" ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عادت قضية القدس إلى إطارها كجزء من القضية الفلسطينية وعادت السياسة البريطانية إلى دورها أثناء الحرب العالمية الأولى بإصدار الوعود للعرب وتحقيق الأهداف الصهيونية العالمية.

– بالنسبة لبريطانيا كان تقسيم فلسطين هو إحدى الوسائل لتهويدها تم تحويلها إلى دولة يهودية ولتحقيق ذلك اتجهت بريطانيا إلى هيئة الأمم المتحدة وسعت لاستصدار قرار بشأن مصير فلسطين يكون له قيمة دولية وتلزم به دولا كثيرة وهذا يوفر لها مخرجا للتملص من تنفيذ ما تضمنه صك الانتداب من وعود للعرب وواجبات نحوهم[1].

– نجحت بريطانيا في الربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود المشردين في أوروبا وأحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها إلى لجنتها السياسية التي أقرت تشكيل اللجنة في 22 ماي 1947 أوصت بدورها بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس ومنطقتها، وإقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين، الأمر الذي رفضته الهيئة العربية العليا للفلسطينيين، ورفضته الدول العربية على أساس أن الأمم المتحدة قد تخطت صلاحياتها في هذا الشأن، أما الحركة الصهيونية التي كانت تصر على إقامة دولة يهودية على كامل الأراضي الفلسطينية وجعل القدس عاصمة لها، فقد قبلت به بتردد كثمن للحصول على قرار دولي بإقامة دولة لليهود.

1 خولة صامري **المرجع السابق**، ص ص27–28

الفرع الثاني :الصراع العربي الإسرائيلي

إن إعلان بريطانيا اعتزامها الانسحاب من فلسطين بتاريخ 14 ماي 1948، كان من ضمنه تلك الظروف التي هيأة لولادة الدولة اليهودية، حيث أخذت المنظمات الصهيونية الإرهابية في تصعيد حرب الإبادة وأعمال العنف واستخدام كافة الأساليب النفسية لبث الذعر في نفوس عرب فلسطين وإجبارهم على الفرار من بيوتهم واخذ الأراضي خالية من السكان فقامت بتنفيذ العديد من المجازر البشعة ضد المدنيين العزل منها المذبحة التي نفذتها العصابات الصهيونية في قرية دير ياسين بالقرب من القدس في 9 افريل 1948 والتي أسفرت عن مقتل 250 شخص[1].

وبحلول موعد الانسحاب البريطاني من فلسطين أعلن مخلص الدولة المؤقت الإسرائيلي "ديفد بن غوريون" عن قيام دولة إسرائيل، الأمر الذي أعقبه دخول وحدات من الجيوش العربية للقتال إلى جانب سكان فلسطين، حيث أسفرت الحرب عن وقوع القدس الغربية بالإضافة إلى مناطق أخرى تقارب أربعة أخماس فلسطين تحت السيطرة الإسرائيلية والتي تجاوزت بكثير الأراضي التي نص عليها قرار التقسيم، وبقيت القدس العربية تحت سيطرة الأردن وتوقف القتال باتفاقية لوقف إطلاق النار بين الجانبين أبرمت في 30 نوفمبر 1948 ثم تحولت إلى اتفاقية هدنة بين البلدين عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في 03 إبريل 1949 [2].

المبحث الثالث:الموقف الأوروبي من الحروب العربية الإسرائيلية

أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثرت في الحروب العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية منذ سنة 1917 إلا أنها تغيرت واختلفت في درجة تأثيرها على مر الزمان حيث انفردت كل دولة بموقفها ومن هنا تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب تضمن أولها الحروب العربية الإسرائيلية وثانيها وثالثها تطرقا إلى الموقف الدول الأوروبية اتجاه هذه الحروب .

1 خولة صامري، **المرجع السابق** ص ص32-33

2 **المرجع نفسه** ، ص ص 40-41

المطلب الأول:الحروب العربية الإسرائيلية

كانت الحرب جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي الدائر بين الدولة الإسرائيلية والدول العربية في منطقة الشرق الأوسط منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 والذي تمحور النزاع فيه حول مدى الأحقية التي يمتلكها الكيان الصهيوني في استملاك الأراضي الفلسطينية وقيام دولتهم القومية فوق أراضيها، وتهجير الشعب الفلسطيني وتجريده من حقه في امتلاك هذه الأراضي ونتج عن هذا الصراع عدة حروب كان أبرزها وأهمها كالأتي:

الفرع الأول: حرب 1948 «النكبة»

أول حروب العربية مع إسرائيل دارت عقب إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل منتصف ماي 1948، حيث قامت قوات خمس دول عربية (مصر وسورية والأردن ولبنان والعراق) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية، واستمرت العمليات العسكرية حتى يناير 1949 بعد أن سيطرت إسرائيل عمليا على الأجزاء التي أعطاها إياها قرار التقسيم رقم 181، الأمر الذي أدى بخروج الفلسطينيين من ديارهم وولدت مسألة اللاجئين ليبدأ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعتبرها العرب «نكبة» وأيضا حرب فلسطين أما الإسرائيليون سموها «حرب الاستقلال»[1] .

الفرع الثاني:حرب 1967 «النكسة»

قامت إسرائيل في 05 جوان 1967 بشن هجوم على ثلاث دول عربية دامت ستة أيام حيث هزمت فيها الأطراف وخسرت مصر وسوريا والأردن القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي ألحقتها إسرائيل بهذه الدول وأصبحت الحرب التي أطلق عليها اسم «النكسة» هروبا من وصف الهزيمة إحدى العلامات الفارقة في التاريخ العربي[2].

1 الفريق عبد المنعم **واصل،الصراع العربي الإسرائيلي ،مذكرات وذكريات**، مكتبة الشروق الدولية ، سنة 2002 ، ص 46

2 عبد الستار قاسم، غازي الربابعة،" **الحروب العربية – الإسرائيلية "في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية**، جواد الحمد، .محرر عمان، دار البشير، مركز دراسات الشرق الأوسط ط 1، 1997 ، ص 288

الفرع الثالث:حرب 1973

هي الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر وسوريا بدعم عربي عسكري مباشر سياسي واقتصادي على إسرائيل عام 1973 بدأت الحرب يوم السبت 06 أكتوبر 1973 بهجوم مفاجئ من قبل الجيشين المصري و السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان وتعرف هذه الحرب باسم حرب تشرين التحريرية في سوريا فيما تعرف في إسرائيل باسم حرب يوم الغفران[1].

وكانت هذه الحرب جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي الذي تضمن العديد من الحروب منذ عام 1948 ، حرب جوان 1967 التي احتلت إسرائيل فيها مرتفعات الجولان في سوريا في الشمال والضفة الغربية لنهر الأردن ومدينة القدس وشبه جزيرة المصرية في الجنوب ووصلت إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وأمضت إسرائيل السنوات الستة التي تلت حرب جوان في تحصين مراكزها في الجولان وسيناء، حيث أنفقت مبالغ ضخمة لدعم سلسلة من التحصينات على مواقعها في قناة السويس، فيما عرف بخط بارليف وبعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970 تولى الحكم الرئيس أنور السادات وأدى رفض إسرائيل لمبادرة روجرز في 1970 والامتناع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 إلى لجوء أنور السادات إلى الحرب لاسترداد الأرض التي خسرها العرب في حرب 1967 [2].

المطلب الثاني :الموقف الأوروبي من حرب 1967

المتتبع للموقف الأوروبي وسياسة دوله يجد أنها كانت تميل في بادئ الأمر باتجاه الإسرائيلي وذلك لعدة اعتبارات منها القرابة الإيديولوجية والاقتصادية التي تجمعهما غير أنه اعتبارا من عام 1967 وبعد أن تغلبت المصلحة على الصداقة و شعور الأوروبيين بالتهديد الفعلي لمصالحهم، بدأ الانعطاف و التغيير في مسار السياسات الخارجية الأوروبية وموقفها اتجاه الحروب العربية الإسرائيلية.

1 أنور محمود الزناتي، **موسوعة تاريخ العالم"تاريخ مصر"**،الجزء1، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، مصر ،جامعة عين شمس، ،ص ص390-391

2 عبد القادر رزيق المخادمي، **التعاون العربي الإفريقي "ضرورة حيوية لمواجهة العولمة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007 ، ص ص 175-176

الفرع الأول : الموقف الفرنسي الايطالي

أولا : الموقف الفرنسي

تجسد موقف فرنسا في سياسة الجنرال" ديغول "وموقفه من الصراع العربي الإسرائيلي حيث حدث تقدم وتطور كبير فيه تجاه الصراع خاصة القضية الفلسطينية خلال العشر سنوات التي قضاها في الحكم، فمن ناحية أفادت سياسته فرنسا ومصالحها، ومن ناحية أخرى خدمت قضية الكفاح العربي الفلسطيني العادل الذي يخوضه الفلسطينيون منذ أكثر من أربعين عاما وكانت فرنسا من أولى الدول الكبرى التي تتمتع بأهمية في الساحة الأوروبية سباقة إلى تفهم قضايا العرب، الأمر الذي أدى بالعرب والمسئولون الفلسطينيون بتوثيق علاقاتهم معها.

وفي وقت كانت معظم دول أوروبا تميل إلى إسرائيل، أيدت فرنسا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الذي يضع أسسا للتسوية في الشرق الأوسط ويدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وطالبت فرنسا بتطبيقه وذهبت بعيدا عندما طرحت من جانبها مشروعا لحل مشكلة الشرق الأوسط وهو تنفيذ عاجل من قبل إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في حرب جوان 1967 وإعلان عربي بإنهاء الحرب والاعتراف بإسرائيل و تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 على عدة مراحل تبني مبادئ عامة بالنسبة للمشكلات الأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي كمصير اللاجئين العرب من حرب 1948 ووضع الفلسطينيين والقدس.[1]

ونجد أن خلفاء ديغول ساروا على نهجه وبنفس الخط السياسي لإدراكهم أنه سيخدم مصالح بلدهم، فعندما أصبح" بومبيدو "رئيسا لفرنسا ظن الصهاينة أن فرنسا الديغولية سوف تتغير نظرا لعلاقته الوطيدة بأسرة " روتشيلد"، حيث عمل الرئيس الجديد مع تلك الأسرة اليهودية في فترة من الفترات، السبب الذي جعل الصهاينة يتفاءلون وهو إعلان "بومبيدو" فور انتخابه مباشرة أن فرنسا مستعدة للعودة عن الحظر الانتقائي على شحن الأسلحة

1 كمال محمد عبد القادر عثمان، **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام 1967-1987** ،رسالة ماجستير ، قسم التاريخ بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين 2006، ص55

الإسرائيلية اختلفت سياسة بومبيدو ورغم إعلانه التمسك بسياسة سلفه ديغول بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، فديغول اتبع مع إسرائيل سياسة حظر الجزئي للأسلحة في البداية وانتهى إلى الحظر الشامل، أما بومبيدو ورغم أنه منع تدفق شحنات الأسلحة لأطراف النزاع إلا أن الحظر الأسلحة على إسرائيل عاد جزئيا وذلك بقرار منه[1].

ثانيا: الموقف الايطالي

تذبذب الموقف الايطالي من أزمة حرب عام 1967، حيث أن ايطاليا كانت تميل لمساندة إسرائيل لعدة اعتبارات خشيتها من تولي الدول الكبرى إيجاد التسوية خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني تهميشها وتجاهل مصالحها، تأثير الأزمة الذي انعكس على اقتصادياتها على إثر إغلاق قناة السويس و تعطيل مصالحها في الشرق الأوسط، لذلك فهي معنية بحل سلمي عبر منظمة الأمم المتحدة، حيث أيدت القرار رقم 242 واعتبره المسئولون الإيطاليون الحل الأمثل لإيجاد تسوية للأزمة، وهذا يعني لايطاليا عدم انفراد الدول الكبرى بحلول في المنطقة على حساب مصالحها.

مع نهاية عام 1968 وبداية عام 1969 بدأت عوامل تستجد و تنعكس على السياسة الخارجية الإيطالية، وتمثل ذلك في مشروع الدول الأربع الكبرى بعقد اجتماعات خارج نطاق الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، حيث كانت تأمل إيطاليا المشاركة فيها وأن تكون في مقدمة الدول الأوروبية التي ستساهم في تقرير سياسة البحر المتوسط، بحكم أنها قادرة أكثر من غيرها من دول أوروبا على ربط مصالح العالم العربي بالمصالح الغربية نظرا لعلاقات الجوار الجغرافي والتاريخي لإيطاليا مع منطقة الشرق الأوسط[2].

بالرغم من سياسة الحياد التي انتهجتها ايطاليا والتي كانت منقوصة وسلبية بالنسبة لقضايا العرب والتي تجسدت في حرصها على تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة مراعاة لاعتبارات أهمها: مصالحها في الشرق الأوسط، وخشيتها من تهميشها واستفراد الدول الكبرى بالحل السلمي مع شعورها بأنها الأحق في القيام بدورها في المنطقة .

1 كمال محمد عبد القادر عثمان ، **المرجع السابق** ص56

2 **المرجع نفسه** ، ص61

الفرع الثاني: الموقف البريطاني الألماني

أولا : الموقف البريطاني

اتجهت بريطانيا في موقفها من أزمة حرب عام 1967 نحو قيامها بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط لضمان مصالحها من خلال الحفاظ على علاقاتها الودية بين العرب وإسرائيل في آن واحد، حيث شاركت في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 والذي اعتبرته أكبر قاسم مشترك، متوازن ومنصف لكلاهما على حد تعبير صائغه " اللورد كارادون" .

لذلك نجد أن بريطانيا تمسكت بالقرار ودافعت عنه غير أن المدقق في نصوصه يستنتج أن القرار الذي قدمته بريطانيا يعمل لصالح الكيان الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لأنه فرض على الدول العربية القبول بإسرائيل كدولة مساوية لحقوق الدول العربية وتمتعها بالحقوق الشرعية للدول، رغم أن القرار أشار في بعض بنوده إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومن هنا يتضح الانحياز البريطاني لإسرائيل في حرب 1967 من خلال مشاركة بريطانيا في قرار مجلس الأمن وبالمقابل أكدت بريطانيا عدم اعترافها بالقدس كعاصمة لإسرائيل و عدم نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس[1].

ثانيا- الموقف الألماني

التزمت الحكومة الألمانية الحياد وأيدت قرار الأمم المتحدة رقم 242 واعتبرت أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات، و كانت الحكومة الألمانية لا ترغب في التدخل في النزاعات الإقليمية، وفي حالة تطور الأزمة إلى صراع بين الشرق والغرب فإنها ستقف إلى جانب الغرب، حيث أيد وزير خارجيتها " فيلي براندت " مبدأ حرية المرور لكل السفن في البحار، وهذا يعني تأييده لإسرائيل في حرية المرور في خليج العقبة وقناة السويس، وأشار إلى أن بلاده" لا تتحمل أية مسئولية في هذا التطور ولكنها لا

1 الشنواني ، أميرة ، **السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط** ، أطروحة دكتوراه منشورة .، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987، ص155

تستطيع أن تبقى بعيدة أو غير مبالية حينما يتهدد السلام، وقال: إن تأثيرنا محدود، وسوف أسعى بالوسائل التي لدي كرئيس للدبلوماسية الألمانية للحيلولة دون انفجار أزمة الشرق الأوسطي"[1].

الفرع الثالث:موقف دول البينلوكس

دول البينلوكس هي دول الصغيرة في المجموعة الأوروبية ضمت كل من بلجيكا هولندا لوكسمبورغ كانت ترى أن إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة لدى بقيت هذه الدول مهتمة بإسرائيل ومصالحها، لأن الفكرة الطاغية التي كانت لديها هي تعاون العرب والفلسطينيين مع النازية في الحرب العالمية الثانية، فهولندا أصرت على موقفها المؤيد لإسرائيل في حرب 1967 من خلال إعلان وزارة دفاعها وفي بيان رسمي أن "طائرات عسكرية إسرائيلية قد نقلت عتادا حربيا من قاعدة هولندية إلى إسرائيل، في قمة لاهاي عام1972 أظهرت الدبلوماسية البلجيكية استياءها من سياسة إسرائيل التوسعية وكان موقف الوفد البلجيكي حول مسألة اللاجئين يتمثل في اقتراح1969 خطة واسعة لتوطينهم في الدول العربية، غير أن الهولنديين تحفظوا على هذا الاقتراح[2].

المطلب الثالث :الموقف الأوروبي من حرب 1973

ظلت الجماعة الأوروبية منذ إنشائها عام 1958 ولسنوات عديدة، تعطي الأولوية للأبعاد الاقتصادية على البعد السياسي في علاقاتها بالدول العربية، غير أن حرب عام 1967 أبرزت الأهمية الحيوية للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأوروبية في المنطقة خاصة عقب إغلاق قناة السويس وانعكاساتها على الاقتصاد الأوروبي، حيث جاء بيان ماي 1971 ليمثل نقطة تحول أساسية باعتباره أول وثيقة تبرز الموقف الجماعي الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تلاه إرساء سياسة متوسطية تربط أوروبا بالبلدان العربية المتوسطية وإسرائيل، لكن نقطة التحول الأساسية في الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية

1 عبير الشيخ حيدر،**السياسة الألمانية اتجاه القضية الفلسطينية1949-2008** دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2012 ، ص ص 77-78-80-81

2 كمال محمد عبد القادر عثمان، **المرجع السابق**، ص70

كانت بعد حرب أكتوبر 1973، حيث أضحى الارتباط بين أبعاد أمن أوروبا الاقتصادية وبين تطورات المواجهة العربية الإسرائيلية وأثرها العميق على مسلك أوروبا تجاه الصراع والعلاقات مع دول المنطقة ومن هنا كانت للدول الأوروبية مواقف اتجاه الحرب.

الفرع الأول : الموقف الفرنسي الايطالي

أولا-الموقف الفرنسي

واصلت فرنسا على نفس منهجها في سياستها تجاه الشرق الأوسط، ويتضح ذلك من خلال إعلان وزير خارجيتها " ميشيل جوبير" يوم اندلاع الحرب في أكتوبر، أثار إسرائيل قائلا لا "دعني أسألك سؤالا هل من يحاول أن يضع رجليه في بيته يعتبر معتديا" وأوضح أن بلاده متمسكة بسياستها تجاه الشرق الأوسط والتي حددت فيها الجانب الصهيوني في رب عام 1967 كطرف معتدي، كما أوضح وزير الخارجية في اجتماعه بالسفراء العرب في باريس سنة 1973 أن بلاده لا تزال متمسكة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يقضي بانسحاب قوات العدو الصهيوني من كل الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 وعند مناقشة قرار وقف إطلاق النار رقم 338 مع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 في مجلس الأمن، أوضحت فرنسا أن هذا القرار يجب أن ينفذ.

استمرت فرنسا أثناء حرب 1973 في فرض حظر الأسلحة مثلما كان عليه الحال عام 1967، عندما اتخذ الجنرال ديغول قراره بفرض حظر شامل على تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط، ومنعت الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي من التحليق فوق أراضيها لإمداد إسرائيل بالسلاح، وكان هذا قرار معظم الدول الأوروبية ما عدا البرتغال التي كانت تستورد معظم نفطها من أنغولا وإيران، إن المواقف التي اتخذتها فرنسا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي انعكست إيجابيا عليها، فعندما استخدم العرب النفط كسلاح استراتيجي تم حظره على دول أوروبا باستثناء فرنسا وبريطانيا، كما تدفقت الأموال العربية إليها بعد حرب أكتوبر وتم توقيع عشرات الاتفاقات مع العالم العربي وربط المصالح الفرنسية بالعرب[1].

1 كمال محمد عبد القادر عثمان، **المرجع السابق**، ص 82

ثانيا-الموقف الايطالي

عند اندلاع الحرب 06 أكتوبر 1973 صرحت ايطاليا بأنها لم تستخدم أية قاعدة لديها لحلف الأطلنطي في إرسال طائرات أو سلاح لإسرائيل، وكانت حريصة على ألا تقوم بأي عمل يؤدي إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط، ومنذ نشوب الحرب كانت تؤيد قيام الأمم المتحدة بالعمل على إيجاد تسوية سريعة عادلة لإقرار السلام في المنطقة الشرق الأوسط حيث رفضت تحليق الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل فوق أراضيها وأعلنت أنها لن تلتزم بتأييد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

الفرع الثاني: الموقف البريطاني الألماني

أولا : الموقف البريطاني

اتخذت بريطانيا موقف الحياد عند نشوب أزمة حرب عام 1973، وأعلنت حكومتها وقف تصدير الأسلحة إلى أطراف النزاع، مع العلم بأن صادراتها من الأسلحة لإسرائيل تفوق بالكثير ما تصدره لمصر والدول العربية، وتنصلت بريطانيا من الاشتراك في الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، ولم تسمح للطائرات الأمريكية المتجهة لإسرائيل بالطيران فوق أراضيها وطلبت من الدولتين العظميين الامتناع عن تصدير السلاح إلى الدول المعنية في الشرق الأوسط، وذلك عندما تقدمت أمريكا وروسيا بالمشروع المشترك الأمريكي السوفييتي بوقف إطلاق النار في 22 أكتوبر 1973، كما طالب مندوب بريطانيا الدائم في مجلس الأمن بتأييد مشروع القرار الخاص بإيجاد مراقبين دوليين للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار في مصر، رافضة بذلك طلب وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" بالدعوة في مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار، لأن رئيس المصري " السادات" كان يرفض ذلك في بداية الحرب، ولم تساند بريطانيا وفرنسا بشكل خاص الولايات المتحدة في رفضها لمبادرة السادات الداعية إلى إرسال قوات سوفياتية أمريكية لمراقبة وقف إطلاق النار في سيناء[2].

1 الشنواني أميرة ، **المرجع السابق**، ص 154

2 كمال محمد عبد القادر عثمان، **المرجع السابق**، ص 84

ثانيا:الموقف الألماني

ألمانيا من جهتها سعت لإقامة علاقة ودية بين العرب وإسرائيل، حيث انتهجت سياسة متوازنة في علاقاتها مع الطرفين، فاعتبرت العلاقات العربية الألمانية هي علاقة بين دولة صناعية ودول نامية، في حين علاقتها مع إسرائيل علاقة ذات ثقافة غربية مشتركة ومستوى علمي وتقني متقارب بينهما، لكن سياسة الحياد المعلنة من قبل ألمانيا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ظلت غطاء للانحياز لإسرائيل حتى حرب أكتوبر 1973، إلا أنه بعد اندلاع الحرب ظهرت الأبعاد الدولية الواسعة للصراع خاصة بعد استخدام العرب النفط كسلاح وصنفوا الدول إلى دول عدوة كأمريكا وجنوب إفريقيا وهولندا ودول صديقة كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا، أما ألمانيا وايطاليا اعتبرت محايدة، ذلك لأن ألمانيا الاتحادية طلبت من الولايات المتحدة وقف شحنات الأسلحة لإسرائيل من وعلى أراضيها مدعية أن ذلك لا يتفق وسياسة الحياد، كما أعلن المستشار الألماني آنذاك " فيلي براندت " أن بلاده مستعدة للتشاور مع الدول الأوروبية للوصول إلى موقف موحد إزاء مشكلة الحرب و أن ألمانيا رغم حيادها إلا أنها لا تستطيع أن تقف ساكتة أمام هذه التطورات، وسرعان ما بدأ الموقف الألماني يتغير بمطلع السبعينات وبدأت يتطلع إلى الانفتاح على الصعيد العربي من خلال تحررها من الضغوطات الأمريكية[1].

الفرع الثالث:موقف دول البينلوكس

اتخذت هولندا نفس الموقف إزاء الصراع العربي الإسرائيلي سواء في حرب1967 أو في حرب 1973، حيث أعلنت تأييدها لإسرائيل من خلال رفضها السماح لكل من بريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة في مجلس الأمن، لأنهما اتهمتا مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية، كما أنها قامت بفتح مكاتب للهولنديين وغيرهم من مختلف الجنسيات للتطوع للسفر لإسرائيل، الأمر الذي أدى بالعرب لقطع إمدادات البترول عنها لاعتبارها عدوة للدول العربية أما بلجيكا واللوكسمبورغ فقد بقيتا في حالة اهتمام بالمصالح الإسرائيلية[2].

1 عبير الشيخ حيدر، **المرجع السابق** ص ص 89-90

2 الشنواني أميرة ، **المرجع السابق**، ص 160

خلاصة

تعد فلسطين واحدة من أكثر الأماكن أهمية من الناحية الدينية والجغرافية الأمر الذي جعلها مرصداً لغزو واهتمام العديد من الدول والحضارات من موقعها الاستراتيجي فتعد القلب المركزي للشرق الأوسط، بحيث تربط بين القارة الآسيوية من الجهة الغربية والقارة الإفريقية من الجهة الشمالية، فبعد سقوط الدولة العثمانية، وقيام الانتداب البريطاني عليها برسم الحدود بموجب معاهدة سايكس بيكو التي حدثت سرا بين فرنسا وبريطانيا، قدمت بريطانيا دعمها للحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أدى إلى تأييد الحلفاء لتنفيذ وعد بلفور المشؤوم وإدراجه ضمن خطة الانتداب البريطاني وتمت الموافقة عليه من عصبة الأمم المتحدة كل هذا كان خدمة وتمهيدا لقيام الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية الأمر الذي نتج عنه قيام الصراع العربي الإسرائيلي الذي جسد في شكل حروب ضد إسرائيل كان للدول الأوروبية مواقف تغيرت وتبدلت، واختلفت في درجة تأثيرها على القضية الفلسطينية حيث اتسمت السياسة الأوروبي الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بمنطق رد الفعل سواء على الأحداث، أو المبادرات والحلول الأمريكية وبين رافضة ومؤيدة للسياسة الإسرائيلية، الأمر الذي أدى بانطلاق مسار العلاقات الأوروبية الفلسطينية.

الفصل الثاني

تمهيد:

بنيت نظرة العالم الغربي اتجاه القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين ولم يكن للموقف الأوروبي رفضا جادا اتجاه العدوان وأقتصر دوره على تأييد عدد من القرارات التي انتقدت السياسة الإسرائيلية، حيث اعتبرت حرب أكتوبر 1973 نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، وأكدت العلاقة بين أمن أوروبا وبين استقرار المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تجديد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة لتحقيق أهداف واضحة.

فمثلت هذه الفترة بداية مسار العلاقات الأوروبية الفلسطينية والتي كانت موضوع هذا الفصل ارتأيت أن استعرض فيه ثلاثة مباحث تمحور أولها حول تطور الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية، أما ثانيها ركزت من خلاله على اتفاقية أوسلو للسلام، و ثالثها عرضت فيه اللجنة الرباعية والدور الأوروبي.

المبحث الأول: تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية

شهد الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية تطورا متصاعدا منذ بدايات التعاون السياسي الأوروبي والذي تم فيه الاتفاق على اصدر إعلانات تم التطرق فيها إلى إدانة الأوروبيين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، والاعتراف بضرورة إشراك الشعب الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، إلا أنه وبداية من الثمانينات شهد الدور الأوروبي تراجعا نتيجة لانقسام الوطن العربي سياسيا واستراتيجيا وتقلب موازين القوى داخل دول أوروبا نفسها، نتيجة لعوامل دولية وإقليمية متعددة، من بينها حرب الخليج الثانية، ثم عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 الذي شجع بروز دور أوروبي أكثر فعالية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة بعد عقد اتفاقية أوسلو عام 1993وتدخل اللجنة الرباعية في عملية السلام.

المطلب الأول: بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية

اقتصر دور الجانب الأوروبي على تأييد عدد من القرارات التي انتقدت السياسة الإسرائيلية و لم تعترض أية دولة من الدول الأوروبية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة كما أنها أيدت قرار مجلس الأمن الدولي، بقى الموقف الأوروبي حتى عام 1971 على ما هو عليه اتجاه القضية الفلسطينية إلى أن حصل تطور هام فيه من خلال تبنيه وثيقة شومان، وأزمة النفط الأمر الذي أدى إلى البحث عن السبل وانطلاق الحوار العربي الأوروبي.

الفرع الأول: وثيقة شومان

عبرت أوروبا في إطار ما سمي بالتعاون السياسي الأوروبي الذي تكون في سنة 1970 من خلال ورقة عمل صاغتها السوق الأوروبية المشتركة بما يتوافق مع القرار رقم 242 حيث تبنى وزراء الخارجية الستة في المجموعة الأوروبية وثيقة وزير الخارجية الفرنسي

المعروفة بوثيقة شومان في 1971/05/14، أكد فيها المجموعة الأوروبية تأييدها لقرار الأمم المتحدة رقم 242 الصادر في 1967/11/22 و التي ركزت فيها على[1]:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967.
- إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود الإسرائيلية.
- ضرورة وجود قوات دولية غير تابعة للدول الكبرى الأربع في المناطق المنزوعة السلاح.
- الوضع الدولي للقدس وتعليق أي قرار بشأن السيادة على المدينة القديمة.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم أو اختيار التعويض عليها.

إلا أن هذه الوثيقة بقيت سرية ولم يعلن عنها بسبب الضغط الإسرائيلي الأمريكي على أعضاء المجموعة الأوروبية خاصة ألمانيا مما حال اعتمادها ونشرها رسميا[2] .

بالرغم من أن هذه الوثيقة لم تأت بجديد حاسم وتعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، فإنها لم تحظ بقبول إسرائيل التي اعترضت عليها، مما دفع دولا أوروبية منها ألمانيا وهولندا إلى التراجع والتقليل من أهميتها، وعدم اعتبارها وثيقة رسمية تعبر عن موقف جماعي مشترك، رغم ترحيب دول أخرى مثل بلجيكا بها، واعتبارها بداية جادة لتوحيد الموقف الأوروبي من أزمة الشرق الأوسط.

الفرع الثاني : الأزمة النفطية 1973

أدركت المجموعة الأوروبية بعد عام1973 أن مصالحها الاقتصادية في العالم العربي أصبحت مهددة نتيجة الصدمة النفطية الناتجة عن حرب 1973 وإقدام الدول العربية النفطية بتخفيض إنتاجها النفطي وحظره على الدول المؤيدة لإسرائيل، وحفاظا على مصالحها كان لابد عليها إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي من خلال الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وبمركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي، في محاولة من

[1] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة جوزف عبد الله ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1993،ص 94

[2] **المرجع نفسه** ،ص 95

جانب المجموعة الأوروبية اخذ موقع سياسي محايد وقريب من الموقف العربي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية بادرت بإصدار بيان بروكسل في 6 نوفمبر 1973 الذي نص على"عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين" [1].

تلا بيان بروكسل، إصدار وثيقة كوبنهاجن في 1973/12/14، التي أضافت تعديلات على وثيقة شومان، حيث تم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه، كما طالبت وثيقة كوبنهاجن إجراء محادثات سلام بضمانات دولية تأكيدا لاستعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام واعترافها بالعملية السياسية، التي تشكلها الضمانات الدولية، الأمران اللذان كانت ترفضهما إسرائيل لكن المبادرات الأوروبية ظلت حبيسة المواقف النظرية التي تظهر أحيانا وتخبو أحيانا أخرى[2].

المطلب الثاني :بداية الحوار العربي الأوروبي

كان من نتائج حرب 1973 بروز فكرة الحوار العربي الأوروبي وطرحت في ميدان السياسة الدولية، حيث كانت نقطة تحول مفصلية في حوار يدور بين المجموعة الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الأكبر للدول العربية ممثلة في جامعة الدول العربية إلا أن افتتاح الحوار رسميا على المستوى الفني لم يتم إلا بتاريخ 10 جوان 1974 عندما عقد أول لقاء بين المنظمتين في القاهرة لبحث أمور التعاون فيما بينهما، وبرز دور الدبلوماسية متعددة الأطراف بإدارة الحوار بهدف تنظيم وتعزيز التعاون السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

[1] نادية محمود محمد مصطفى،**أوروبا والوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير1986 ، ص 90

[2] **المرجع نفسه** ، ص91

ركزت الجامعة العربية على العديد من المطالب كان من أهمها اعتراف دول المجموعة الأوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وشكل الحوار ثلاث دوائر سياسية، ثقافية، حضارية واقتصادية التي اعتبرت أهم الدوائر التي تمحورت حول البحث عن آلية للتعاون الاقتصادي لإنهاء الحظر البترولي عن أوروبا حيث مثلت صادرات دول الجماعة الأوروبية إلى الوطن العربي حوالي 13%، من مجموع صادراتها، بالإضافة إلى أن 70% من مجموع البترول الذي تحتاجه دول الجماعة الأوروبية وتستورده من الدول العربية[1].

بدأ الحوار العربي الأوروبي في14 مارس 1974 و كان يهدف الجانب الأوروبي حصره في العلاقات الاقتصادية ضمانا للإمدادات النفطية له، إلا أن الجانب العربي كان يريده حوارا سياسيا اقتصاديا، ولكن باستخدام بريطانيا لحق الفيتو في 2 ابريل 1974 أدى إلى توقفه ولم يتم رفعه إلا في10 جوان 1974 بعد رفع الحظر النفطي المفروض على هولندا بلجيكيا لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية .

في عام 1975 تم الاعتراف الضمني بمركزية القضية الفلسطينية وبدء الحوار بين الجانبين الأوروبي والعربي بعد حل إشكالية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية التي كان الجانب الأوروبي لا يعترف بها كممثل للشعب الفلسطيني وبتسوية المشاكل التي حالت دون بدء الحوار العربي الأوروبي، وافقت فرنسا على فتح مكتب اتصال لمنظمة التحرير في باريس عام 1975 في إشارة اعتبرها الفلسطينيون تقدما في الموقف الأوروبي تجاه منظمة التحرير وطلبت جامعة الدول العربية في 14نوفمبر 1974ضمها للحوار، كما تم التغلب على مشكلة مشاركة المنظمة في 19فبراير 1975 خلال تسوية دبلن، باعتماد صيغة الحوار بين مجموعتين لا بين الدول، مما سمح بمشاركتها باعتبارها عضوا من الجانب العربي[2].

[1] نادية محمود محمد مصطفى، **المرجع السابق** ، ص 103

[2] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**،**المرجع السابق** ،ص ص96 -98

في الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي في لوكسمبورج في 18و20 ماي 1976 تم التطرق للقضية الفلسطينية، حيث نص البند الثامن من البيان الختامي غير المشترك على"عرض الطرفان وجهات نظرهما في القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط وتوقف باهتمام حاد أمام تصريحات كل منهما، وأقرا بأن حل المسألة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يشكل عاملا محددا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل " لم يحمل هذا البيان سوى تكرار موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية السابق والمعلن في بروكسل في 06 نوفمبر 1973، كما أنه لم يحدد ماهية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكيفه حصوله عليها[1].

في الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار في تونس 11 فبراير1977 أكد البيان الختامي على"الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" وأكد الأوروبيون على "معارضتهم للسياسية الهادفة إلى إقامة المستوطنات، وكل محاولة لتغيير في وضع القدس من جانب واحد "غير أن البيان لم يختلف كثيرا عن مضمون وثيقة شومان التي تبنتها المجموعة الأوروبية عام 1971. [2]

الفرع الأول:أهداف الحوار العربي الأوروبي

ا-الجانب الأوروبي

- تعزيز وضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط
- الحفاظ على المصالح التجارية مع الدول العربية و تنشيط رؤوس الأموال العربية في أوروبا
- تأمين وصول البترول بشكل منتظم وبأسعار منخفضة .

[1] بشارة خضر ،**المرجع السابق** ، ص100

[2] **المرجع نفسه** ، ص 104

ب- الجانب العربي

ترتكز الأهداف العربية من الحوار على شعور العرب بأهمية الموقف الأوروبي بالنسبة للقضايا العربية لاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي وإدراكهم أن أوروبا من شأنها تعزيز الجهود الرامية لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع ، حيث ركزوا على محورية القضية الفلسطينية من اجل الحفاظ على استقرار الوطن العربي.

- سعى الدول العربية لتصدير منتوجاتها إلى السوق الأوروبية بإعفاءات أو ميزات جمركية مماثلة لما تحصل عليه صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية.

- الحصول على التكنولوجيا مسألة ذات أهمية بالنسبة للعرب.

- جلب الاستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية أملا في الحصول على المساعدات الأوروبية لفائدة الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه[1].

الفرع الثاني: سمات الحوار العربي الأوروبي

من أهم سماته انه اعتبر ذو دبلوماسية المقايضة، أي مقايضة الموقف السياسي الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعلاقات اقتصادية مميزة بالدول العربية، في المقابل زيارات التعارف والجولات الاستطلاعية الأوروبية،فالعلاقات السياسية بين العرب والجماعة الأوروبية بقيت مرهونة بمدى رضى الولايات المتحدة عليها ومن أهم إيجابيات الحوار، أنه مهد لتفعيل الدور الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة، كما ساعد على قيام علاقات متعددة بين أطرافه التي ظهرت فيما بعد في العلاقات الأوروبية المتوسطية ليساهم في عملية بناء النظام المتوسطي الذي يشكل تحديا كبيرا لنظام الشرق أوسطي .

[1] هشام زهير طافش، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003**، غزة ، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ماي 2010، ص34

الفرع الثالث:عقبات الحوار العربي الأوروبي

لعل أهم العقبات التي اعترضت الحوار العربي الأوروبي نذكر:

– قضية التمثيل الفلسطيني بالرغم من أن دول المجموعة الأوروبية قد بدأت تتعامل مع حقوق الشعب الفلسطيني، غير أنها لم تتفق حول من يمثل هذه الحقوق، حيث رفضت إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار رغم اعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في أكتوبر عام 1974 ورغم اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في 13 نوفمبر 1974، ورغم تصويت فرنسا، إيرلندا وإيطاليا لصالح القرار فالرفض الأوروبي لتمثيل المنظمة أدى إلى تأجيل المؤتمر الأول إلى صيف 1975.

– رؤية الولايات المتحدة الأميركية للحوار أنه بداية خروج أوروبي عن سياستها، حيث بدأت تهدد أوروبا بخروجها عن حمايتها من الخطر النووي السوفياتي، إذا أصرت أوروبا عن النهج الاستقلالي في علاقاتها بالصراع العربي– الإسرائيلي، فقد كان النهج الأوروبي تجاه الصراع مرهونا بعدة قيود، من بينها ضعف القوة العسكرية والاقتصادية لأوروبا آنذاك، ضف إلى صعوبة التنسيق بين مختلف السياسات القومية، لذا تعاملت المجموعة الأوروبية مع الأزمة من منطلق السياسات القومية.

– تأثر الحوار العربي الأوروبي باتفاقية كامب ديفيد والخلافات العربية–العربية، ونقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، فقد أيدت المجموعة الأوروبية المفاوضات المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد، وأكدت على أهمية الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي[1].

المطلب الثالث: تطور موقف أوروبا السياسي اتجاه القضية الفلسطينية

لقد مر الموقف الأوروبي في موضوع القضية الفلسطينية، بعدة تطورات أدت إلى إصدار بيانات وإعلانات أبرزها إعلان لندن والذي تلاه إعلان باريس وصولا إلى إعلان البندقية الذي شكل نقطة تحول جديدة و انتقال واضح في مسار السياسة الغربية الأوروبية الموحدة تجاه قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، من خلال إقرار أوروبا بأن

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص ص 31–32

القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين فقط، وانه من حق الشعب الفلسطيني المطالبة بتقرير مصيره ولابد من إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

الفرع الأول: إعلان لندن

تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية بصدور إعلان لندن في29 جوان 1977 الذي أكد أن الدول التسع الأوروبية ترى أنه لقيام سلام عادل ودائم ينبغي مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وأن أي حل للنزاع لن يتحقق إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية إلى دافع، وعلى أن يتضمن هذا الحل ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني، غير أن هذا البيان كان غامضا في عباراته بشكل واضح وإن اعتبر الشعب الفلسطيني شعبا له هوية وبحاجة إلى وطن لكنه لم يوضح مكان هذا الوطن ويبدو أن الجانب الأوروبي تعمد هذا الغموض، ولم يملك الجرأة على تحديد مكان هذا الوطن حتى لا يتعرض للنقد الإسرائيلي والأمريكي، كما أنه لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني والاعتراف بأن قراري مجلس الأمن رقم 338 و242 ليس كافيين لحل مشكلة الشرق الأوسط.[1]

الفرع الثاني: إعلان باريس

اعتبر إعلان باريس الذي صدر في 18 جوان 1979 تطورا آخر في الموقف السياسي الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية والذي أدان الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بشكل واضح، حيث أكد على عدم قبول اكتساب ملكية الأراضي بالقوة وضرورة احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها في حدود آمنه ومعترف بها ووضع نهاية لاحتلال الأراضي التي مازالت تحتفظ بها إسرائيل منذ عام 1967 وأن سياستها في إقامة المستوطنات في هذه الأراضي غير قانونية في نظر القانون الدولي مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في الوطن من اجل إحلال السلام والعدل الدائم.

[1] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، **المرجع السابق**، ص 103-104

رفضت إسرائيل الدور الأوروبي في المنطقة واعتبرته وسيطا غير نزيه، كما رأت فيه الانحياز للعرب حيث كانت تعارض أي دور سياسي من طرف ثالث يعترف بشرعية الحقوق الفلسطينية ويدين احتلالها للأراضي الفلسطينية، ضف إلى تمسكها بالدور الأمريكي المؤيد لها بالمطلق في مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإسرائيل تنظر لأي جهة تعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة بأنها منحازة للفلسطينيين، هذا إذا لم توجه له تهمة معاداة السامية.[1]

الفرع الثالث: إعلان البندقية

بعد تعثر المسار الفلسطيني حسب اتفاقيات كامب ديفيد وتضخم النشاط الاستيطاني الإسرائيلي حدث تقدم جديد في الموقف الأوروبي، بإصدار المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة البندقية الايطالية بيان في13 جوان 1980 سمي "بالبندقية" والذي شكل منعطفا تاريخيا جديدا واضحا في مسار السياسة الغربية الأوروبية الموحدة تجاه قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، أكد فيه على ضرورة إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد قضية لاجئين،ويجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني ليمارس بكل حرية حقه في تقرير مصيره، بعملية ملائمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة على أن تنطبق مبادئه على جميع الأطراف المعنية وبالتالي يجب ضم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات، كما أشار إلى أهمية القدس بالنسبة للأطراف المعنية، وعدم قبول أي مبادرة أحادية الجانب هدفها تغيير نظام القدس و أن أي اتفاق يجب أن يضمن الحق الحر في الوصول إلى الأماكن المقدسة، وأن الجانب الأوروبي مقتنع أن المستوطنات المأهولة والتعديلات العقارية والسكانية في الأراضي المحتلة غير قانونية في نظر القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلامّ، إلا أن الإعلان لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ودعى إلى إشراكها ولم يدع إلى اشتراكها في المفاوضات.[2]

---

[1] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، المرجع السابق**،ص ص 445-452

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص 447-452

من جهتها الدول الأوروبية الأعضاء بمجلس الأمن كان لها سنة 1980 موقف معارض لقرار الكنيست الإسرائيلي الذي اعتبر القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، وصوتت لصالح قراري مجلس الأمن رقم476 و 478 اللذين نصا على عدم الاعتراف بما أسمته إسرائيل" القانون الأساسي بشأن القدس" داعية الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحبها مما يدل على أن أوروبا قد عبرت عن موقفها السياسي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وحتى يكون هناك نوع من المصداقية السياسية في مواقفها التي أعلنتها أكثر من مرة خلال الإعلانات السابقة التي صدرت عن المجموعة الأوروبية، وبشكل عام ظل الموقف الأوروبي متأرجح ما بين التأييد للحق العربي والمطالبة بقيام وطن للشعب الفلسطيني، وبين التراجع عن المواقف الواضحة وكان غير قادر على اتخاذ مواقف قوية وجريئة، خوفا من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واكتفي بإصدار البيانات السياسية دون أي ترجمة لها على الواقع في محاولة منه ليكون طرفا معتدلا في علاقاته مع جانبي الصراع.

فبعد غزو إسرائيل للبنان سنة 1982 دعت أوروبا إلى التوفيق بين "مبادرة ريغان" و"خطة الملك فهد" تجنبا لإعلان مبادرة أوروبية بعد الغزو، كما سجل "بيان دبلن" في عام 1984 تراجعا أوروبيا كبيرا اتجاه الصراع، والذي اكتفى بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية والاعتراف المتبادل بحق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الوجود[1].

الفرع الرابع: تراجع الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية نذكر:

– عدم وجود دور عربي موحد قادر على توحيد صفوفه واثبات قوته نتيجة الحرب العراقية الإيرانية والانقسام العربي حولها.

[1] نادية محمود محمد مصطفى، **المرجع السابق**، ص 123

– رفض الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الاعتماد على سياسة أوروبية شرق أوسطية لوصول المجموعة الأوروبية إلى دور عالمي.

– إعلان الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 15 أكتوبر 1988 من الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، قابله رد الدول الأوروبية بإعلان بروكسل في21 نوفمبر 1988 جاء في الفقرة الأولى منه ما يلي:" تعلق الدول الأثنتا عشرة أهمية خاصة على القرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي العربي"[1].

– تأييد البرلمان الأوروبي في 2و3 ديسمبر 1988 لإعلان الجزائر ولصالح الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية حيث أكد البيان الختامي لاجتماع القمة الأوروبية في مدريد عام 1989على أن القدس جزء من الضفة الغربية كما اعتبر بيان قمة دبلن عام 1990 الاستيطان في القدس غير شرعي.

– تقديم البرلمان الأوروبي في جوان1990 اقتراحات جديدة أهمها إيفاد اللجنة ممثلا دائما إلى القدس الشرقية مستقل عن أي تمثيل آخر لها في المنطقة، من أجل الرقابة على احترام حقوق الإنسان وإدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

[1] نادية محمود محمد مصطفى" **أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده :إشكالية الاستمرارية والتغيير**"، مجلة شؤون عربية العدد 121 ، ربيع 2005 ، ص53

[2] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، ص ص 596-597

المبحث الثاني: اتفاقية أوسلو للسلام

اعتبر اتفاق أوسلو من أبرز الاتفاقيات في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وساهم في توفير الغطاء الشرعي لنشأة السلطة الفلسطينية ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والتي اعتبرت من ابرز البنود التي جاء بها، كما كان للموقف الأوروبي دورا هام في دعم هذا الاتفاق والذي باء بالفشل في الأخير.

المطلب الأول: لمحة عن اتفاق أوسلو

هي اتفاقية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تمت محادثاتها سرا في ضواحي مدينة أوسلو في النرويج مهدت الطريق لبدء مفاوضات أوسلو، وتم توقيع الاتفاقية بواشنطن في 1993/09/13 برعاية أمريكية، حيث ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز، وكشاهدين وزيرا خارجية أمريكا وروسيا عرف رسميا بإعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، وشكل اتفاق أوسلو منعطفا مهما في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أدى إلى الاتفاق على إنهاءه مؤقتا وقضى بإقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمس سنوات، واشترط أن تبدأ المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 إلا أنه لم يحدد شكلها وترك ذلك للمفاوضات بين الطرفين خلال المرحلة الثانية، كما تلاه بعد ذلك اتفاقيات أخرى مكملة لتنفيذه[1].

[1] حسام أحمد محمد،**اثر اتفاق اسلو على الدبلوماسية الفلسطينية1993-2014**،رسالة ماجستير تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، 2016، ص52

وفي المقابل فقد جاء إعلان المبادئ صامتا تمام عن القضايا الحيوية، مثل حق العودة للاجئين عام1948، حدود الكيان الفلسطيني، مستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضع القدس، والسبب راجع لإدراك الجانبان مخاطر مناقشة هذه القضايا ولن يكون هناك أي اتفاق عليها، وبالتالي فقد تم تأجيل ذلك إلى ما بعد التجربة العملية للحكم الذاتي الفلسطيني وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يؤد إلى حل القضية الفلسطينية، بل وضع آلية المفاوضات لحلها، إلا أن إسرائيل مارست المماطلة في تنفيذ ما كان يتفق عليه مع الجانب الفلسطيني حسب المواعيد المحددة في الاتفاقيات، وكان رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين يكرر القول بأنها ليست مواعيد مقدسة، واستمرت إسرائيل في مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية، وبشكل مواز مع استمرا سياسة القمع والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، وتواصل الأنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية.[1]

الفرع الأول: أبرز بنود اتفاق أوسلو

– إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمس سنوات.

– بداية المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي والتي يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242و338 .

– يتوصل الطرفان خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلى اتفاقية حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، تشمل نقلا محدودا للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

– تجرى انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.

[1]حسام أحمد محمد ، **المرجع السابق**، ص 53

– يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع على أن لا تشمل صلاحياتها المجالات التالية :الأمن الخارجي، المستوطنات الإسرائيلية و العلاقات الخارجية، القدس و الاسرائيلين في تلك الأراضي[1].

– لإسرائيل حق النقض ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

– ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته الطرفين من خلال آلية التوفيق بينهما.

– امتداد الحكم تدريجيا من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

– تأكيد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية للإرهاب و العنف والحفاظ على الأمن، مع منع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.[2]

الفرع الثاني : سمات اتفاق أسلو

اتسم اتفاق أوسلو بعدة سمات بارزة تعكس في جوهرها حقيقة الاتفاق وتداعياته الممكنة فشتمل في عمومه:

– كان الاسم الرسمي للاتفاق هو"إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ومثل اتفاق أوسلو الذي هو عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة تحكم التسوية الفلسطينية الإسرائيلية مرحلية والتي من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي للحكم الذاتي الفلسطيني ولم يشتمل على مضمون متكامل للتسوية جوهر المشكلة المتمثلة باحتلال الأرض الفلسطينية، بل كان مجرد إطار يحمل عناوين عريضة، وكل عنوان يحتاج إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في صيغة كهذه

[1] عباس أبو مازن :**طريق اوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقة للمفاوضات**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1994 ، ص184

[2] **المرجع نفسه**، ص 185

للتسوية بمثابة مغامرة لأن موازين القوة تميل لمصلحة إسرائيل، ولأن النظام العربي في أضعف حالاته ولأن المتغيرات الدولية التي رافقت مؤتمر مدريد وما نتج عنه كان لصالح إسرائيل .

– الطريقة التي تم صياغة بها بنود الاتفاق لم تخدم الطرف الفلسطيني الذي ليس لديه الإمكانيات لمواجهة نوايا الاحتلال المخبأة وألاعيبه المستقبلية، ذلك لأن القيادة الفلسطينية رهنت مستقبلها السياسي بهذا المسار، بل خدم الاحتلال الذي يريد أن يجعل منه مدخلا لإفراغ الصراع من مضامينه الجوهرية والقفز على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني[1].

– دخول الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات معقدة لتطبيق مبادئ اتفاق أوسلو والتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية أمنية، سياسية واقتصادية لاحقة، من اتفاق القاهرة الخاص بالمعابر والتدابير الأمنية إلى اتفاق نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، و اتفاق آخر لنقل الصلاحيات المدنية وقع في القاهرة و المعروف باسم اتفاق أوسلو" طابا "وليس أدل على عمومية اتفاق أوسلو الأول من اتفاق القاهرة التنفيذي المذكور الذي استلزم مضمونه إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدخل فيها المصريون والأمريكيون[2].

– تشير اتفاقية أوسلو إلى طبيعة تعاطي الاحتلال مع الاتفاق الذي يخدم رؤيته القائمة على كسب الوقت وتشتيت الخصوم بالرغم من أنه لم يحدد تماما أن التسوية النهائية يجب أن تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل ترك أمر الدولة ليكون موضوعا للتوقع والتخمين الذي التقى عليه كل من الفلسطينيون، القوى الدولية، الحكومة الإسرائيلية والرأي العام على حد سواء.

– تأجيل أصعب القضايا التي مثلت نقطة ضعف أوسلو وهي حدود الدولة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية، مشكلة القدس، اقتسام مياه الضفة الغربية وقضية اللاجئين إلى

---

[1] عباس أبو مازن ، **المرجع السابق** ، ص185

[2] حسين عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ط1،1998 ، ص93

التسوية النهائية التي كان من المقرر الانتهاء من التفاوض حولها بحلول ماي 1999 و لم يكن الإسرائيليون مطالبين بإزالة المستوطنات أو حتى إيقاف التوسع فيها وبناء مستوطنات جديدة سواء في الأراضي المحتلة عام 1967 [1].

المطلب الثاني :الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو وأسباب فشل الاتفاق

اعتبرت أوروبا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 على أراضيها تغيرا هاما في الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في عملية السلام، ورأت فيه تراجعا إسرائيليا عن موقفها بالرغم من التهميش السياسي المتعمد للدور الأوروبي في العملية السلمية إلا أن الاتحاد الأوروبي أيد اتفاق أوسلو وأعطاه أهمية كبيرة لأنه أصبح يدعم عملية السلام و الشعب الفلسطيني وبالرغم من الجهود المبذولة في إنجاح هذا الاتفاق إلا انه كانت هناك أسباب لفشله.

الفرع الأول : الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو

لقد أيد الاتحاد الأوروبي اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في13سبتمبر 1993 إلا أن الموقف السياسي الأوروبي تمتع بأهمية كبيرة بحكم دعمه المادي الأكبر للشعب الفلسطيني بنسبة 45 % من المساعدات حيث اعتبر الممول الرئيسي لعملية السلام وأدت اتفاقية أوسلو إلى زيادة التعاطف صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة البرلمان الأوروبي حيث امتد هذا التعاطف ليشمل نواب الكتلة الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية واليمين البريطاني اللذين كانا يعدان من أشد المؤيدين لإسرائيل .

ولقد فتحت اتفاقية أوسلو ثلاثة أبواب من أبواب المبادرة الأوروبية:

– **أولها:** قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني في إطار سياسة تمويل العملية السلمية.

[1] عباس أبو مازن، **المرجع السابق**، ص 185

- **ثانيا:** توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والأوروبي من أجل تعزيز العلاقات فيما بينهما.

- **ثالثا:** خلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل والاتحاد الأوروبي الأمر الذي ساعد على إعداد مبادرته المتوسطية، فقبل عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وتوقيع اتفاق أوسلو 1993 كان متعذرا على أوروبا أن تجمع الدول العربية وإسرائيل على طاولت مفاوضات واحدة، نظرا لعدم امتلاكها القدرة السياسية الكافية لذلك، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر مدريد،الذي فتح أفقا لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وأعطى أملا بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المفاوضات الثنائية والجماعية التي انبثقت عنه، وفتح المجال أمام الاتحاد لطرح مبادرته المتوسطية التي سعت لدمج إسرائيل في العالم العربي اقتصاديا، ثقافيا وسياسيا.[1]

إن التفكك العربي حال دون مساعدة الدور الأوروبي في العملية السلمية والذي اتجه نحو دعم الجانب العربي في الحصول على حقوقه المشروعة، حيث أدى غزو العراق للكويت عام 1990 إلى انقسام العالم العربي نتيجة هذه الأزمة و إضعاف موقفه السياسي المشترك وخضوع قراره للهيمنة الأمريكية بشكل كبير، بالإضافة إلى أن الدول العربية لم تعطي اهتماما كبيرا للمبادرات السياسية الأوروبية، وكانت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة التأثير السياسي الأكبر والفعال في المنطقة العربية في ظل تفكك النظام العربي وغياب الإرادة العربية الموحدة وتبعية معظم الدول العربية للهيمنة الأمريكية.

لم تسعى الدول الأوروبية للضغط على إسرائيل للقبول بالحلول السلمية، بالرغم من تأييدها للحقوق العربية المشروعة كما أنها لم تحاول تجاوز الدور الأمريكي لإدراكها أهميته ومركزيته في المنطقة، حيث استمرت في علاقاتها التجارية مع إسرائيلي في محاولة منها عدم تعريض مصالحها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر من جهة

[1] مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص ص175 -176

ومن جهة أخرى إرضاء الجانب العربي سياسيا، لكنها لم تتمكن من ذلك نظرا لعجزها عن تجاوز الدور الأمريكي وعدم قدرتها الضغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية المشروعة[1] .

الفرع الثاني :أسباب فشل اتفاق أوسلو

من بين أسباب فشل اتفاق أوسلو نذكر:

– التملص الإسرائيلي من التقيد بالبرنامج الزمني فبعد انقضاء مدة أكثر من سنتين على توقيعه وبعد المفاوضات على تفاصيله وكيفيات تنفيذه، جاء شعار إسحق رابين " المواعيد ليست مقدسة " غدا هو المسيطر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مع ما يعنيه من رفض لأبسط القواعد الدولية المعروفة في المعاهدات.

– تجاهل حكومة رابين استحقاقات الاتفاق حيث قضى اتفاق أوسلو ببدء تنفيذ ما اتفق عليه بعد شهر على توقيعه الأمر الذي لم يتم تحقيقه على أرض الواقع، وقضى أن يبرم الطرفان اتفاقا على انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، غير أن هذه العملية تأخرت حتى جويلية 1994 إلى جانب بقاء المعتقلون الفلسطينيون الذين التزمت إسرائيل بالإفراج عنهم في السجن[2].

– مخالفة الشروط التفصيلية المتعلقة بالممر الفلسطيني الآمن الواصل بين الضفة وغزة وبحرية حركة الناس والسيارات والسلع داخل الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، بسبب عمليات الإغلاق المتكررة التي سببت الكثير من المصاعب الاقتصادية والشخصية، كما تم تأخير بناء المطار الفلسطيني الموعود في غزة.

– حدد اتفاق أوسلو إجراء انتخابات مباشرة لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني بعد تسعة أشهر على الأكثر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على أن تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات عام 1996 أما

---

[1] النواوي نيرمين، **الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط** ، السياسة الدولية ، السنة السادسة والثلاثون، العدد 142 ، أكتوبر 2000 ، ص ص112 –114

[2] حسين عدنان، **المرجع السابق**، ص 99

عن المفاوضات في الوضع النهائي للأراضي المحتلة عام1967، فإن النصوص تقضي ببدئها في أسرع وقت ممكن وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، وأن تبدأ المرحلة الانتقالية لثلاث سنوات مع الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريح، هذا من حيث النص، أما من حيث الواقع فإن الإسرائيليين أعلنوا رغبتهم في التأكد من استجابة السلطة الفلسطينية لشروط السلم الإسرائيلي، وهذا يعني دفع الفلسطينيين إلى الدخول في خيارات صعبة أقلها استمرار الوصاية الإسرائيلية على شؤونهم الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو تمزق داخلي حتى يسهل لاحقا الوصول إلى مفاوضات سهلة على الوضع النهائي، حيث لا قوة للفلسطينيين بعد ما تكفل اتفاق أوسلو ببعثرة قواهم وتبديد مقومات صمودهم.

– إعلان ياسر عرفات عجز الاتفاق عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية واعترافه بالقصور والتقصير إذ قال " أعترف بعجز اتفاق أوسلو وقصوره وإسرائيل ستبقى العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني ليس الآن فحسب، بل مستقبلا أيضا" .

– إعلان إسحاق رابين عن خططه التفصيلية لتسوية دائمة مع الفلسطينيين بعد عامين من توقيع اتفاق أوسلو مفادها " أنه لن تكون هناك عودة إلى حدود ما قبل عام 1967 وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة بما فيها المستوطنات في القدس الشرقية مع الاحتفاظ بغالبية المستوطنات في الضفة الغربية وغزة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك ضمان إمكانية الوصول إلى المستوطنات والسيطرة عليها ببناء سلسلة من الطرق الجديدة في المنطقة بأكملها، وسوف يبقى نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، بأوسع ما تحمله هذه العبارة من معنى، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات والقواعد العسكرية في غور الأردن، أي في عمق الأراضي الفلسطينية، وما سيحصل عليه الفلسطينيون هو عبارة عن كيان سيكون وطنا للغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية ونود أن يكون هذا أقل من دولة[1].

[1] حسين عدنان ، **المرجع السابق** ، ص 100

– ضعف اتفاق أسلو في التركيز على البعد الأمني الإسرائيلي و ربط مستقبل الاتفاق بهذا الجانب الذي يخضع لتفسيرات إسرائيلية.

المبحث الثالث: اللجنة الرباعية والدور الأوروبي

تعتبر اللجنة الرباعية الدولية من ابرز القوى الفاعلة والتي تلعب دورا ذو أهمية بالغة من اجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أخذت على عاتقها مهمة بذل الجهود الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، من اجل إعادة العملية السلمية إلى مسارها السابق بعدما نسفت إسرائيل كافة الاتفاقيات السابقة، بعد أحداث انتفاضة الأقصى وذلك من خلال تقديم مبادرات هادفة لإيجاد حل جذري وشامل للقضية الفلسطينية وعلى رأسها خارطة الطريق التي قدمتها الإدارة الأمريكية ولاقت دعم من أطراف الرباعية الدولية خاصة الدعم الأوروبي للشعب الفلسطيني .

المطلب الأول : اللجنة الرباعية

وضعت الانتفاضة الأقصى عام 2000 الخط الفاصل بين مرحلتين في عملية التسوية الأولى مرحلة أوسلو والثاني مرحلة البحث عن صيغة للتسوية أكثر توازنا بفعل المساندة الشعبية المحلية والعربية، حيث كادت أن تؤدي الانتفاضة إلى قبول إسرائيل لتدخل أطراف دولية في القضية الفلسطينية، ففي خضم التحضير لغزو العراق انبثقت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في أواخر 2001 وذلك بعد أن مضى على اندلاع انتفاضة الأقصى أكثر من عام وبعد تشكيل لجنة ميتشل الأمريكية التي وضعت خطة لإنهاء العنف وكذلك خطة تينت لنفس الغرض فجاءت اللجنة الرباعية لتساعد في إنهاء العنف بين طرفين النزاع.

الفرع الأول: تعريف اللجنة الرباعية

اللجنة الرباعية أو رباعية مدريد أو رباعية الدبلوماسية هي لجنة تم تشكيلها في أواخر سنة 2001، بعد مؤتمر مدريد باقتراح من رئيس الوزراء الاسباني "خوسيه ماريا أثنار" نتيجة تصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتتألف من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وتهدف لمساعدة الأطراف المعنية على ووضع خطة خارطة الطريق

وتطبيقا لإرضاء العرب، وإقرارا من الاتحاد الأوروبي بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث إن الاتحاد لا يطرح نفسه منافسا، بل يرى دوره مكملاً لدور الولايات المتحدة.

تم تعريف اللجنة الرباعية على صفحة موقع وزارة الخارجية البريطانية الالكتروني كالآتي: "اللجنة الرباعية هي عبارة عن تجميع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وبرز للوجود أواخر سنة 2001، كان الهدف المبدئي لهذه اللجنة مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل تينت وأملها بذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة واستئناف عملية السلام"

ولقد تم تعيين 2005/4/14، جيمس ولفنسون ممثلا للجنة الرباعية الدولية، كما تم في 2007/6/27 رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مبعوثا خاصا للشرق الأوسط في اللجنة الرباعية[1].

الفرع الثاني:مهام اللجنة الرباعية

من بين المهام المسندة إلى اللجنة الرباعية هي إعداد خطة خريطة الطريق التي تمت خلال سنة 2002 في إطار سعيها لإبقاء سيطرتها الكاملة على المنطقة حيث جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2002/06/24، والذي أطلق فيها ولأول مرة شعار "دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل" استرضاء للجانب العربي ومجاملة للاتحاد الأوروبي وروسيا.

حيث شجعت بيانات الترحيب الوزارية في اللجنة الرباعية الصادرة يومي 2002/07/16 و2002/09/17 الإدارة الأمريكية على المضي في جهودها لتبني اللجنة

[1] حلاسه عبد الحكيم" **الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحدادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية**"، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm تاريخ الزيارة 2018/03/02 على الساعة 18:30

الرباعية لهذه الأفكار عبر صياغتها في مبادرة وعرضها على اللجنة، في الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي فيه قد أعد صياغة خاصة بالخطة ومن هنا جاءت صياغة خطة خريطة الطريق لدمج الصياغة الأوروبية بالصياغة الأمريكية لصالح الصياغة الأمريكية المنسقة إسرائيليا[1].

وجاء الإعلان عن النص الرسمي لخريطة الطريق في 2003/04/30، ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية حيث تحدد فيه خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية، وتدعو إلى البدء بمحادثات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية على ثلاث مراحل، للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول سنة 2005.

إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006 وفوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، طالبت اللجنة الرباعية في اجتماعها في 2006/03/01 في بيان لها بعد اجتماع وزراء خارجية الأطراف الأعضاء في اللجنة بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حماس بالاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة "إسرائيل"[2].

المطلب الثاني : الدور الأوروبي في اللجنة الرباعية

إن طبيعة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية تأثر بمتغيرات جديدة كان لها دور مهم في صياغة جديدة للدور الأوروبي في المنطقة ومن هذه المتغيرات عضوية الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية وتكليفها بالإشراف على خطة خارطة الطريق هذا الدور جعل أوروبا لاعبا أكثر فاعلية في المنطقة و أكثر قبولا من الطرف الفلسطيني من خلال تبنيه جملة من المواقف.

---

[1] حلاسه عبد الحكيم، **المرجع السابق**

[2] ناديه محمود مصطفى،**المرجع السابق** ، ص ص62 –67

فبعدما بينت انتفاضة الأقصى إن الانفراد الأمريكي بقيادة عملية التسوية لم يعد امرأ ممكنا فمنذ مؤتمر شرم الشيخ الذي شارك فيه إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس المصري وعاهل الأردني والرئيس الأمريكي بات واضحا إن الدور الأكبر للأطراف التي جرى استبعادها من عملية التسوية هو أمر لا مفر منه.

انطلاقا من ذلك فان الطابع الغالب على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة العربية محكوم بعلاقة ثنائية فأي تقارب أوروبي عربي يأخذ في عين الاعتبار العلاقة مع إسرائيل لذلك تمارس أوروبا سياسة إرضاء الطرفين[1].

الفرع الأول : جهود أوروبا في اللجنة الرباعية

قدمت أوروبا من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية عدة اجتهادات طرحت بشأن رؤيتها للدولة الفلسطينية واعتبرت إن خارطة الطريق واللجنة الرباعية هي الآليات الملائمة لتنفيذ تلك الرؤية وان السبيل الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية هو مبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين القائم على الأرض مقابل السلام وذلك من أجل التوصل إلى صيغة الدولة المنشودة هي قرارات الأمم المتحدة 242-383، وان العمليات تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية تعتبر إرهاب.

كما اعتبرت مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل هي الإطار الملائم للتسوية للقضية الفلسطينية التي تبناها العرب في قمة بيروت عام 2002 ، وفي ذات السياق طالب ممثل الاتحاد الأوروبي " رالف طراف" الاحتلال الإسرائيلي بإنهاء احتلاله قائلا: "على الاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي من كافة الأراضي الفلسطينية، فلا فرق بين القدس الشرقية، والمناطق" ج "وغزة، فكلها أرض محتلة مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني انتظر طويلا وحان الوقت لإنهاء الظلم[2].

---

[1] علي فوزي النزلي، **حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير تخصص في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى،سنة 2016، ص ص 74-75

[2] **المرجع نفسه**، ص 76

الفرع الثاني: الموقف الأوروبي في اللجنة الرباعية

إن الخطاب الذي ألقاه ممثل الاتحاد الأوروبي" سانيا ستيغليتش " في مجلس الأمن بتاريخ 2008/03/25 يمكن أن يستشف فيه الموقف الأوروبي حيث تضمن إدانة الهجوم الذي تعرض له مركز ديني يهودي في القدس 2008 من ناحية وإعلانه القلق من توسيع إسرائيل لمستوطناتها أن المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية طبقا للقانون الدولي.

تأكيده على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه طالبها من ناحية ثانية بوقف كل أعمال العنف، حيث دعا أعضاء برلمانيون من الاتحاد الأوروبي نظرائهم من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس للحوار في 2003، الأمر الذي يشير إلى وجود قدر من التفاوت في الموقف الأمريكي عنه في الموقف الأوروبي.

وعليه أدركت أوروبا ضرورة وجودها كفاعل أساسي في الساحات الهامة في دول العالم ومنها الشرق الأوسط وتحديدا القضية الفلسطينية وتفعيل دورها في عملية السلام من خلال حضورها وفعاليتها في الرباعية وإصدارها لخارطة الطريق، كل ذلك ساهم في تفعيل الدور الأوروبي لدفع عملية السلام قدما، وهو ما ساعد على بلورة اللجنة الرباعية التي سعت لتوسيع المشاركة العالمية في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أصدرت هذه اللجنة خارطة الطريق على أساس أنها آلية للعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة حيث لوحظ أن دور الاتحاد الأوروبي يبقي متقدما ولو بشكل محدود، عن الموقف الأمريكي، وان الدبلوماسية الأوروبية تعمل على محاولة أن تكون مواقفها أكثر اتزانا وبراغماتية انعكاسا للفوارق في سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد وتوجهاتها المختلفة.[1]

[1] محسن صالح ، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت، لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سنة 2010، ص 33

الفرع الثالث:ردود الأفعال الإسرائيلية والفلسطينية على خطة خارطة الطريق وموقف اللجنة الرباعية منها

أولا:رد الفعل الإسرائيلي على خطة خارطة الطريق وموقف الرباعية منها

أعلنت إسرائيل موافقتها على خطة خارطة الطريق في19 أكتوبر 2002 واشترطت أجراء بعض التعديلات عليها منها تضمين خطة خارطة الطريق كل ما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بوش في2002/06/24 الذي وضع فيه أسس التسوية الدائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع شطب المبادرة العربية للسلام.

وترى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحكم في مراقبة تطبيق مراحل الخطة بدلا من تكون أعضاء اللجنة الرباعية هي الحكم ، وأن الأمن هو أساس السلام وهذا ما أكد عليه وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعيزر عندما صرح قائلا بأن" مركب الأمن لم يأخذ الوزن الذي يستحقه في الخريطة ومن دون علاج جذري لموضوع الأمن وخلق جو من الهدوء والأمان في المنطقة لا يمكن التقدم الفعلي إلى الأمام " فإسرائيل لا تثق بأحد غير الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتبنى المواقف الإسرائيلية بالكامل، على عكس روسيا والاتحاد الأوروبي اللذين يؤيدان الحقوق العربية المشروعة.[1]

ثانيا: رد الفعل الفلسطيني الرسمي والشعبي من خطة خارطة الطريق

السلطة الوطنية الفلسطينية رحبت بالخطة ظنا منها أنها تساعد على عودة المسار التفاوضي، وتعمل على إحراج إسرائيل أمام الرأي العام، و تدفعها للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين أن القوى المعارضة ممثلة في حماس، الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية فقد أعلنت رفضها للخطة باعتبارها لا تمثل مصالح الشعب الفلسطيني، بل إن بنودها الخاصة بالأمن سوف تعمل على تجريد المقاومة من السلاح، وتحول السلطة إلى أداة أمريكية وإسرائيلية لقمع المقاومة ورفع الشرعية عنها،حيث أصرت هذه القوى على موقفها المعارض مدعومة بتأييد الشارع الفلسطيني الذي رفض الخطة، فقد أظهر استطلاع

[1] عصام حمدان محمد بني فضل،**دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991 2007**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2009، ص102

للرأي أجراه المركز الفلسطيني للإعلام في القدس في منتصف ابريل 2003، أن نسبة 75.3% من الشعب الفلسطيني يؤيدون استمرار الانتفاضة، وان نسبة 46% يؤيدون استمرار العمليات العسكرية المقاومة ضد الاحتلال وضد الصهاينة وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به خطة خارطة الطريق من الإدارة الأمريكية منذ 2003/06/24 وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدتها اللجنة، إلا أنها لم تحقق شيئا ملموسا.

لم تثق الفصائل الفلسطينية بالولايات المتحدة الأمريكية ومبادراتها السياسية ولا بالمفاوضات التي استمرت قرابة07 سنوات منذ توقيع أوسلو وحتى انطلاق الانتفاضة الثانية ولم تحقق للشعب الفلسطيني سوى التوسع في الاستيطان وتهويد القدس، نتيجة انحياز أمريكا لصالح إسرائيل، فمنذ الإعلان عن خطة خارطة الطريق لم يتوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني.[1]

ثالثا:موقف اللجنة الرباعية من ردود الأفعال

أصدر اللجنة الرباعية في 27 سبتمبر 2003 بيانا دعت فيه طرفي النزاع إلى التمسك بتطبيق خطة خارطة الطريق، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" الذي استضاف اجتماع اللجنة على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وتلا بيان الرباعية قائلا " يبدو لي أن خطوات جريئة تتمشى مع خارطة الطريق تعد أمرا ضروريا لإنقاذ السلام "وأضاف "أن الخطوات الصغيرة والحلول المؤقتة لم تجد" وبخصوص العدوان الإسرائيلي المتجدد على الشعب الفلسطيني، لم تجد اللجنة الرباعية سوى القول " أنهم في سياق القانون الإنساني الدولي دعوا حكومة إسرائيل إلى بذل أقصى جهد لتجنب الخسائر المدنية"، وطالبوا السلطة الفلسطينية بقمع المقاومة التي تدافع عن الشعب الفلسطيني بالقول " أنهم يدعون الفلسطينيين إلى اتخاذ خطوات فورية وحاسمة ضد الأفراد والجماعات التى تقوم بهجمات عنيفة وتخطط لها " وان حل الدولتين لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق المحادثات[2].

[1] عصام حمدان محمد بني فضل، **المرجع السابق**، ص 102

[2] **المرجع نفسه** ،ص ص 103-104

خلاصة

إن تمتع العلاقات العربية الأوروبية بتقارب مشترك في مجالات متعددة جعل لديها الحافز للتدخل على المستوى السياسي لمعالجة القضايا التي تعاني منها المنطقة العربية بالأخص القضية الفلسطينية فلقد شكل الوضع الإقليمي العربي تحديا أمام الدور الأوروبي في عملية السلام وذلك كون الدول العربية ليست متفقة على عملية التسوية وهناك تباين بين الحكومات العربية أكثر منه من الحكومات الأوروبية فبعضها تدعم الدور الأمريكي في التسوية في مقابل يرى بعضها الأهمية الكبرى للدور الأوروبي في هذه العملية .

إن مساندة والدعم الأوروبي للقضية الفلسطينية تعد مساندة فنية ومادية، حيث لعب الاتحاد الأوروبي ومن خلال اللجنة الرباعية دورا رياديا في تنسيق الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية ونتيجة للأزمة الاقتصادية والإنسانية الناتجة عن الانتفاضة سنة 2000 زاد الاتحاد الأوربي من مساعداته من خلال دعمه في بناء مؤسسات للسلطة الفلسطينية والمجتمع المدني من خلال مشروعات سلام إقليمية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهد الدور الأوروبي مواقف متنوعة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتميز بمواقفه عن نظيره الأميركي، بحيث كان يتعاطف والى حد ما مع الطرف الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة دون تجنبه إقفال الباب كليا في وجه إسرائيل، فكانت سياسة أوروبا منذ انفجر الصراع تتميز برد الفعل سواء على الأحداث أو المبادرات والحلول الأمريكية.

وعليه ارتأيت أن استعرض في هذا الفصل ثلاثة مباحث تمحور الأول حول الدور الأمريكي وتأثيره على الدور الأوروبي، المبحث الثاني ركزت من خلاله على الموقف الأوروبي من إشكالات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و في المبحث الثالث تطرقت إلى رهانات الدور الأوروبي وتداعياته المستقبلية.

المبحث الأول: الدور الأمريكي وتأثيره على الدور الأوروبي

إن أمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية وتعتبرها مستحيلة والسبب راجع لكونها لا تريد قيام قطب أوروبي قوي ومستقل ينازعها في القرار العالمي والزعامة الغربية ولهذا تسعى لحرمان أوروبا من التحول إلى قوة سياسية وإستراتيجية مستقلة مؤثرة في النظام الدولي وبقائها مجرد كتلة اقتصادية فقط ، تبقى دائما تحت قبضتها وهيمنتها وتبعيتها لها وحمايتها من أي تهديد عليها، حيث نتج عن هذه الهيمنة تبعيتها في شتى المجالات منها الاقتصادية كهيمنة الشركات الأمريكية الكبرى على الاقتصاد الأوروبي، ضف إلى اختفاء الشخصيات القيادية الأوروبية المستقلة القوية التي تتصلب تجاه النفوذ والهيمنة الأمريكية، أدى إلى وجود رؤى في طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية ومدى تأثير الدور الأمريكي على الأوروبي خاصة في حل النزاعات الدولية وأبرزها الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية

على اثر توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 التي نتج عنها إنشاء الاتحاد الأوروبي ظهر ثقل ملحوظ للاتحاد خاصة بعد تكاملة واندماجه على الصعيدين الإقليمي والدولي جعله يتمتع بقوة في شتى المجالات منها السياسية والاقتصادية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم إستراتيجيتها في إبقاء هيمنتها على صنع القرار الدولي ومنع ظهور أي منافس لها، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تفعيل دوره على الصعيد الدولي،حيث أصبحت السياسة الأمريكية تجاه أوربا تقوم على ثلاث رغبات:

- **الأولى:** بقاء أوربا شريكة لها بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة التي تتفق مع مصالحها أو لا تؤدي إلى الإضرار بها[1].

[1] جواد سعد ناجي/حسن، حارث محمد:**أوروبا الموحدة والوطن العربي ، محددات السلوك الأوروبي تجاه المنطقة العربية دراسات شرق أوسطية**، السنة الخامسة، العدد13، 2000 ، ص 20-21

- **الثانية:** إن القدرة الأوروبية الهائلة يجب أن لا تخضع لهيمنة سياسة منفردة حتى لا تنحرف عن الأولويات الكبرى إلى قدرة عسكرية وإستراتيجية تلغى جزاءا أساسيا من النفوذ العالمي للولايات المتحدة.

- **الثالثة:** سعيها لاستغلال نفوذها العالمي في المناطق الحيوية مثل الشرق الأوسط واحتواء أي نزاع قد يؤدي بتوسع النفوذ الأوروبي على حسابها[1].

وعلى هذا أساس يمكن تحديد طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية من خلال ثلاثة رؤى :

الفرع الأول :رؤية التوافق الأوروبي الأمريكي

تقوم هذه الرؤية على أن العلاقات الأوروبية الأمريكية يميزها التوافق الاندماج الذي يتأسس على روابط ومصالح متداخلة لا يحتمل أن تضعف في المستقبل حيث عبر عن هذه الرؤية مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة الدكتور عبد المنعم سعيد في دراسته " الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية " والتي يرى فيها هذه العلاقات ترتكز على أبعاد أسياسية والمتمثلة في:

-**البعد التاريخي** والمتمثل في إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا ثلاث مرات خلال الحربين العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة .

-**البعد الاستراتجي** في إشارة إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول الزعامة الأمريكية من أجل أن تحظى ببعض المكاسب.

-**بعد المصالح القومية** بين الطرفين في الشرق الأوسط وهو ما ينعكس في توافق المصالح الأوروبية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط فكلاهما يسعى إلى حماية امن إسرائيل واستمرار تدفق النفط على الغرب، إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة[2].

---

[1] جواد سعد ناجي حسن، حارث محمد، **المرجع السابق**، ص20-21.

[2] عبد المنعم سعيد، **الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية**، الأهرام الاقتصادي، 04 ديسمبر 2000.

- **البعد التوافق الاستراتيجي الأوروبي الأمريكي** من خلال المشروع الشرق الأوسطي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الذي يقوده الاتحاد الأوروبي فكلاهما يكملان بعضهما البعض.

- **البعد المؤسسي** المتمثل في إنشاء نظما ديمقراطيا يقوم على أساس ثقافة ما بعد الحداثة فلقد شكلت الروابط المؤسسية بين أوروبا والولايات المتحدة كحلف الأطلنطي ومجموعة الدول الثماني توافق بين النظم السياسية والقانونية والأوروبية والأمريكية.

- **البعد الأمني السياسي** هناك توافق بين الإستراتيجية الأوروبية الأمريكية في سعي منها لإعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط من خلال إقرار تعزيز الخلل الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل تأسيسا على أنها تسعى لبناء الاستقرار في المنطقة وإحداث تعديلات تدريجية على المدى الطويل[1].

ولقد شكل التوافق في العلاقات الأوروبية الأمريكية من خلال التنسيق والتعاون فيما بينهما في كل ما يخص الصراع العربي الإسرائيلي على عدم السماح بقيام تكتل اقتصادي أو تحالف عسكري إقليمي يهدد إسرائيل أو يؤدي بهزيمتها في أي حرب تخوضها أو تشن عليها مع عدم السماح بأن تصدر عن مجلس الأمن قرارات طبقا للفصل السابع على أساس أن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط يهدد الأمن والسلم الدوليين فتجبر إسرائيل على تنفيذها.

عدم السماح بتدويل الصراع العربي الإسرائيلي حتى لا يتم تعدد في اللاعبون الدوليون وتدخل قوى دولية التي قد تؤدي بعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي من الناحية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية[2] .

---

[1] عبد المنعم سعيد، **المرجع السابق**

[2] الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة** ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2007، ص ص 221-222

وعلى هذا الأساس تم تقسيم العمل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المنطقة العربية بحيث يختص الأول بقضايا الأمن اللينة وتسوية السياسية بينما الثاني تقوم بالتعامل مع قضايا الأمن الصلبة والقوة العسكرية ففي خطاب الذي ألقاه رئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودى" في 13 أكتوبر 2003 أن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة في البحر المتوسط أسماها سياسة الاقتراب وهي سياسة تجهيز المسرح للاستقرار والأمن الدائمين ويخلق ذلك الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم وهذا ما يسمى الأمن اللين وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية والحكم الجيد أما الولايات المتحدة فإنها توفر الأمن الصلب من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية وخرائط الطريق والغزو المسلح بحيث يسهل الأمن اللين الطريق أمام الأمن الصلب[1].

الفرع الثاني:رؤية التنافس الأوروبي الأمريكي

تؤكد هذه الرؤية على أن العلاقات الأوروبية الأمريكية تتسم بالصراع أكثر منها بالتعاون فبينما تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الصارمة في حل الصراعات الدولية في المقابل تنطلق الإستراتيجية الأوروبية على القوة اللينة في حل النزاعات فالتنافس بينهما برز في مجلات عدة أهمها الاقتصادي من خلال محاولة شركات أوروبية عملاقة البحث عن مناطق النفوذ خاصة منطقة الشرق الأوسط وإيجاد أسواق اقتصادية لها منافسة بذلك نظيرتها الأمريكية كما حدث سنة 1993 من خلال بدل الشركة الألمانية ديملر بيتز جهودها لإيجاد مكانة بجانب الشركات الأمريكية وإقامة مشاريع في إسرائيل، كما أن فشل أوروبا في الاتفاق على مشروع الدستور الأوروبي في سنة 2003 كان ثمرة للإستراتيجية الأمريكية لتقسيم أوروبا وتهميش دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط[2].

---

[1] اللاوندي سعيد، **متى تبرأ أوروبا من الفصام السياسي تجاه العرب وإسرائيل**، جريدة الأهرام، 12نوفمبر 2003.

[2] حنا الياس،**الاتحاد الأوروبي توازن القوى والشرق الأوسط**، شؤون عربية، ع 121 سنة 2005 ، ص 35

إلا أن السياسات الأوروبية غيرت وجهتها وأصبحت تتوجه نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لها والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا الأمر الذي جعل من الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية موقعه في تحديد السياسة الدولية وأكثر من ذلك وجود دولتين أوروبيتين وأعضاء دائمين في مجلس الأمن تمتلكان للسلاح النووي زاده من ثقله دوليا وعزز من قدرته على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الدولية.

الفرع الثالث:رؤية توازن المصالح الأوروبية الأمريكية

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تواجدها في المنطقة الشرق الأوسط بتغيير إستراتيجيتها لتتناسب مع المصالح الجوهرية من جهة والقوى الصاعدة ذات الاهتمام بالمنطقة من جهة أخرى من خلال إتباع منهج من اجل تحقيق أهدافها.

1- **المنهج:** تحاول الولايات المتحدة القيام بالدور الرئيسي في مجال إدارة أزمات الشرق الأوسط من خلال اعتمادها على آليات متعددة في مجال الإدارة، بالمقابل ترتكز أوروبا على الآلية الاقتصادية في إدارة الأزمة في الشرق الأوسط[1] .

2- أهداف الولايات المتحدة: ضمان الاستمرارية في تدفق النفط و بأسعار منخفضة والدفاع عن الوجود الإسرائيلي والدعم السياسة النووية لإسرائيل.

أما أهداف الأوروبية: تسعى أوروبا في ضمان التحكم في السوق الشرق الأوسطية كسوق للمنتجات المصنعة وللاستثمار، ضف إلى ضمان التمويل البترولي حيث يشكل الشرق الأوسط 33% من الاحتياطي العالمي 26% منها موجهة للاتحاد الأوروبي، وفي المجال النووي هناك ميل أوروبي بضبط الحركة الإسرائيلية في هذا المجال[2].

---

[1] هاني خلاف، احمد نافع، **نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وأفاق المستقبل**، القاهرة، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية ط1، 1997، ص 42

[2] علاء حديدي ، **الشرق الأوسط بين أسيا وأوروبا** ، السياسة الدولية، العدد 118، جوان 1992، ص 42

المطلب الثاني: تأثير العلاقة الأوروبية الأمريكية

إن قدرة أوروبا على بلورة سياسة موحدة ومؤثرة ومستقلة عن أمريكا في المنطقة الشرق الأوسط وباتجاه الصراع العربي الإسرائيلي تبدو صعبة جدا، بسبب أن السياسات الأوروبية متأثرة بنظيرتها الأمريكية، فنادرا ما قامت أوروبا بإتباع أية سياسة في المنطقة العربية دون اعتبار لمصالح ولسياسات أمريكا، فيوجد ضغط أمريكي على أوربا لمنعها من الانجذاب إلى الموقف العربي بسبب وجود قيود أمنية على السلوك الأوروبي لأن أمريكا تريد أن تحتفظ لنفسها بنصيب الأسد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ولهذا استمرت في انتقاد ومعارضة ما اسمته بالتنازلات السياسة الأوروبية للعرب ومعارضة أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية بين أوروبا والعرب والتي يمكن أن تشكل حسبها تميزا حقيقيا ضد التجارة والمصالح الأمريكية الهامة في المنطقة العربية.

الفرع الأول: القيود المفروضة على الدور الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي لم يمارس أي دور سياسي فاعل في دفع قضية السلام في الشرق الأوسط وبالأخص القضية الفلسطينية وهذا راجع إلى الأهمية الكبرى التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تعمل على أن تكون الفاعل الرئيسي في إدارة شؤونها والاهتمام بكافة ملفاتها نظرا لموقعها الجيو استراتيجي وما تزخر به من طاقات وموارد طبيعية والتي تخضع لتجاذبات عدة أقطاب دولية أخرى منها الاتحاد الأوروبي الذي اقتصر دوره على بعض التصريحات والسبب راجع :

– الخلافات البينية بين دول الاتحاد الأوربي حول طبيعة الدور السياسي للاتحاد في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وسعيها إلى صياغة سياسة خارجية موحدة ومنفصلة وتوفيق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقضة والمتباينة في مختلف القضايا الأمر الذي زاد من القيود المفروضة على تدخله في تسوية الصراع وشكل عنصر ضغط وتقييد له[1].

[1] حتى ناصف يوسف، **الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، المستقبل العربي، السنة التاسعة عشر ، العدد 265، يناير 1997، ص 9.

– وجود انقسامات داخلية في الهياكل التنظيمية للاتحاد أدت إلى عجزه في وضع تعريف واضح لمصالحه في الشرق الأوسط و صياغة سياسة خارجية واضحة ولذلك لم تعطى أهمية لعملية السلام من قبل الدول الأوروبية .

– زيادة القيود على الدور الأوربي من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوربي في عملية السلام الأمر الذي جعله لا يرغب أن يتجاوز الدعم المادي والتعبير عن الأمنيات والآمال دون ممارسته لأي ضغوط حقيقية على إسرائيل.

– وجود تباينات بين الحكومات العربية حول موضوع عملية السلام أكثر من مما هو بين الحكومات الأوروبية الأمر الذي شكل تحديا أمام الدور الأوروبي فبعض الدول العربية تدعم الدور الأمريكي في التسوية في المقابل مجموعة أخرى تعطي أهمية كبرى للدور الأوربي .

– رد الفعل السلبي لإسرائيل على آية مبادرة يقوم بها الاتحاد الأوربي تجاه عملية السلام بسبب اعتبار إسرائيل السياسات الأوروبية في المنطقة العربية مبنية على القرارات الدولية ذات الصلة والتي تصب في وجهة نظر إسرائيل في مصلحة الدول العربية مع تأيدها للولايات المتحدة الأمريكية وثقتها في قدرتها على اتخاذ المبادرات تجاه المخاطر والنتائج المعاكسة المحتملة للقرارات الإسرائيلية.

– قدرة إسرائيل على التأثير في مؤسسات صنع القرار الأمريكي أكثر منه على مؤسسات صنع القرار في الاتحاد لأن التعامل مع الولايات المتحدة أسهل بالنسبة لإسرائيل منه مع الاتحاد الأوروبي[1].

[1] الجاسور ناظم عبد الواحد، **المرجع السابق** ، ص 223

الفرع الثاني:فرص الدور الأوروبي

إن من بين أهم الفرص التي أتيحت للدور الأوربي في المساهمة في عملية السلام وزادت من دوره السياسي هي الدعم المالي والاقتصادي الذي يقدم الاتحاد الأوروبي في الذي يلعب دور مهم في عملية السلام وذلك لأسباب:

– أن الدور الأوروبي هو مكمل ولا يقوم بدور مناهض والمنافس للدور الأمريكي في المنطقة وهذا راجع لرغبته في حفاظ على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هذا ما يعكس سياسة واقعية عند الطرف الأوروبي الذي يريد تثبيت موقعه السياسي في عملية السلام من خلال التقدم ببطء تفاديا لأي رفض أمريكي إسرائيلي لدوره.

– يقوم الدور الأوروبي بالمساعدة على احتواء كل توتر محتمل وذلك بدفع الولايات المتحدة إلى التحرك تجاوبا مع دوره الذي يمنع حدوث فراغ سياسي أو جمود دبلوماسي وبذلك يعتبر دوره محفزا للسياسة الأمريكية.

– الدعم العربي للمساعي الأوروبية الذي من شأنه أن يساهم في بلورة سياسة أوروبية على الصعيدين الإقليمي والدولي يصب في تحريك المفاوضات العربية الإسرائيلية.

– تعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم الأوراق التي يملكها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر اكبر مانح لها في إطار دبلوماسية التسوية وتتجه هذه المساعدات إلى هدف استراتيجي يتخطى الاقتصاد المباشر إذ تعمل على خلق الاستقرار وتدعيمه وتشجيع التعاون ومشاريع المشتركة بين أطراف العملية السلمية[1].

الفرع الثالث: أسباب تأثير الدور الأمريكي على الدور الأوروبي

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية عاملا شديدا التأثير في تحديد الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي وذلك راجع لسببين:

السبب الأول: وجود علاقة خاصة تربط أمريكا بإسرائيل من ناحية وحجم المصالح الإستراتيجية المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى فقد حرص الموقف الأوروبي على التحصن وراء الخطوط التي يرى إن تجاوزها يلحق الضرر بعلاقة

[1] حتى ناصف يوسف،**المرجع السابق**، ص ص14–15

الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في إطار إدراكه لثلاثة حقائق جوهرية في الصراع[1]:

– **أولا:** أن إسرائيل باتت اقرب إلى أمريكا وبالتالي فمن الممكن تفسير الموقف الأوروبي الذي تعتبره إسرائيل غير ودي تجاهها وكأنه موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

– **ثانيا:** نفوذ أن اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار الأمريكي وصل إلى درجة مخيفة تجعل التصور في بعض الأحيان كأن السياسة الإسرائيلية هي التي تقود السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

– **ثالثا:** مصالح مشروع اليمين الأمريكي المحافظ للهيمنة على العالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تكاد تتطابق مع مشروع اليمين الإسرائيلي في المنطقة لدى برز التطابق الأمريكي الإسرائيلي لتهميش الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط عموما والصراع العربي الإسرائيلي خصوصا[2].

ومنا هنا أصبح دور أوروبا يقتصر على تأييد الموقف الأمريكي فقط بسبب تأثير هذه الأخيرة على السياسة الأوروبية التي تأتي دائما ضمن حدود رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن للطرفين مصالح مختلفة ومتناقضة في المنطقة الأمر الذي يجعل أمريكا لا تسمح لأوروبا بانتهاج سياسة مستقلة بحجة حماية مصالحهم المشتركة، فالدور الأوروبي في هذه الحالة لا يعدو أن يكون مجرد تابع لأمريكا في المنطقة العربية وفي العالم.

[1] على الحاج، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط 1، 2005، ص 319

[2] **المرجع نفسه**، ص 320

المبحث الثاني:الموقف الأوروبي من إشكالات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لقد كان الموقف الأوروبي مختلف إلى حد كبير عن نظيره الأمريكي تجاه إشكالات النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، من خلال إدانته لما تقوم به إسرائيل في فلسطين واتخاذه لقرارات ودعته في اجتماعه بشأن القضية الفلسطينية في كل مرة بانسحاب إسرائيل الفوري من جميع المناطق الفلسطينية المحتلة، كما أن معظم الدول الأوروبية أبدت قلقها البالغ بشأن قضية القدس وكذا الوضع الإنساني المأسوي والآلام الكبيرة التي يعانيها المدنيون من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتي سيتم التطرق لها كالأتي :

المطلب الأول : الموقف الأوروبي من الجدار الفاصل

تسعى إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية من خلال بناء جدار الفصل العنصري، يأتي في مقدمتها منع قيام دولة فلسطينية وذلك من خلال تمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وسجنه في معازل منفصلة، ومصادرة أراضيه بمساحات شاسعة ونهب موارده الأساسية وتدمير بنيته الاقتصادية، ولقد كانت لبعض فواعل المجتمع الدولي مواقف اتجاه السياسة الإسرائيلية في بناء الجدار الفاصل بما فيها الموقف الأوروبي.

الفرع الأول: الوضع القانوني للجدار الفاصل

تعود فكرة بناء جدار حول فلسطين إلى عام 1923، عندما كتب منظر اليمين الصهيوني في الحركة الصهيونية " زائيف جابوتينسكي "مقالاً بعنوان" الجدار الحديدي" طلب فيه ببناء جدار فاصل في فلسطين وعدم منح العرب الفلسطينيين أية حقوق، وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع، لكن الفكرة جُمدت نتيجة قناعة الحركة الصهيونية بأن الحل هو طرد وتهجير الفلسطينيين وليس بناء الجدران، وبعد حرب 1967 وبتعليمات من رئيس الأركان" إسحاق رابين" قام الاحتلال الإسرائيلي بالعديد الإجراءات الخاصة بتهجير الفلسطينيين من أرضهم، أشرف عليها الجنرال الإسرائيلي" رحبعام زائيفي" إلا أنها لم تنجح في عزلهم عن أرضه[1].

[1] مالك ونوس، **الجدار العازل أبارتيد اسرائيل المكتمل**، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، فيفري 2012 ص 04

بعد حرب الخليج الثانية سنة 1990 بدأت ملامح الجدار العازل الإسرائيلي تتبلور وبدأت إسرائيل أولى خطوات الفصل غير المباشر بينها وبين سكان الضفة الغربية، بإصدار تصاريح لكل فلسطيني يريد الدخول إلى الخط الأخضر للعمل أو ما شابه ذلك، وفي سنة 1993 اقترح إسحاق رابين إنشاء ما يسمى بالجدار العازل، إلا أن فكرته لم تلقى رواجا ولكن سرعان ما بدأت تأخذ طريقها للتنفيذ الفعلي بعد انتفاضة الأقصى الثانية سنة 2002 أين تم إقرار بنائه في شهر أفريل 2002، وبدأت الأشغال به في جوان من نفس السنة بعد قيام الحكومة الإسرائيلية بإصدار القرار رقم 2077 بتاريخ 2002/06/23 وباشرت بتطبيق سياستها من خلال بناء جدار الفصل العنصري على طول 770 كم، والذي تم الانتهاء من بناء ما يقرب 406 كم، أي ما نسبته 52.7% من المسار الكامل للجدار ويبلغ ارتفاعه من 4 إلى 8 أمتار، وحددت تكلفة بناء الكيلومتر الواحد من الجدار 2 مليون دولار[1].

اعتبر الجدار الفاصل عملية لنزع ومصادرة 49% من مساحة أراضي الضفة الغربية المقدرة بحوالي 55.876 كلم^2 والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق: منطقة أمنية شرقية تسيطر عليها سلطات الاحتلال بالكامل، منطقة العزل الغربية الممتدة بين الجدار والخط الأخضر وهي المساحة الأقل، أما المنطقة المتبقية والتي تعادل 61% من مساحة الضفة الغربية[2].

الفرع الثاني : موقف الأوروبي من الجدار الفاصل

شرعت إسرائيل سنة 2002 ببناء الجدار العازل الأمر الذي أدى بالدول العربية إلى التوجه لمجلس الأمن الدولي من أجل استصدار قرار يجبر إسرائيل على وقف عملية البناء إلا ان الطلب الذي تقدمت به الدول العربية قوبل بالرفض نتيجة استخدام الولايات المتحدة بتاريخ 15 أكتوبر 2003 حق النقض، أما دول الاتحاد الأوروبي فقد انقسمت بين

---

[1] **جدار الفصل العنصري: حقائق وأرقام**، المركز الفلسطيني للإعلام، قسم الدراسات، تاريخ النشر2015/12/20 على الموقع الالكتروني https://www.palinfo.com/news/2015/12/20 تاريخ الدخول 2018/04/01 على الساعة 19:45 .

[2] مالك ونوس، **المرجع السابق**، ص 04

مؤيدة وبين متحفظة لقرار الوقف، حيث صوتت فرنسا وإسبانيا في مجلس الأمن لصالح القرار الذي يدين إسرائيل ويدعوها إلى وقف بناء الجدار وإلغاء قراره، في حين امتنعت كل من ألمانيا وبريطانيا عن التصويت.

بتاريخ 19 فيفري 2004 أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا رفضت من خلاله التبريرات الإسرائيلية لبناء الجدار، واعتبرته غير قانوني وأنه سيضم أكثر من 50 مستوطنة بشكل غير قانوني على حساب الأراضي الفلسطينية، ونتيجة للبيان ومطالبة الدول العربية والمجتمع الدولي نقلت القضية إلى محكمة العدل الدولية، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي إحالة وعرض القضية على المحكمة الدولية خطأ، لأنه سوف يزيد من حدة الخلافات ولقد أدى الرفض الإسرائيلي والأمريكي والبريطاني القاطع لنقل القضية لمحكمة العدل الدولية في التأثير على الدول الأوروبية وميولها نحو رفض عرض القضية على المحكمة الدولية[1].

رأى الاتحاد الأوروبي أن بناء الجدار سيجعل من الجهود الرامية لإحلال عملية السلام الدولية في المنطقة مستحيلة عمليا بهدف التوصل إلى حل للأزمة بإقامة دولتين مستقلتين حيث اعتبر وزير خارجية بريطانيا "جاك سترو" في تصريح أمام البرلمان البريطاني" على الرغم من أننا ننظر إلى الجدار أنه غير شرعي، فإننا لسنا مع عرض القضية على المحكمة الدولية"، نفس الأمر عبر عنه وزير خارجية فرنسا "دوفيلبان" الذي رأى أن الجدار لا يتطابق مع حدود 1967 واعتبر طرح القضية على المحكمة الدولية فكرة في غير محلها حيث امتنعت دول الاتحاد في ديسمبر 2003 عن التصويت ضد القرار الذي يحيل مسألة الجدار على محكمة العدل الدولية، حيث صوتت 90 دولة مقابل 8 دول وامتنعت 74 دولة عن ذلك[2].

---

[1] محمد عصام حمدان،**المرجع السابق**، ص811

[2] شقير شفيق" **الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي**"،2004/11/03على الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm تاريخ الدخول 2018/04/01 على الساعة 19:30

في جوان 2004 وعقب صدور قرار المحكمة الدولية بشأن الجدار العازل الذي اعتبره غير قانوني وطالب إسرائيل بالتوقف عن بناءه وهدمه، من هنا ظهر عدم تحمس للقرار من خلال ما عبر عنه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي" خافير ولانا" بأن الاتحاد سيقوم بدراسة القرار الذي اتخذته المحكمة الدولية بخصوص الآثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة باهتمام كبير، مشددا على التزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق القانون الدولي وتطويره.

وقامت دول الاتحاد الأوروبي بالتصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 جوان 2004 الذي أدان بناء الجدار وطالب فلسطين بالموافقة على قرار محكمة العدل الدولية القاضي بهدمه، تجنبا للانتقادات الموجهة إليها من قبل المجتمع الدولي وخاصة الانتقادات العربية، وكانت نتيجة التصويت أن صوتت 15 دولة من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح القرار والذي أكد أن جدار الفصل العنصري غير قانوني واعتبر الأعمال العدوانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال منافية لاتفاقية جنيف الرابعة للسلام وأنها تزيد من الكراهية بين الشعبين وتؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في الضفة الغربية، الأمر الذي يشجع على التطرف ويدعم الجماعات الأصولية على حساب السلطة الفلسطينية، وهذا ما أكده" مارك أوتي" المبعوث الأوروبي لعملية السلام أن جدار الفصل العنصري يجعل من إقامة دولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أمرا صعبا مشددا على أن جدار الفصل يعتبر خرقا للقانون الدولي[1].

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص41

المطلب الثاني : الموقف الأوروبي من قضيتي المستوطنات و اللاجئين

تعد قضيتي المستوطنات و اللاجئين الفلسطينيين سببا من مجموع أسباب استمرار القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وستبقيان موضوع خلاف جذري بين طرفي الصراع ما لم تحل حلا عادلا حيث تعثرت بسببهما الحلول في تحديد مستقبل التسوية برمتها، بالرغم من وجود مواقف القوى الدولية اتجاه القضيتين بما فيها الموقف الأوروبي الذي تطور بتطور القضية الفلسطينية وبمستجداتها.

الفرع الأول: الموقف الأوروبي من قضية المستوطنات

تجلى موقف الاتحاد الأوروبي في قضية المستوطنات من خلال تصويته في هيئة الأمم المتحدة سنة 1967 على القرار المؤيد لموقف المجتمع الدولي الرافد لأي تغيير في الطبيعة الجغرافية للأراضي المحتلة والسكانية وتتابعته التصريحات الأوروبية باعتبار أن استمرار إسرائيل في إنشائها للمستوطنات يعتبر أعاقة لعملية السلام ويجب أن تخضع للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 242 وخاصة عدم قبول مبدأ اكتساب الأراضي بالقوة وبالتالي فليست خاضعة للسيادة الإسرائيلية[1].

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن معاهدة جنيف تنطبق على القدس الشرقية وكذلك على بقية الأراضي المحتلة، مطالبا إسرائيل باحترام التزاماتها اتجاه القانون الدولي وان تمتنع عن اتخاذ إجراءات بناء المستوطنات التي تؤثر على الثقة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيات والى الحكم المسبق على نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

وأضاف الإعلان الذي اصدر الرئاسة الهولندية باسم الاتحاد الأوروبي أعربت فيه عن أسفها الشديد في اتخاذ إسرائيل قرار إقامة مستوطنة " هارهوما " بجبل أبوغريم على أطراف القدس الشرقية، إلا توقيع برتوكول الخليل اعتبر تطورا ايجابيا أدى إلى خلق قوة وأعطى دفع جديد لعملية السلام[2].

---

[1] محمد خالد الأزهري ، **المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985**، المستقبل العربي ، العدد 101، 1987 ص77.

[2] هاني خلاف، احمد نافع، **المرجع السابق**،ص 223

وقد برز اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية المستوطنات والقدس من خلال إنشاء آليتين تم الاتفاق عليهما من قبل وزراء خارجية الاتحاد في ديسمبر 1996 على أن تكون الآلية الأولى والتي تضم قناصل دول الاتحاد في القدس لمراقبة القدس Jeursalem watch أما الآلية الثانية والتي تضم سفراء هذه الدول في تل أبيب تختص بشؤون المستوطنات Settlements watch [1]، إن لجنة ميتشل أوجدت إطار تنسيق أمريكي أوروبي مسبق يقوم على أساس مشترك والذي منح الأوروبيين الثقة في جهودهم للتوصل إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

في جوان 2013 وزعت المفوضية الأوروبية تعليمات إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي تقضي بحظر تمويل أو الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة في عام 1967، وفي 19 جويلية من نفس السنة نشرت المفوضية الأوروبية هذه التعليمات في صحيفتها الرسمية في وثيقة مكونة من أربع صفحات بها خمسة أقسام شمل القسم الأول منها المبادئ العامة التي تستند إليها الوثيقة، في حين تطرقت الأقسام الأخرى إلى طريقة فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام 1967[3].

وأوضحت الوثيقة أن هدف هذه التعليمات هو تأكيد عدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على المناطق العربية التي تم احتلالها عام 1967، تمشيا مع مواقف الاتحاد الأوروبي المتكررة بهذا الشأن مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وهضبة الجولان مناطقَ محتلة ليست جزءا من إسرائيل وليس لإسرائيل أي سيادة عليها، كما أن الاتحاد الأوروبي يدين جميع نشاطات إسرائيل وأعمالها في مختلف أنحاء المناطق المحتلة ويعتبرها غير قانونية، كما أنه لا يعترف بأي تغييرات

---

[1] هاني خلاف، احمد نافع، **المرجع السابق**، ص 214

[2] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص 94

[3] **خطوات الاتحاد الأوروبي ضد الاستيطان الإسرائيلي**، نقلا عن المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات، تاريخ 2013/08/26 على الموقع الالكتروني http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=314&cat=13
تاريخ الدخول 2018/04/03 على الساعة 19:00

لحدود الرابع من شهر جوان 1967 سوى تلك التي قد يتفق عليها الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأشارت الوثيقة إلى أن حيز تطبيق هذه التعليمات سيجري في 01 يناير 2014، وان أي اتفاق يجري توقيعه في المستقبل بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي أو أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يتضمن بندا خاصا يؤكد بصورة واضحة أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ليست جزءا من دولة إسرائيل.

وقد أظهرت هذه التعليمات مدى تقدم وتطوير الاتحاد الأوروبي لسياساته المناهضة للاستيطان والاحتلال الإسرائيليّين للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي إمكانية أن تعتبر هذه الخطوة كبداية لاتخاذ عقوبات أخرى جدية على إسرائيل لإرغامها على وقف الاستيطان في المناطق المحتلة، وبداية ضغط فعلي من جانب الاتحاد الأوروبي على متخذ القرار الإسرائيلي بشأن استمرار الاستيطان في هذه المناطق[1].

وفي بيان شديد اللهجة أصدرته وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي"فيديريكا موغيريني"، بتاريخ 08 فبراير 2017 ضد قانون التسوية الذي صادق عليه الكنيست الاثنين وجاء فيه أن الاتحاد الأوروبي يدين القانون الذي صادق عليه الكنيست، لكونه يتجاوز حدا جديدا وخطيرا ويتيح الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية المحتلة وأن القانون الجديد يتيح تسوية المستوطنات والبؤر الاستيطانية بشكل قانوني، والتي كانت تعتبر غير قانونية حتى بحسب القانون الإسرائيلي، ويتناقض مع التزامات سابقة للحكومات الإسرائيلية، ويعتبر غير قانوني بحسب القانون الدولي، كما دعا الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن تطبيق القانون الذي من شأنه أن يزيد من التوتر ويعرض للخطر احتمالات الحل السلمي.[2]

---

[1] خطوات الاتحاد الأوروبي ضد الاستيطان الإسرائيلي، **المرجع السابق**

[2] منصور ابو كريم، **تطور الموقف الأوروبي من قضية الاستيطان**، مدونات الجزيرة، تاريخ النشر 2017/03/03على الموقع الالكتروني http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/3/ تاريخ الزيارة 2018/04/01 على الساعة 19:10

الفرع الثاني:الموقف الأوروبي من قضية اللاجئين

إن المواقف الأوروبية من قضية اللاجئين تغيرت بتغير التوازن الدولي فبعد تأييد دول الاتحاد الأوروبي لقرار الأمم المتحدة رقم 1948/194 المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم وبعد هزيمة حرب 1967 التي أدرك فيها الأوروبيين أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية لاجئين وإنما يجب أن تخضع لتسوية عادلة باعتبارها جوهر النزاع في منطقة الشرق الأوسط، وأنها ليست مجرد قضية يمكن حلها بدفع مبالغ نقدية عن طريق الأمم المتحدة لإحلال السلام[1] .

وكانت وثيقة شومان 13 ماي 1971 تضمنت المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها رؤية المجموعة الأوروبية اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، أول بداية للتعامل الأوروبي مع مشكلة اللاجئين على أنها قضية سياسية يجب إيجاد حل لها بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث نصت على ضرورة ترك الخيار للاجئين الفلسطينيين بين العودة التدريجية إلى وطنهم أو التوطين مع التعويض، وضرورة إطلاق مبادرة أوروبية لحل هذه مشكلة ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، والارتباط مع دول الشرق الأوسط والدول القادرة على تحمل تمويل برامج مساعدة اللاجئين.

استمر الاتحاد الأوروبي على مواقفه من خلال تأييده للقرارات الدولية منها قرار مجلس الأمن رقم 383 الذي استند على القرار رقم 242 وأكد على تنفيذه، تصويت الدول الأوروبية على القرار2025 لعام 1965، تأييد القرار رقم 3089 لعام 1973 الخاص بحق النازحين الفلسطينيين من جراء حرب 1967 في العودة إلى ديارهم، وزاد اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية اللاجئين من خلال إعلان البندقية سنة 1980 الذي أشار إلى إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي ليست ببساطة مشكلة لاجئين وحسب، بل يجب وضع الشعب الفلسطيني في موقع يؤهله لتقرير مصيره المشروع[2].

---

[1] سلمان أبو ستة، **اللجؤون الفلسطينيون بين التوطين والعودة**، على الموقع الالكتروني
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44c30c98-76c4-443f-a158-18a615f0a214
تاريخ الدخول 2018/04/01 على الساعة 19:00

[2] الأزهري محمد خالد، **المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985**، المستقبل العربي، العدد 101، سنة 1987، ص 77

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية اللاجئين من منطلق المساعدات الاقتصادية وذلك في غياب حل دولي وأوروبي شامل للقضية تفاديا للكوارث الإنسانية في المخيمات، واعتبر الاتحاد أكبر مساهم في وكالة الأونروا، من خلال تقديمه لمبالغ مالية قدمتها المجموعة الأوروبية من عام1971 إلى 1993 قدرت بحوالي 557 مليون ايكو[1].

وبتاريخ 07 جوان 2017 وفي إطار دعم الاتحاد الأوروبي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تم إمضاء بيان مشترك حول دعم الوكالة على امتداد الفترة 2017-2020 أمضى عليه كل من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية و السياسة الأمنية "فيديريكا موغيريني" و المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار و مفاوضات "التوسع يوهانس هان" والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "بيار كرانبهل"، كما أعلنوا عن التوقيع الاتفاقية المالية المتعلقة بمساهمة الاتحاد الأوروبي في ميزانية برنامج الوكالة بالنسبة لسنة 2017 لتغطية الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة في مجال التعليم ، الصحة، الإغاثة والخدمات الاجتماعية، يهدف البيان على دفع الجانب السياسي للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الأممية من جهة ويؤكد على التزامه تجاه دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى حيث التزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة تقديم المساعدة للوكالة الأممية لضمان الموارد المالية لمساندة اللاجئين الفلسطينيين حيث سيساهم الاتحاد الأوروبي أساسا في تمويل ضمان تعليم جيد لفائدة 500000 طفل والعناية الصحية الأولية لأكثر من 3.5 مليون مريض والمساعدة لأكثر من 250000 من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون أوضاعا حرجة.

وقال المفوض هان في هذا الصّدد:" الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في جهودها الرامية إلى الإصلاح اعتمادا على العمل القائم حاليا لضمان تقديم خدمات أساسية ذات جودة لفائدة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون أوضاعا حرجة وأنا مسرور بكون الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والوكالة ستعرف

[1] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، المرجع السابق**، ص 549

انطلاقا من سنة 2017 شكلا أكثر وضوحا في دعمها لعدد من المدارس ومراكز الخدمات الصحية على هامش حفل التوقيع أعلنا كل من الاتحاد الأوروبي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين صرف مبلغ بقيمة 82 مليون يورو لفائدة ميزانية الوكالة بعنوان 2017 الذي سيساهم في دفع رواتب 32000 موظف محلي للوكالة أكثرهم من اللاجئين الفلسطينيين بكلفة تسيير قرابة 700 مدرسة و140 مركز للرعاية الصحية التابعة للوكالة[1].

المطلب الثالث : الموقف الأوروبي من قضية القدس

إن معظم دول العالم بما فيها الدول الأوروبية تولي أهمية خاصة للقدس بحكم قدوسيتها وقد كانت لأوروبا رؤية لهذه المدينة المقدسة تختلف عن المنظور الذي ترى فيه قضية الشرق الأوسط برمتها، اظهر من خلالها الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا بأوضاع المدينة ومصيرها وقد تجلت المواقف الأوروبية من خلال مختلف الإعلانات فمثلا بيان "فلورنسا" الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا سنة 1999 أكد أن القدس من القضايا الجوهرية التي يجب أن تسوى، إلا أن الخطاب السياسي الأوروبي يوضح أن هناك انقساما واضحا بين مواقف دول الاتحاد في جانبين أولهما يتعلق باعترافهم بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على ارض وطنهم وأن تكون عاصمتهم القدس ملتزمين بقرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1948 الذي نص على تدويل القدس تحت رعاية الأمم المتحدة وثانيهما يتعلق بمدينة القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل، لدى يتلخص موقف الاتحاد في القضية كالأتي:

[1] **الاتحاد الأوروبي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يمضيان اتفاقيّة هامّة جديدة ويؤكدان على التزامهما المشترك تجاه دعم اللاجئين الفلسطينيّين، تاريخ** 2017/06/12 على الموقع الالكتروني:
https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/alathad-alawrwby-wwkalt-alamm-almthdt-laghatht-wtshghyl-allajyyn تاريخ الزيارة 2018/04/04 على الساعة 19:00

الفرع الأول: سياسة إسرائيل في تدويل وتهويد القدس

أولا- سياسة إسرائيل في تدويل القدس

يمكن تلخيص الموقف الأوروبي من قضية تدويل القدس كالأتي:

- رفض الاتحاد أي مبادرة وأي اتفاق من جانب واحد تستهدف تغيير وضعية القدس مع ضمان للجميع حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة، مؤيدة في ذلك قرار الجمعية العامة رقم 1947/181 والذي نص على أن يكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية ودولة الفاتيكان.

- تراجع الدول الأوروبية البروتستانية عن تدويل القدس وبقاء الدول الأوروبية الكاثوليكية على موقفها المؤيد للتدويل باستثناء هولندا التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المؤكد للقرار 181، الأمر الذي شجع إسرائيل على نقل عاصمتها من تل أبيب إلى الشطر الغربي من القدس في 1950/01/23 .

- اعتراف هولندا عمليا بالسيطرة الإسرائيلية على القدس من خلال استجابتها لمطلب إسرائيل بنقل سفارتها إلى الشطر الغربي من المدينة مخالفة بذلك القرار رقم 1947/181 وقرار مجلس الأمن رقم 1949/69 الذي أوصى بقبول إسرائيل عضوا في هيئة الأمم المتحدة بعاصمتها تل ابيب شريطة الاعتراف بقرار الجمعية العامة رقم 1948/194 المتضمن عودة اللاجئين والتعويضات[1].

- توقف دولة الفاتيكان عن تبني فكرة التدويل طبقا للبيان الصادر عن أمانة سر دولة الفاتيكان في 16 نوفمبر 1989، الذي طالبت فيه البابا لأول مرة بعدم تدويل القدس على أن يكون لها وضع خاص من خلال أمانة دولية لمدينة القدس وحماية مناسبة للأماكن المقدسة وأن يعهد إلى ممثلي الطوائف اليهودية والمسيحية والإسلامية القاطنة في المدينة إدارة القسم التاريخي (المدينة القديمة) وتحت إشراف دولة إسرائيل، مما أدى بتراجع الموقف الأوروبي عن تدويل القدس، الأمر الذي فسره الرئيس السابق لما يسمى ببلدية القدس

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص81

"تيديكويك" بأن الفاتيكان قد صرف النظر نهائيا عن فكرة التدويل ومهد الطريق لإسرائيل بإتباع سياسة تهويدية نشطة للمدينة حيث لم تستطع لا قرارات الأمم المتحدة ولا إعلانات الدول الأوروبية إيقافها.

– إيقاف التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية بحكم أنها تتعارض مع القانون الدولي وان الوضع النهائي للقدس يجب أن يقرر في مفاوضات المرحلة النهائية مع الالتزام بالمبادئ التي اقرها مجلس الأمن بموجب القرار رقم 242 على القدس الشرقية[1].

ثانيا– سياسة التهويد الإسرائيلي للقدس

لقد تفاوت الموقف الأوروبي بشأن قرار الجمعية العامة رقم 1980/196/35 الذي يدين إصرار إسرائيل على مواصلة سياستها التهويدية للقدس ودعها للامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالطابع التاريخي للقدس.

رفضت معظم الدول الأوروبية تأييد قرار إدانة إسرائيل بسبب أعمال الحفر التي أجرتها أسفل وحول الحرم الشريف، فيما تراوحت مواقف الدول الأوروبية بشأن جريمة حريق الأقصى بين دعوة إسرائيل للامتناع عن أي عمل يستهدف تغيير وضع القدس وبين ايداء الأسقف لعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة.

رغم ضعف الموقف الأوروبي في إلزام إسرائيل تطبيق القرارات الدولية بشأن القدس إلا انه يتسم بالإيجابية إلى حد ما، فقد طالب في العديد من المناسبات من المؤتمرات والبيانات الأوروبية وأهمها بيان البندقية عام 1980، إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 67 بما فيها القدس الشرقية، كما اتضح موقفه في بيان أصدره بداية تسعينيات طالب فيه إسرائيل بوقف إجراءاتها في شرق القدس والتي تهدف لتهويدها واصفا إياها بالغير قانونية

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**،ص 81

حسب القانون الدولي، وأعاد الاتحاد الأوروبي في مارس 1999 تأكيد رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية مشددا على أن للمدينة المقدسة وضع خاص.[1]

وجاء رفض السفير الألماني ثيودور ولاو في تل أبيب طلب وزارة الخارجية الإسرائيلية بالامتناع عن عقد لقاءات أو زيارة بيت الشرق من قبل الدبلوماسيين الأجانب كتحد صريح لموقف إسرائيل، حيث رد على الطلب برسالة باسم الاتحاد الأوروبي قال فيها " نحن نؤكد مجددا موقفنا المعروف فيما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص corpus separatum، وهذا الموقف يتماثل مع القانون الدولي"، مضيفا " أن الاتحاد الأوروبي الذي ترأسه ألمانيا حاليا، لا يعتزم تغيير موقفه من مسألة اللقاءات مع الفلسطينيين في القدس" حيث أثار موقف الاتحاد الأوروبي غضب إسرائيل التي اعتبرت أن رسالة السفير الألماني "تؤيد بوضوح تدويل المدينة" كما أشارت مصادر قانونية إسرائيلية إلى أن إعلان البندقية سنة 1980 والذي أعقبه إصدار الكنيسة " قانون القدس الأساسي" الذي يقضي بضم القدس، و لم يتطرق البيان إلى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتأكيد رفضه أية خطوة تهدف إلى تغيير مكانة القدس" [2].

ولقد اكتسب إعلان برلين أهمية خاصة بسبب التوقيت الذي صدر فيه، والذي مثل استمرار الاتحاد الأوروبي في منهجه اتجاه القدس مؤكدا على وضعها القانوني ومطالبا بإلغاء كل إجراءات التهويد التي تتخذها إسرائيل بهدف التأثير على الطابع التاريخي والجغرافي والسكاني للمدينة.

---

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق** ، ص 82

[2] الخوند مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (قضية فلسطين- فبرص)**، لبنان، بيروت، الشركة العالمية الموسوعات الجزء 14، 2005، ص 185

الفرع الثاني:موقف الأوروبي من احتلال القدس الشرقية

يمكن تلخيص الموقف الأوروبي من قضية احتلال القدس الشرقية في النقاط التالية:

– انسجام الموقف الأوروبي مع القرار رقم 1967/242 الصادر عن مجلس الأمن والذي لا يجيز لإسرائيل احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية ويطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وجاءت قرارات الشرعية الدولية اللاحقة مؤكدة لذلك ومشددة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومن بينها القدس والامتناع من الإتيان بأي عمل من شأنه التغيير في الوضع الديموغرافي والحضاري والديني والتاريخي للقدس العربية وهي بذلك تتفق مع النص الفرنسي وليس مع النص البريطاني للقرار 242.

– رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو باحتلال إسرائيل للشطر الشرقي منها وتعليق نقل سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المدينة وهو ما نصت عليه اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي والاتفاقيات الأخرى اللاحقة[1].

– امتناع الدول الأوروبية من القيام بأي عمل من شأنه أن يفسر على أنه اعتراف ضمني باحتلال إسرائيل للقدس أو يضفي الشرعية إلى الاحتلال الإسرائيلي لها.

– التأكيد المتكرر على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة[2].

في رسالة رسمية وجهتها الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي "فيديركا موغريني" إلى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير " صائب عريقات" شددت فيها على أن مواقف الاتحاد الأوروبي لم تتغير فيما يتعلق بالحالة القانونية للقدس الشرقية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وان الاتحاد الأوروبي ملتزم بشكل

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص 82

[2] حتى ناصف يوسف، **المرجع السابق**، ص 06

كامل بحل الدولتين، ويبذل الجهود الحثيثة بما فيها جهوده مع شركائه الدوليين، من أجل الحفاظ على حل الدولتين والدفاع عنه، وأن وضع قيام الدولة الفلسطينية على رأس أولويات جدول الأعمال[1].

كما أشارت إلى قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في 23 ديسمبر 2016 فيما يتعلق بخلق ظروف ملائمة من أجل إطلاق عملية مفاوضات ناجحة معربة عن أملها في متابعة نقاش سبل دعم الاتحاد الأوروبي لهذه الظروف ودعم التقدم بالقضايا الأخرى، مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي تابع ولازال يتابع التطورات والأحداث بشكل مباشر، ولعبه دورا فاعلا في الانخراط بنقاشات مكثفة مع جميع الأطراف حول القضايا الجوهرية التي يجري معالجتها بهدف إيجاد حل متفق عليه للحفاظ على الوضع الراهن مؤكدة على أن العلاقات الوثيقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية منذ زمن طويل وتستند إلى الثقة وقالت "إننا نتشارك المصلحة بانخراطنا في عملية سياسية جدية وجوهرية وبناءة تتجاوز المواقف المتكررة والمعروفة، ونيتنا هي مناقشة سبل التقدم والقضايا ذات المصلحة المشتركة، سواء في كيفية معالجة الأزمة الحالية أو في كيفية العمل من أجل إحراز تقدم حقيقي باتجاه تحقيق رؤية حل الدولتين، باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال وحل الصراع"[2].

الفرع الثالث: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

إن قرار الكونغرس الأمريكي القاضي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لقي معارضة شديدة من قبل المجموعة الأوروبية التي جاء موقفها منسجما مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس والتي أكدت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورات انعقادها العادية، وفي المقابل كانت ردة الفعل الأقوى على قرار الكونغرس الأمريكي من قبل

[1] **الاتحاد الأوروبي القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين**، رام الله الإخباري، تاريخ 28 جويلية 2017 على الموقع الالكتروني : https://ramallah.news/post/86087 تاريخ الزيارة 2018/04/05 على الساعة 20:00

[2] الاتحاد الأوروبي القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، **المرجع السابق**.

من بريطانيا وفرنسا الدولتين العضويتين في مجلس الأمن، إذ انتقد وزير الخارجية البريطاني آنذاك "ملكوم ريفكند" قرار الكونغرس الأمريكي رافضا أي تدخل في قضية حساسة كالقدس.

فرنسا وعلى لسان وزير خارجيتها أكدت على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس وطالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات المزمع إجراؤها حول القدس ودعت إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1980/478.

أما بخصوص قانون تفويض العلاقات الخارجية الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل أينما وردت في الوثائق الرسمية الأمريكية فلم يتخذ بشأنه الاتحاد الأوروبي أي موقف الأمر الذي يظهر مجددا الهيمنة الأمريكية شبه مطلقة على موضوع الصراع الإسرائيلي العربي وتبعية أوروبية للقرار الأمريكي[1].

لكن جاءت خطوة ترمب بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل "تتناقض مع قرار المندوب الأميركي في الأمم المتحدة لعام 1967، الذي أقر بأن الضفة بما فيها "القدس الشرقية" وقطاع غزة أراض محتلة، ويتناقض مع القرار الأممي 181 الذي وضع المقدسات تحت الوصاية الدولية، ويتعارض مع قرار 242 الذي اعتبر أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضي محتلة.

يضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة طالبت الدول بسحب بعثتها الدبلوماسية من القدس وفق قرار 478 بعد أن قرر برلمان الاحتلال "الكنيست" عام 1982 اعتبار القدس عاصمة "إسرائيل" الموحدة". ومثل هذا القرار يتعارض مع اتفاق المبادئ أوسلو الموقع عام 1993 الذي نص على أن القدس تخضع لمفاوضات الحل النهائي[2].

---

[1] هشام زهير طافش، **المرجع السابق**، ص 83

[2] اية شمعة ، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القدس**، مركز الدراسات، المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ النشر 2017/12/13 على الموقع الالكتروني: https://www.palinfo.com/227967 تاريخ الزيارة 2018/04/06 على الساعة 20:00

إن إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بتاريخ 06 ديسمبر 2017 أن الولايات المتحدة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وستنقل سفارتها إلى هناك في مخالفة لما جرت عليه السياسة الأمريكية، أعقبه تصريح الاتحاد الأوربي عن قلقه العميق من تبعات هذا القرار والتداعيات التي قد تنجم عنه وأثرها على فرص السلام، حيث أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي" فيديريكا موغيريني" عن موقف دول الاتحاد من القدس الرافض لأي حل خارج المفاوضات السياسية، متمسكة بحل الدولتين قام الاتحاد الأوروبي بتكرار الموقف نفسه، مع التأكيد على عدم تبدله والتمسك به وهو موقف يجب التعامل معه كنقطة قوة حقيقية لا مجال للتفريط فيها.

وفي كلمة ألقاها رئيس وزراء إسرائيل في بروكسل أمام مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إن دول أوروبا لا تستطيع أن تنكر حقيقة أن القدس عاصمة إسرائيل، وأن اعتراف دول الاتحاد بالواقع هو جوهر السلام فالمتتبع للموقف الأوروبي يجد الاتحاد الأوروبي لم يعبر عن إدانته لقرار ترمب، بل اكتفى بالتعبير عن قلقه العميق فمواقف دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تتغير ككل المواقف السياسية.

وأكد بيان من وفد الاتحاد الأوروبي الصادر في 07 ديسمبر 2017 أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيستمرون في احترام الإجماع الدولي حول القدس، كما جاء في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478 والقرارات الأخرى، بما في ذلك موقع الممثليات الدبلوماسية إلى أن يتم إيجاد حل لوضع القدس، وهو مستعد لدعم هذه عملية السلام وسيستمر في العمل مع الطرفين وشركائه الإقليميين والدوليين بمن فيهم اللجنة الرباعية وصولا الهدف المرجو[1].

[1] أمال موسى، **الاتحاد الأوروبي والقرار الأمريكي**، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر 2017/12/17 على الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/1115411 تاريخ الزيارة 2018/04/06 على الساعة 20:00

أكدت وزيرة الخارجية السويدية " مارغوت والستروم" في لقاء لوزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل أن الاتحاد الأوروبي جدد موقفه الرافض لقرار الولايات المتحدة بشأن اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل وأضافت في تصريح صحفي في ختام اللقاء:" أعتقد أن إسرائيل شعرت بقوتها من هذا القرار ومع ذلك نلفت النظر إلى أن نتمسك بما نعتبره أكثر واقعية حل للقضية يقوم على مبدأ الدولتين وتقديم المساعدة لطرفين بغية إجراء الحوار، إلا أنه الآن من الصعب فهم مستقبل سير هذه العملية"[1].

يبقى الاتحاد الأوروبي يؤكد تمسكه بحل الدولتين وبسياساته الحالية ، الحل الذي يمكن التوصل إليه من خلال المفاوضات والذي يلبي آمال وتطلعات الجانبين هو الحل الواقعي الوحيد من أجل تحقيق السلام العادل والدائم وتحقيق السلام والأمن الذي يستحقه الفلسطينيون والإسرائيليون.

المبحث الثالث: رهانات الدور الأوروبي وتداعياته المستقبلية

للدور الأوروبي الإمكانيات ووسائل الضغط تؤهله لممارسة دوره السياسي تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنه لا يفضل القيام به مكتفيا بتقديم الدعم المالي وبممارسة الدور السياسي المكمل خلف الولايات المتحدة الأمريكية ولقد شكلت أغلب استطلاعات الرأي العام الأوروبي أحد رهانات في القضية الفلسطينية التي ساهمت نسبيا ولصالح الطرف الفلسطيني في إقرار حقوقه الواردة في قرارات الأمم المتحدة ، ضف إلى خلق تصورات ونظرة مستقبلية من شأنها أن تساهم في تفعيل الدور الأوروبي في القضية.

المطلب الأول: الرأي العام الأوروبي في القضية الفلسطينية

لقد لعب الإعلام دورا مهما في القضية الفلسطينية التي تعتبر من أهم قضايا المنطقة العربية والعالم من خلال إسهامات ثورة الاتصالات والإعلام الجديد في إحداث تغيرات مهمة على صعيد الدولي من خلال معرفة الشعوب المختلفة بما يجري في الأراضي الفلسطينية

[1] ألكسندر توميلين ،**الاتحاد الأوروبي يجدد موقفه الرافض لقرار ترامب بشأن القدس** ،RT تاريخ النشر 2017/12/11 على الموقع الالكتروني :https://arabic.rt.com/world/914965 تاريخ الزيارة 2018/04/06 على الساعة 20:20

المحتلة، فبات للصوت الفلسطيني أثره وصداه وسط المجتمعات الأخرى، ولعب الإعلام دورا مهما في القضية الفلسطينية، فأثر ذلك في الرأي العام العالمي الذي كان يعتبر خصما للفلسطينيين وحليفاً للإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى حلحلة المواقف السياسية لدول العالم وتغيير مواقف بعضها، واختلاف خطابات أخرى تجاه الفلسطينيين.

الفرع الأول: تأثير إسرائيل على الرأي العام الأوروبي

في السابق اخذ الأوروبيين انطباعا سيئ حول اليهود ، حيث كان اليهودي في نظرهم مجرد "مراب خبيث ومكروه، يعمل في الرذيلة وجميع الأعمال المنافية للأخلاق" ولكن مع بدء الحركة الصهيونية السيطرة على وسائل الإعلام الغربية وتبني إستراتيجية تعمل على تغيير الصورة النمطية السيئة القديمة وتحويلها إلى صورة يتعاطف معها الإنسان الأوروبي بشكل عام تخاطب من خلالها العقل والقلب الأوروبي باللغة والأسلوب الأقرب والمناسب إلى نمط حياته.

فبامتلاك اليهود أهم وأضخم المؤسسات الإعلامية على مستوى أوروبا فرضوا أنفسهم على أجندات تلك الدول وكسبوا معركة الرأي العام والإعلام ،حيث يعتبر رجال المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن الدعاية الإعلامية وتوجيه الرأي العام من أهم الخطوات لأي أعمال إرهابية مقصودة تجاه الفلسطينيين، وتحويل الأنظار للرأي العام على عدو إسرائيل وهم الفلسطينيين ومع تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على أراضي الفلسطينية المحتلة، شهدت المواقف الشعبية والرسمية بعض التحولات التي عكست انعطافها تحديداً الرأي العام الغربي حينما شاهد وفهم القضية الفلسطينية بصورتها الحقيقية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى التحركات الدبلوماسية الفلسطينية في دول أوروبا، من أجل استعطاف الحكومات الأوروبية للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والتي تستهدف المدنيين والمقدسات، وكذلك مصادرة الأراضي والاستيطان[1].

[1] يحيى سعيد قاعود ،**التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني،مركز التخطيط الفلسطيني** على الموقع الالكتروني ppc-plo.ps/upload/uploads/files/20160815070742129457 90.docx تاريخ الزيارة 2018/03/26 على الساعة 19:00

ومن أبرز ما سعت وقامت به الحركة الصهيونية وأنصارها في الغرب البداية بكتابة تاريخ فلسطين والقدس حسب أهوائها وصياغته مفاهيم خاصة عما تسميه أرض الميعاد وهذا من أجل التأثير في السياسة الأوروبية الخاصة والدولية عامة بهدف الضغط على متخذي القرار في الدول الأوروبية لتسيير توجهاتهم وفق الخط يخدم المصالح الصهيونية[1].

الفرع الثاني: موقف الرأي العام الأوروبي من القضية الفلسطينية

خصص الاتحاد الأوروبي دائرة في المفوضية الأوروبية لدراسة الرأي العام الأوروبي في العديد من القضايا(Sector Public Opinion Analysis) لقياس تطور الرأي العام الأوروبي تجاه القضايا الأوروبية الداخلية والقضايا الدولية وفي استطلاع للرأي الأوروبي حول الدول الأكثر تهديدا للسلام العالمي عام 2003، جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 59%، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية بنسبة 53% وقد خلصت الاستطلاعات التي أجرتها، مؤسسات بريطانية موثوقة مثل "BBC"، و"Yougov"، وحتى مراكز رصد صهيونية ما بين الأعوام 2005 و2012، إلى تغير في ميول الرأي العام البريطاني، الذي بات أكثر ميلا إلى انتقاد إسرائيل والدعوة إلى السلام، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[2].

ومع تنامي قوة المجتمع المدني في الأنظمة السياسية الأوروبية وبروز الحركات الاجتماعية، يلعب الرأي العام الأوروبي دورا هاما في التأثير على اتجاهات الاتحاد في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وقد أدت الإستراتيجية الفلسطينية باستهداف الساحة الأوروبية سواء بالحركة السياسية والتواصل مع شخصيات أوروبية مؤثرة، والالتقاء بأحزاب ليبرالية إلى إحداث تأثير في الرأي العام الأوروبي إن هذه التحركات الدبلوماسية التي

---

[1] عطايا امين، **قضية القدس وأبعادها التاريخية والدينية والسياسية**، صامد ، السنة التاسعة عشر، عمان ، دار الكرامة للنشر والتوزيع ،العدد 110، اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ، 1997، ص 11

[2] ألفارو دو فاسكونسيلوس، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2013 ، ص ص9-10

تستهدف التأثير على الرأي العام الأوروبي، لابد وأن تكون وفق إستراتيجية ثابتة ومنظمة في برامج سياسية متكاملة تستهدف كافة دول الاتحاد، وبكافة الأشكال الحزبية والنقابية والمجتمعية والطلابية.

إن التصور العام الأوروبي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤكد أنه لا يوجد اختلاف كبير عن مبادئ إعلان البندقية، فالأوروبيون يعتقدون أن أخطر عقبة في طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط تتمثل في عدم رغبة الجانبين في التوصل إلى حل وسط، والسبب راجع لسياسية الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين من قمع والمستوطنات المقامة على الأراضي المتنازع عليها الهجمات الانتحارية الفلسطينية، حيث أظهرت بعض من استطلاعات طلب من المشاركين تحديد الدولة الرئيسية المعتدية في الصراع اختار 43 % منهم إسرائيل وفلسطين معا ما يعكس سلسلة العمليات الانتقامية في الصراع واعتبر 25 % فقط أن إسرائيل هي المعتدي الوحيد فيما اعتقد 13 % من المشاركين وهي نسبة أقل بكثير أن اللوم يقع على الجانب الفلسطيني.

كما أن الجمهور الأوروبي يدين بالحد ذاته الهجمات الانتحارية الفلسطينية ضد إسرائيل لرد فعل تل أبيب عليها فعلى سبيل المثال استنكر 46 من المشاركين في الاستطلاعات الجدار الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية واعتبر 53 % أن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة غير قانوني فيما دان 60% الهجوم الإسرائيلي على القطاع في شتاء 2008-2009 الأمر الذي يبين أن هناك تنامي في توجهات آراء المواطنين الأوروبيين حول مسؤولية سياسات الحكومة الإسرائيلية عن فشل عملية السلام[1] .

لقد أسهمت صور الغارة الإسرائيلية على أسطول الحرية في ماي 2010 بصورة كبيرة في تزايد التعاطف الأوروبي مع القضية الفلسطينية بالرغم من هذه الحقيقة فإن 48% من الفئة التي شملها الاستطلاع اتفقوا على أن إسرائيل تستغل تاريخ معاناة الشعب اليهودي في

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي 2007**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى 2008 ص 254-255.

أوروبا للحصول على الدعم الشعبي، فيما اختلف 50% مع العبارة القائلة إن توجيه الانتقادات لإسرائيل يعد معاداة للسامية من شأنها تمهيد الطريق لإثارة مناظرة محايدة حول هذه القضية خاصة عند الأخذ في الحسبان حقيقة أن39% من المشاركين في الاستطلاعات يشعرون بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يذكي إرهاب الإسلام "الإسلاموفوبيا"، فيما يشعر36% بأنه يذكي معاداة السامية في أوروبا، كما يشعر الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية بأن الصراع يذكي الكراهية والبغضاء داخل أوروبا[1].

المطلب الثاني: النظرة المستقبلية للدور الأوروبي في القضية الفلسطينية

إن الدول الأوروبية ليس لها موقفاً موحدا من عملية السلام فبداية تدخل الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدأت اثر ظهور تهديدات لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط ،حيث كان التحرك الأوروبي في بدايته مرتبطاً بمصالحه الاقتصادية والثقافية أكثر مما هو مرتبط بالحوار السياسي، فالمعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الانفراد بحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال عدم إشراك أوروبا في عمليات السلام، إلا أن أحداث لندن في 07 جوان 2005 كانت أن أحد الأسباب الرئيسية لتأكيد صلتها بالصراع في الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية الأمر الذي أدى بالاتحاد الأوروبي في البحث عن إيجاد تصورات جديدة ومستقبلية لحل الصراع.

الفرع الأول: التصورات المستقبلية للدور الأوروبي

من الممكن أن يكون للدور الأوروبي سياسة ودور أكثر نشاطاً في عملية التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الاستفادة من بعض العوامل والظروف قد تساعده على تحقيق تصوراته المستقبلية والمتمثلة في :

– الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطين في قطاع غزة و إيجاد حل لما تبقى من الضفة بالارتباط بالأردن.

[1] ألفارو دو فاسكونسيلوس، **المرجع السابق**، ص 10

– تصاعد الأحداث وتطورها في مصر، سوريا والعراق ومن شأنه أن يؤدي في الدخول في صراع طويل الأمد ومواجهة شاملة مع الولايات المتحدة .

– تهديد الأمن والمصالح الأوروبية عن طريق حدوث عمليات إرهابية على غرار الأحداث التي وقعت في مدريد ولندن وباريس، مع تصاعد العمل المسلح في فلسطين وعمليات المقاومة الأمر الذي يهدد عدم الاستقرار في المنطقة يدفع للتدخل الأوروبي.

– خلق واقع جديد من خلال إعلان الحرب ضد إسرائيل قد يدفع دول الاتحاد الأوروبي للتدخل لفرض حل سياسي في ظل تورط الولايات في نزاعات إقليمية أخرى.

–ظهور تأثير ودور للرأي العام الأوروبي على مؤسسات صناعة القرار، خاصة بعد انتفاضة الأقصى وما أحدث فيها من جرائم ضد الفلسطينيين[1] .

الفرع الثاني: السيناريوهات المحتملة للدور الأوربي

تمثل السيناريوهات خلاصة مهمة لأبرز التوقعات والتحولات الممكن وقوعها في ضوء التحليلات والمتغيرات المستقبلية التي تمثل الفرص والتحديات التي يخلقها أي سيناريو محتمل لمستقبل الصراع والذي يعتمد على ضرورة فهم الأوضاع القائمة والعوامل التي تتحكم فيها وفهم المتغيرات التي يمكن أن تحدث خلال السنوات القادمة، وما يمكن أن تفضي إليه من تحولات على المستويات الإقليمية والدولية.

ومن أهم السيناريوهات الممكن وقوعها في القضية الفلسطينية والتي تستدعي تدخل الدور الأوروبي نجد:

أولا– بقاء الأوضاع القائمة في منطقة الشرق الأوسط واتجاهاتها العامة على القضية الفلسطينية قد يؤدي إلى:

[1] أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 25، 2003،ص52

- استمرار حالة الرفض الفلسطيني للأوضاع القائمة بسبب الظلم والقمع والإرهاب الذي تمارسه إسرائيل عليه ورغبته بالتحرر ونيل حقوقه الوطنية المشروعة.

- استمرار وانتشار أعمال العنف والإرهاب في الدول العربية.

- استمرار بعض القوى الدولية والحركة الصهيونية بمساندة إسرائيل في احتلال الأراضي العربية بالقوة، وتغيير الحقائق لمصلحتها بالاعتداء على المسجد الأقصى، تهويد القدس إقامة المزيد من المستوطنات والعمل على تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها تدريجيا من خلال الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم.

- حالة عدم الاستقرار التي تعرفها المنطقة العربية واستمرارها على جميع الأصعدة من خلال افتعال أو حدوث أزمات سواء كانت داخلية، أو خارجية الدول بعضها البعض كما حدث سابقا.

- استمرار الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، والتحكم بمجريات الأحداث العالمية والإقليمية وحتى الوطنية، واستغلالها لصالح إسرائيل حليفتها الإستراتيجية، والعمل على إضعاف الطرف الفلسطيني والعربي بشكل عام، بما في ذلك اللجوء إلى طرح مبادرات سياسية غير جادة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

- ضعف الإرادة الأوروبية في تقديم أية مبادرات فاعلة يمكن أن تشكل منافساً للمبادرات الأمريكية مع تراجع الأولويات في الأجندة الدولية عن الاهتمام بموضوع تسوية الصراع وحل القضية الفلسطينية إلى الاهتمام بموضوع "مكافحة الإرهاب"، وقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة.

ثانيا:تدهور الوضع العربي من شأن أن يخدم مصلحة المشروع الكيان الصهيوني

- إحلال الصراعات الداخلية في الدولة العربية والمبنية على أساس العرقية والطائفية والتي تؤدي حتما إلى مشروع تجزئة الدولة العربية وبالتالي حدوث تحول جذري في خريطة الصراعات في المنطقة وظهور عدة قضايا بدلا من مركزية الصراع العربي مع إسرائيل.

– هيمنة الحكم الإسرائيلي في الصراع خاصة في شقه الفلسطيني وتراجع الوضع العربي نحو الأسوأ، بإضعاف مواقف وقرارات الجامعة العربية والعمل العربي المشترك[1].

– تزايد علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشكل فرصة لإسرائيل لتؤدي دورا داخليا في العلاقات العربية البينية.

– تصاعد دور الاتحاد الأوروبي في دعم السياسات الأميركية إزاء حل الصراع والعمل باتجاه تشكيل تحالفات للهيمنة العالمية .

– تراجع الولايات المتحدة عن خطتها بمشروع دولتين لشعبين وفق خريطة الطريق.

– تفاقم وتراجع دور الأمم المتحدة وضعفها إزاء التدخل في مسألة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني .

ثالثا: تقدم وتطور مسار عملية التسوية

– الاستفادة الكبيرة من الإمكانات الاقتصادية المتواجدة في المنطقة والدعم المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

– بروز دور أوروبي متميز لا يتناقض مع الدور الأميركي والرؤية الأمريكية للتسوية القضية الفلسطينية والاتجاه نحو مزيد من التوازن في النظام الدولي.

– حدوث تغيرات ملموسة في توجهات الإدارة الأمريكية خاصة يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي بالاعتماد على مقررات الشرعية الدولية العادلة بوصفها مرجعية في حل معظم مشكلات المنطقة، وتقديم الدعم للتسويات السلمية لمنع المنطقة من الاتجاه نحو الصراع مستقبلا.

– زيادة الضغوط الدولية بما فيها الأوروبية لتطبيق مواثيق حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني مع تقديم تنازلات للتوفيق بين مواقف أطراف الصراع تجنباً لعواقب قد تكون أسوأ من الحالة القائمة[2].

---

[1] احمد موسى بدوي، **الرؤى الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025**، تاريخ النشر 2016/07/02 ، على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/40284 ، تاريخ الزيارة 2018/04/07 على الساعة 20:00

[2] موسى جريس وسام بحور، **أوروبا تغرق في مستنقع الفشل الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، تاريخ النشر 2017/03/02 على الموقع الالكتروني https://ar.qantara.de/content/ ، تاريخ الزيارة 2018/04/10 على الساعة 20:10

رابعا: المساهمة في تقدم المشروع الفلسطيني على حساب المشروع الصهيوني

– تراجع الدعم الدولي لإسرائيل على المستوى السياسي والاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى تراجع وزنه على المستوى العالمي.

– التحول النسبي في المواقف الأمريكية من الصراع نتيجة تزايد تهديد مصالحها في المنطقة العربية مما يؤدي بتراجع هيمنتها نسبيا على النظام الدولي.

– تطور دور الدول الأوروبية الكبرى والتي لها مصالحها الخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تعمل على تشجيع الحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

– تزايد تحرك المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية المناهضة للهيمنة الأمريكية بهدف تحجيم دورها على المستوى العالمي وفتح المجال أمام القوى الكبرى بما فيها الدول الأوروبية[1].

[1] عرفات شكري، **الاتحاد الأوروبي وحل "دولة الأمر الواقع الواحد** " ، مركز الناظور للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر 2018/02/01 على الموقع الالكتروني http://natourcenter.info/portal ، تاريخ الزيارة 2018/04/11 على الساعة 20:20

خلاصة

إن المواقف الأوروبية تباينت ما بين الوضوح والغموض فعلي سبيل المثال جاء موقف بريطانيا شفاف وواضح اتجاه إسرائيل بضرورة تنفيذ القرارات الدولية بشأن القدس والأراضي المحتلة عام 1967، ومن جهة أخرى كانت هناك تصريحات أخرى تقول أن القدس قضية عالقة يجب التفاوض عليها، وهذا ما تبنته غالبية دول الإتحاد الأوروبي، من خلال إصدار بخصوص الرفض القاطع الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وإقرار أن أراضي القدس هي أراضي محتلة، ويجب حل النزاع حولها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وقف الإتحاد الأوروبي موقفا اتجاه إشكالات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما فيها قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني التي كان موقفه فيها إيجابي بوجوب قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967، رافضا بذلك السياسة الإسرائيلية الاستيطانية وتمسكه بحل الدولتين، ورفض الاعتراف بالتغييرات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة عام 1967 ، ضف إلى دعمه المصالحة الفلسطينية في أكثر من مرحلة والاستعداد لحل الملفات العالقة ودعمها ماليا.

كل هذه المعطيات تشير إلى أن الدور الأوروبي يمتلك مؤهلات لا بأس بها للعب دور الوسيط في عملية التسوية السلمية، إلا أنه يبقى محدود نتيجة لعوامل أهمها الهيمنة الأمريكية ومحاولتها الحد من المشاركة الأوروبية في القضايا العالمية بما فيها تسوية القضية الفلسطينية، ونظرا لتنامي الوعي والإدراك لدى الرأي العام الأوروبي بحيثيات القضية الفلسطينية، معاناة الشعبي الفلسطيني ومسيرة السلام، وبالتعبير عن تضامنه ودعمه للشعب الفلسطيني بشتى الأشكال، ما هو إلا تعبير عن دور الشعوب الأوروبية و مسؤولياتها التضامنية خاصة بعدما حاول الإعلام الإسرائيلي طمس حقائق القضية وتشويه صورة الشعب الفلسطيني والذي وصفت مقاوماته بالإرهابية، وقد رافق هذا الوعي دور الاتحاد الأوروبي المؤثر في عملية السلام في الشرق الأوسط وسعيه في وإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

خاتمة

إن آلية القرار في الاتحاد الأوروبي، تقضي موافقة جميع الأعضاء على أي بيان كما أن عدم قدرة الدول الأعضاء على الإجماع على رأي تجاه أطراف الصراع، يدفعها إلى تبني المبادرات الفردية أو الثنائية خارج نطاق الإتحاد للحفاظ على مصالحها، مما يضعف دوره ومصداقيته. بمعنى آخر، تستخدم الدول الأعضاء، الإتحاد كأداة لتحقيق مصالحها الخارجية، ولكن حين يغيب الإقناع والإجماع، تذهب الدول منفردة مما يعني، تعدّد الممثّلين الأوروبيين للمنطقة، وتعدّد وتناقض رسائلهم. ولعلّ هذا، يفسر تباين المواقف الأوروبية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، وآخرها إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

و منه لم تستطع أوروبا طوال سنوات الصراع العربي الإسرائيلي، عمليا تنفيذ سياساتها وبياناتها على الأرض، أو تحقيق أي نفوذ سياسي على أطراف الصراع فلا الدولة الفلسطينية الموعودة أُقيمت، ولا عملية الاستيطان توقفت، ولا السياسات الإسرائيلية الأحادية الجانب في القدس توقفت بل بالعكس، تعايشت إسرائيل مع بيانات النقد الأوروبية، ولم ينجح الدور الأوروبي في الحصول على أي ثمن سياسي يلبي طموحاته ويتناسب مع دعمه المالي لعملية السلام، وإنما بقي مقتصرا على دور الممول الذي يحاول شراء السلام، عن طريق المساعدات المالية والتقنية.

على الرغم من جهود أوروبا للتواجد في المنطقة سياسيا، إلا أن هذه الجهود بقيت أسيرة الصراعات الداخلية الأوروبية الناجمة عن آلّة صنع القرار الأوروبي، والتدخلات الخارجية في سياسته الخارجية تجاه المنطقة العربية، فالفلسطينيين من جانبهم فقد ساهموا في إضعاف الدور الأوروبي من خلال طرقهم لأبواب الدول الأوربية بشكل منفرد، ومحاولة اللعب على التناقضات الأوروبية بما يخدم القضية الفلسطينية، ومارسوا سياسة إنتقائية تجاه المساعدات الأوروبية بما يخدم مصالحهم.

وعلى الرغم من رغبتهم في رؤية موقف أوروبي أقوى فهم حقيقة لم يدعموه بقوة، لعلمهم أن المراهنة على الدور الأوروبي خسارة، ولإدراكهم أن مفاتيح اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدين مقولة وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كسنجر أن أوروبا لن تستطيع فعل شيء في الشرق الأوسط ولو بعد مليون عام، ومن ناحية أخرى بروز التشابك العضوي بين دول الإتحاد الأوروبي وإسرائيل، وتأثير النفوذ الصهيوني القوي داخل أروقة ومؤسسات اتخاذ القرار الأوروبي، سواء على صعيد الدول منفردة أو على صعيد منظومة المفوضية والبرلمان الأوروبي، لم تمكن من اتخاذ مبادرات جدية من قبل بلدان الإتحاد الأوروبي علاوة على ذلك، أن إسرائيل ليست معنية أن يكون للإتحاد الأوروبي دور سياسي خاص به تجاه القضية الفلسطينية، كما لا يرغب الإتحاد الأوروبي في ممارسة سياسة ضغط حقيقية تجاه إسرائيل مكتفيا ببعض التحولات الإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدّراسة، أنّه على الرّغم من الجهد المبذول من قبل الاتّحاد الأوروبيّ ليكون له دورٌ فاعل ونشط في عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط، إلا أنّ دوره السياسيّ في عمليّة التّسوية لا يزال محدودا للغاية، ولا يتوافق مع الدّعم الاقتصاديّ والماليّ الذي يقدّمه لطرفي النزاع.

ويواجه هذا الدور تحديا كبيرا لعجزه تمامًا عن التّأثير. ويرجع ذلك إلى عددٍ من الأسباب يأتي في مقدّمتها عدم ارتياح الولايات المتّحدة نفسها لفكرة مشاركة الاتّحاد الأوروبيّ لها في صنع سياسة الغرب عامّة تجاه منطقة الشّرق الأوسط.

كما يمكن القول إنّ محدوديّة الدور الأوروبي ترجع إلى الأهمية التي تمثلها الولايات المتّحدة ودورها في تحقيق الأمن الأوروبي بالنّسبة إلى بعض الدّول الأعضاء في الاتّحاد، و هو ما يفسر ضعف تأثير الاتّحاد الأوروبيّ في مسار التّسوية في الشّرق الأوسط لعدم قدرته على صياغة سياسةٍ خارجيّة موحّدة، نتيجة تباين مواقف الدول الأوروبية الأعضاء في الاتّحاد في توجّهاتها نحو التّسوية، واعتراض إسرائيل المبدئيّ على إدخال أوروبا كطرف فاعل في هذا الصراع.

و هو ما يترجمه الوضع الراهن من خلال ضعف الموقف الأوروبي تجاه قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واضح، حين أصدرت بيانات القلق والتحذير من أثار هذا القرار على منظومة السلام، ولكنّها في الحقيقة، عاجزة عن تقديم مبادرة قوية، تستطيع من خلالها تقديم حل عادل للفلسطينيين، في غياب فرص العدالة، فعمل الإتحاد الأوروبي على اتخاذ قرار مناهض لقرار ترامب، فبادرت إسرائيل بالتدخّل محاولة إجهاضه قبل أن يولد، ولم تهدأ إسرائيل، فقد استغلت كافة علاقاتها الدبلوماسية في أوروبا، للضغط على "دول صديقة" لها، مثل هولندا واليونان، لتعطيل المصادقة على القرار الأوروبي المنافي لمصالحها، لكن تمسّك بعض الدول الأوروبية الأعضاء بقرار رفض إعلان ترامب من خلال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ومسؤولين أوروبيين، الذين أكدوا رفضهم لقرار ترامب، وأوضحوا بشكل قاطع أن إعلان ترامب كان خاطئا وعمله رفقة رئيس الوزراء البلجيكي " شارل ميشال" على صياغة مبادرة ضد إعلان ترامب، ترتكز على إعلان القدس عاصمة مشتركة لإسرائيل و"الدولة الفلسطينية المستقبلية".

نتائج هذا الصراع، حتى لو رغب عضو من الاتحاد بلعب دور سياسي مستقل عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإنّ أعضاء آخرين سيعارضونها، واضعين المعوقات لأي مبادرة أوروبية في هذا الشأن، و ما يؤزم الوضع في ظل بعض التقديرات بتراجع الوجود والتأثير الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وبزوغ فجر التواجد الروسي من جديد لفرض هيمنته على منطقة الشرق الأوسط بإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف الفلسطينية كافة مع الإستمرار في دعمه للأمن الإسرائيلي، وتأكيدها على ضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، في ظل الاستمرار الإسرائيلي لأفعاله و سياساته.

فسيترتب على ما سبق أن الحل النهائي سيكون مواجهة بين موقف دولي ينادي بإقامة دولة فلسطينية من ناحية، وواقع ميداني يجعل تنفيذ ذلك مستحيلاً، في ظل تسريع الطرف الإسرائيلي للتوسع من الناحية الفعلية في سيطرته على الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس، مما يعني العودة للمواجهة من جديد بكل الأشكال التي عهدها الصراع منذ بدايته وسيعمل المجتمع الأوروبي خلال هذه الفترة على فرض أطروحات لغرض تلميع إتجاهاته على النحو التالي:

1. الضغط على قوى المقاومة المسلحة باتجاه "وقف العمليات أو التحريض عليها."
2. الربط بين المساعدات وبين التزام التنظيمات الفلسطينية بكل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة التحرير مع "إسرائيل" ومن ضمنها الاعتراف بـ"إسرائيل."

استثمار التباينات العربية لتوسيع قاعدة الاعتراف بـ"إسرائيل" اعترافاً قانونياً أو واقعياً.

الملاحق

الملحق رقم 01

خريطة لاتفاقية سايكس بيكو1916

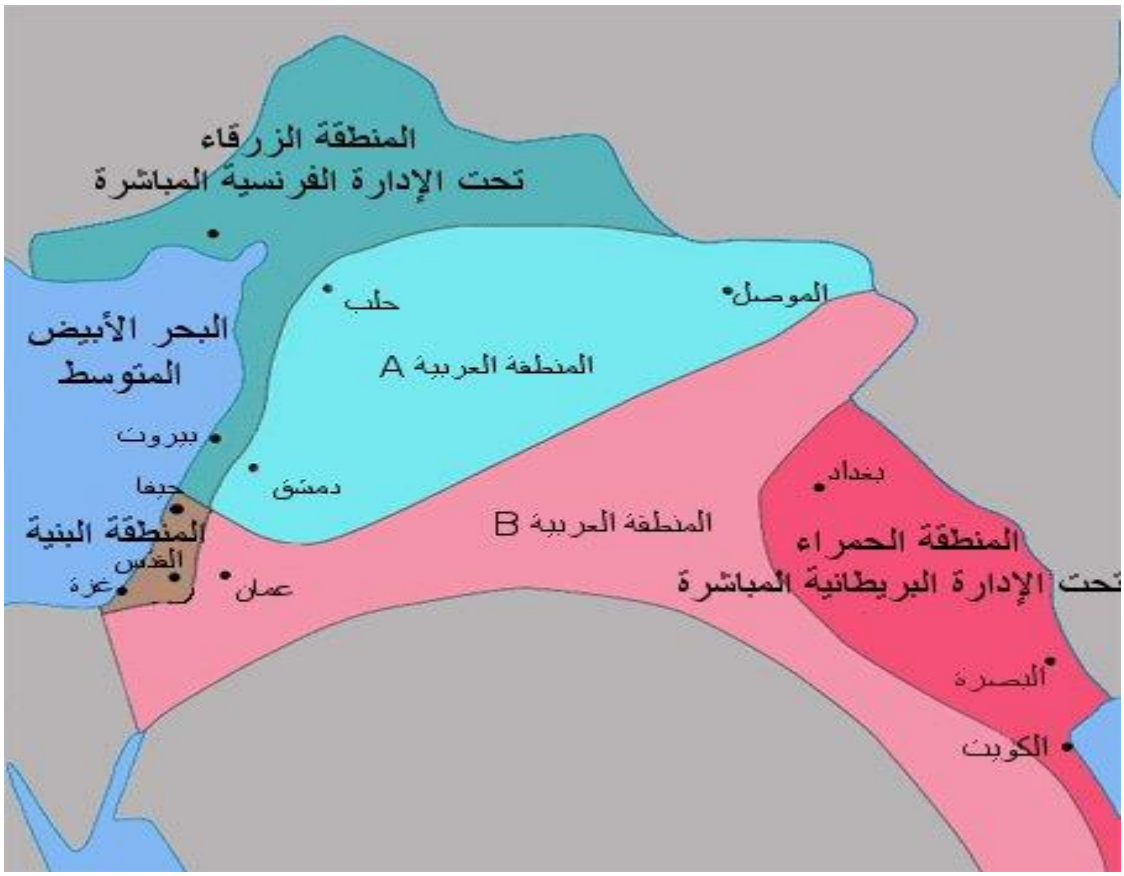

المصدر:- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت ،مركز الزيتونة للدراسات 2012، ص33.

الملحق رقم 02

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين
قرار الجمعية العامة رقم 181

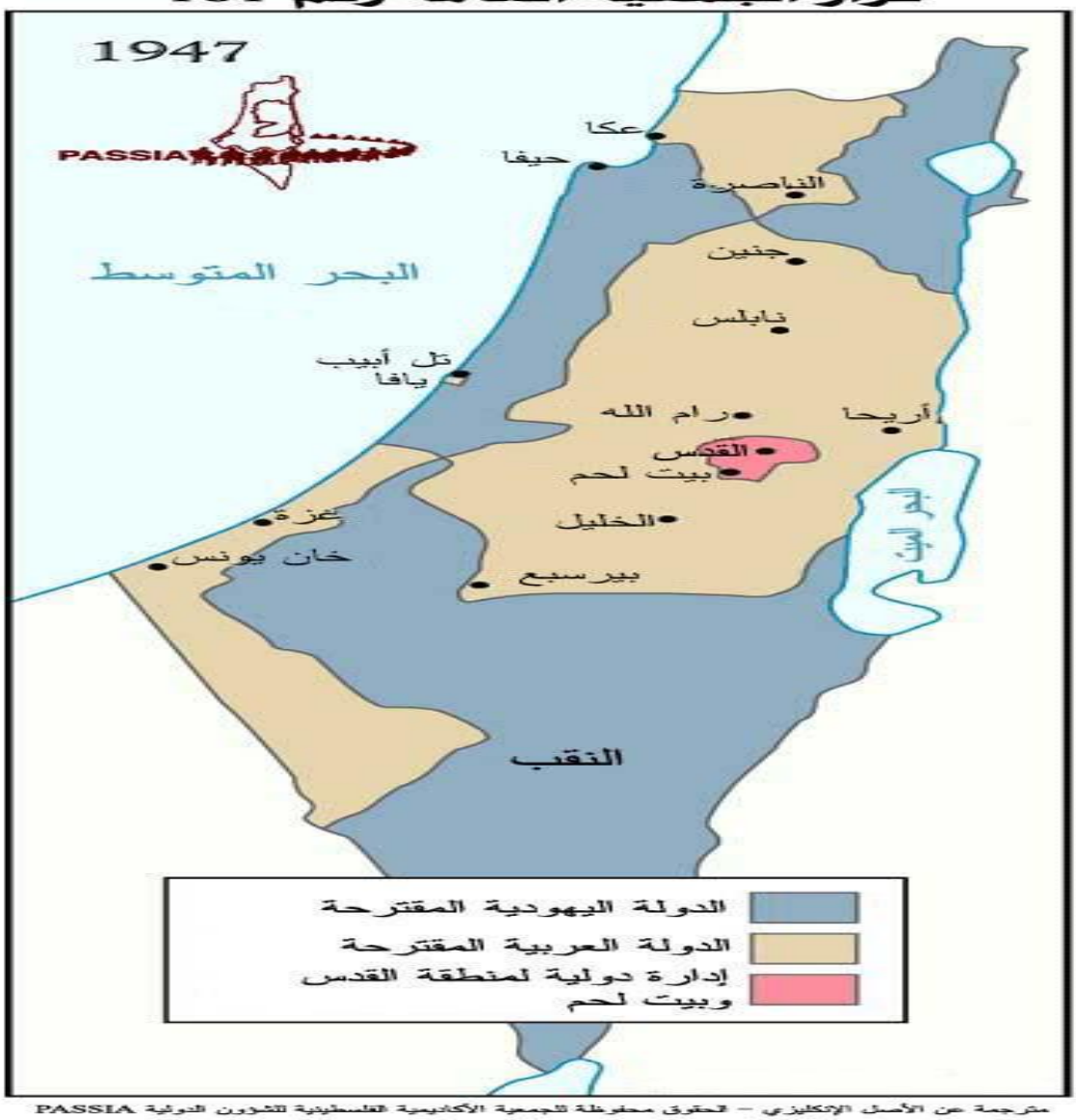

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967

في 22 نوفمبر 1967 صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا، واقرها بالإجماع وفيما يلي نص القرار :

إن مجلس الأمن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

اذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق .

1-يثبت أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبدأين التليين كليهما .

*انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير .

*انهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وإملاء الاحترام

2-يثيبت كذلك الضرورة

أ-لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة

ب-لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين

ج-لضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة باتخاذ إجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح .

3-يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب إلى الشرق الأوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة في هذا القرار .

4-يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن في اقرب وقت ممكن بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص.

المصدر: مصالحة عمر ، **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي ، 1996، ص 483 .

-والنسخة الأصلية للقرار باللغتين الأجنبيتين الفرنسية الانجليزية على الموقع الالكتروني :
تاريخ الزيارة 2018/04/01 على الساعة 20:00https://undocs.org/ar/S/RES/242(1967)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338

صدر في 22 أكتوبر 1973

تبنى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار، في جلسته رقم 1747 بـ 14 صوتا مقابل لا شيء كالآتي :

مع القرار: استراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، اندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية، يوغسلافيا .

في ما يلي ترجمة غير رسمية تستند إلى نص بالعربية تم الحصول عليه من الأمم المتحدة :

طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه إن مجلس الأمن:

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه .

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

المصدر: الهور منير والموسى طارق، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينى1948-1985** الأردن دار الجليل للنشر، 1986 ، ص 134

والنسخة الأصلية للقرار باللغتين الأجنبيتين الفرنسية الانجليزية على الموقع الالكتروني :

https://undocs.org/fr/S/RES/338(1973) تاريخ الزيارة 2018/04/01 على الساعة 20:00

التسلسل الزمني لعلاقة الاتحاد الأوروبي بفلسطين

- **سنة 1933-1970:** في إطار التعاون السياسي الأوروبي أجرت الدول الأوروبية مناقشات حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية الأمر الذي ساعد على وضع القضية في الأجندة الدولية وإحراز تقدم بشأن النضال من أجل تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- **سنة 1971:**وجهت المفوضية الأوروبية مساهماتها إلى الفلسطينيين عبر موازنات هيئات الأمم المتحدة مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا" لمساعدة اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1978 للإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- **سنة 1980:** ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لأول مرة في إعلان البندقية.
- **سنة 1986:**منحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية دخولاً تفضيليا للمنتجات الواردة أصلا من الأراضي المحتلة .
- **سنة 1993:** تم تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يشارك في رئاسة آلية دولية مانحة التي تعمل على تنسيق الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية لمساعدة المالية للفلسطينيين وفي عام 1993 تعهد المانحون بتقديم مساعدات من أجل تنمية الأراضي الفلسطينية.
- **سنة1993** قدمت المفوضية الأوروبية رسالة إلى المجلس بشأن الدعم الذي يقدمه لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط والتي اشتملت على اقتراح بتخصيص مبلغ إجمالي قدره 500مليون من وحدات النقد الأوروبية يتم دفعه إلى الشعب الفلسطيني من عام 1994 إلى 1998 في شكل منح وقروض طويلة الأجل37 .
- **سنة 1993:** تبنت المجموعة العاملة للتنمية الاقتصادية الإقليمية خطة عمل كوبنهاجن التي تتألف من 35 مشروعا في مختلف المجالات منها (الاتصالات- النقل- الطاقة- السياحة- الزراعة- التجارة....).
- **سنة1994:**فتح مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية أبوابه في القدس الشرقية لتقديم المساعدة في تنسيق الجهود مع بروكسل على الأرض.
- **سنة 1995:** إنشاء الشراكة الأورومتوسطية والتي اعتبرت الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ضمن الشركاء ال (13) من خارج الاتحاد الأوروبي.

- **سنة 1996:** استحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط من أجل إضفاء الحضور وقوة الدفع السياسي على مساعي الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.
- **سنة 1997:** التوقيع على اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الجماعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية المؤقتة الهدف الأساسي إشراك الفلسطينيين في العملية الأورومتوسطية منها تهيئة الظروف لزيادة تحرير التجارة وتوفير إطار مناسب لإجراء حوار شامل بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية.
- **سنة 1998:** مبادرة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد بتأسيس اللجنة الأمنية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين واعترافها بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحتاج إلى المساعدة في القضايا التي ستتولاها في أعقاب إجراء مفاوضات على الصعيد السياسي.
- **سنة 2002:** إعلان إشبيلية الذي شدد الاتحاد الأوروبي فيه على ضرورة أن تمثل حدود عام 1967 أساس التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مع إجراء تعديلات ثانوية متفق عليها بين الطرفين إ ن لزم الأمر.
- **سنة2005:** تبني الاتحاد الأوروبي خطة عمل مع السلطة الفلسطينية وفق سياسة الجوار الأوروبية .
- **سنة2006:** إدراج الاتحاد الأوروبي حركة حماس ضمن قائمة المنظمات الإرهابية ووقفه مساعداته المباشرة إلى الحكومة الفلسطينية.
- **سنة 2007:** بعد القرارات التي اتخذتها حركتا فتح وحماس بإنشاء حكومة ائتلافية أصدر المجلس قرارا باستئناف الاتحاد الأوروبي علاقاته الطبيعية مع السلطة الفلسطينية.

المصدر :– ألفارو دو فاسكونسيلوس، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، الأمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2013 ، ص ص33–34–35–36

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة
مارس 2007

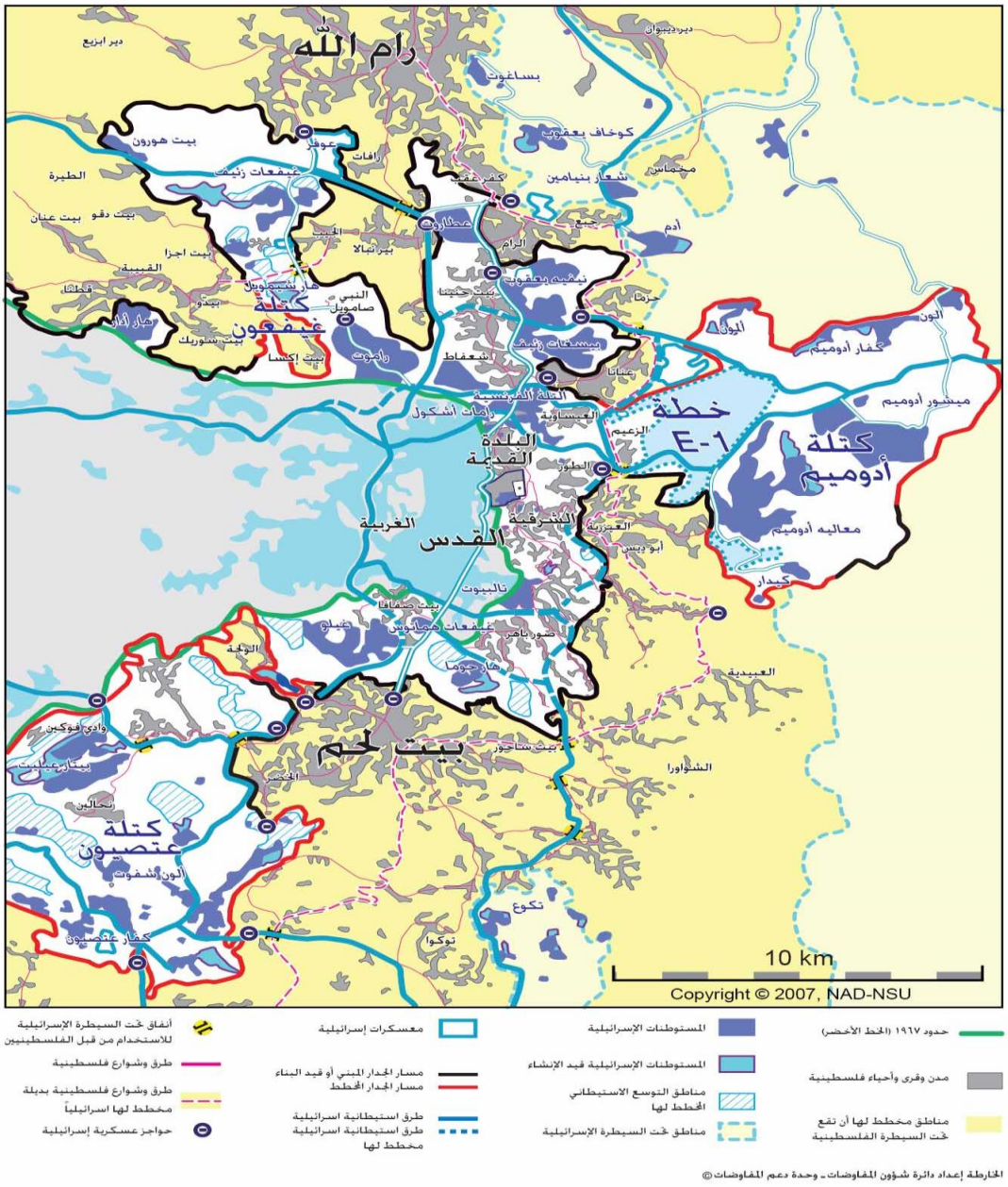

http://www.palestineinarabic.com/Maps/Jerusalem/JerWall2007.jpg

قائمة المراجع

1- الكتب

1- ألفارو دو فاسكونسيلوس، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2013.

2- بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة جوزف عبدا لله ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 .

3- بشارة خضر، **أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**،تر:منصور القاضي بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 .

4- الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 يناير 2007.

5- هاني خلاف، احمد نافع، **نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وأفاق المستقبل**، القاهرة، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية، ط1، 1997 .

6- الهور منير والموسى طارق، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينى1948-1985**، الأردن، دار الجليل للنشر،1986 .

7- هلال علي الدين :**مشروعات الدولة الفلسطينية**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ،د ط، سنة1978 .

8- ونوس مالك، **الجدار العازل أبارتيد إسرائيل المكتمل**، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري، سنة 2012.

9- حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897-1909** بيروت، جامعة العربية سنة 1978 .

10- حسين عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية** بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1998 .

11- كامل جميل العسلي، **موسم النبي موسى في فلسطين تاريخ الموسم والمقام**، عمان الجامعة الأردنية 1990.

12- الكيالي عبد الوهاب ، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط10، سنة 1990.

13- كافوري.م، **نشأة الصهيونية وأثارها الاجتماعية**، تقديم عزة رفعت، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية 2002

14- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** بيروت، مركز الزيتونة للدراسات ، 2012.

15- محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي 2007**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2008.

16- مصالحة عمر ، **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي ، 1996.

17- مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2001 .

18- المخادمي عبد القادر رزيق ،**التعاون العربي الإفريقي "ضرورة حيوية لمواجهة العولمة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2007،1.

19- نادية محمود محمد مصطفى ،**أوروبا والوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير1986 .

20- عباس أبو مازن، **طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقة للمفاوضات** بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1994 .

21- عبد الستار قاسم غازي الربابعة،" **الحروب العربية – الإسرائيلية " في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية**، جواد الحمد محرر، عمان، دار البشير، مركز دراسات الشرق الأوسط.

22- عبير الشيخ حيدر،**السياسة الألمانية اتجاه القضية الفلسطينية1949–2008** دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، 2012.

23- العويسي عبد الفتاح ، **جذور القضية الفلسطينية 1799–1922**،الخليل دار الحسن للطباعة والنشر ط2، 1992.

24- على الحاج، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط 1، 2005.

25- الفريق عبد المنعم واصل،**الصراع العربي الإسرائيلي مذكرات وذكريات**، مكتبة الشروق الدولية ، سنة 2002 .

2. المذكرات والرسائل

1- أحمد حسن محمد أبو جعفر، **دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة181–194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008.

2- أنور جمعة حرب ابومور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964–1999)**، رسالة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2014 .

3- هشام زهير طافش، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993–2003** رسالة ماجستير جامعة الأزهر،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، غزة ، ماي 2010.

4- حسام أحمد محمد،**اثر اتفاق أسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993–2014**، رسالة ماجستير تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، 2016.

5- كمال محمد عبد القادر عثمان، **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام 1967-1987** ، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين 2006.

6- سيسالم سمير حلمي سالم ،**المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطيني1977 1947** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر،الجامعة الإسلامية،غزة ،فلسطين.

7- عبد الناصر قاسم الفرا، **البعد السياسي لفلسطين عام 1914- 1948**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين.

8- علي فوزي النزلي، **حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير تخصص في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى،سنة 2016.

9- عمر مصالحة، **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق دار الساقي ، 1996.

10- عصام حمدان محمد بني فضل، **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 20071991**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية 2009.

11- الشنواني أميرة ، **السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط** ، أطروحة دكتوراه منشورة القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 .

12- خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي حرب 1948 نموذجا**، رسالة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012-2013.

3. الموسوعات

1- أنور محمود الزناتي، **موسوعة تاريخ العالم"تاريخ مصر"،الجزء1**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، مصر ،جامعة عين شمس.

2- مصطفى مراد الدباغ ، **موسوعة بلادنا فلسطين**، ج 1 ، ق 1، فلسطين ، دار الهدى كفر قرع ،1991.

3- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافيا (زامبيا ،سوريا)**، 14 ج ، لبنان ، دار رواد النهضة، ج 9

4- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (قضية فلسطين- قبرص)**، لبنان بيروت، الشركة العالمية الموسوعات، الجزء 14، 2005.

4.الدوريات والمجلات

1- الأزهري محمد خالد، **المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985**، المستقبل العربي، العدد 101، سنة 1987.

2- أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام** مجلة دراسات شرق أوسطية عدد 25، 2003.

3- جواد سعد ناجي/حسن، حارث محمد:**أوروبا الموحدة والوطن العربي ، محددات السلوك الأوروبي تجاه المنطقة العربية، دراسات شرق أوسطية**، السنة الخامسة، العدد13 2000.

4- حنا الياس، **الاتحاد الأوروبي توازن القوى والشرق الأوسط** ، شؤون عربية، ع 121 سنة 2005 .

5- حتى ناصف يوسف، **الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط** المستقبل العربي السنة التاسعة عشر ، العدد 265، يناير 1997.

6- نادية محمود محمد مصطفى ،" **أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده :إشكالية الاستمرارية والتغيير**" مجلة شؤون عربية، العدد 121 ، ربيع2005 .

7- النوادي نيرمين، **الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط** ، السياسة الدولية ، السنة السادسة والثلاثون، العدد 142، أكتوبر2000 .

8- عطايا أمين، **قضية القدس وأبعادها التاريخية والدينية والسياسية**، صامد ، السنة التاسعة عشر، العدد 110، دار الكرامة للنشر والتوزيع ، عمان، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1997.

9- علاء حديدي ، **الشرق الأوسط بين أسيا وأوروبا** ، السياسة الدولية، العدد 118، جوان 1992.

5. الصحف

1- الأزهري محمد خالد ، **المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985** المستقبل العربي ، العدد 101، 1987.

2- اللاوندي سعيد، **متى تبرأ أوروبا من الفصام السياسي تجاه العرب وإسرائيل**، جريدة الأهرام، 12 نوفمبر 2003.

3- عبد المنعم سعيد، **الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية**، الأهرام الاقتصادي 04 ديسمبر 2000

6. مواقع الإنترنت :

1- احمد موسى بدوي، **الرؤى الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025**، على الموقع الالكتروني
http://www.acrseg.org/40284

2-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين**،رام الله فلسطين،2016 على الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps

3-**جدار الفصل العنصري: حقائق وأرقام**، المركز الفلسطيني للإعلام، قسم الدراسات تاريخ النشر2015/12/20 على الموقع الالكتروني

https://www.palinfo.com/news/2015/12/20

4-حلاسه عبد الحكيم" **الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحدادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية**"، على الموقع الإلكتروني التالي
http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm

5- موسى جريس وسام بحور، **أوروبا تغرق في مستنقع الفشل الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي** على الموقع الالكتروني /https://ar.qantara.de/content

6-منصور أبو كريم، **تطور الموقف الأوروبي من قضية الاستيطان**، مدونات الجزيرة تاريخ النشر 2017/03/03 على الموقع الالكتروني http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/3

7-سلمان أبو ستة، **اللجؤون الفلسطينيون بين التوطين والعودة**، على الموقع الالكتروني
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44c30c98-76c4-443f-a158-18a615f0a214

8- عرفات شكري، **الاتحاد الأوروبي وحل "دولة الأمر الواقع الواحد "**، مركز الناظور للدراسات والأبحاث، على الموقع الالكتروني http://natourcenter.info/portal

9- شقير شفيق" **الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي**"،3 أكتوبر 2004 ، على الموقع الإلكتروني
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm

10- **خطوات الاتحاد الأوروبي ضد الاستيطان الإسرائيلي**، نقلا عن المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات، تاريخ النشر 2013/08/26 على الموقع الالكتروني
http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=314&cat=13

11- قرار مجلس الأمن رقم 242 https://undocs.org/ar/S/RES/242(1967)

12- قرار مجلس الأمن رقم 338 https://undocs.org/fr/S/RES/338(1973)

13-خريطة الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة سنة 2007
http://www.palestineinarabic.com/Maps/Jerusalem/JerWall2007.jpg

الفهرس

الفهرس

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول:السياق التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية 01

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للقضية الفلسطينية..... 02

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي لفلسطين..... 02

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لفلسطين..... 02

الفرع الثاني: الموقع الفلكي لفلسطين..... 02

المطلب الثاني:الحدود الجغرافية والسياسية لفلسطين 03

الفرع الأول: الحدود الجغرافية 03

الفرع الثاني: الحدود السياسية 04

الفرع الثالث: إشكالية الحدود الفلسطينية 06

المطلب الثالث : المساحة وعدد السكان 09

الفرع الأول: مساحة فلسطين 09

الفرع الثاني: عدد سكان فلسطين 09

المبحث الثاني: وعد بلفور وأثره على القضية الفلسطينية 10

المطلب الأول: فلسطين في العهد العثماني 10

الفرع الأول: المرحلة الأولى للحكم العثماني في فلسطين 11

الفرع الثاني: المرحلة الثانية للحكم العثماني في فلسطين قبل تعديل الدستور عام 1908 12

الفهرس

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة للحكم العثماني في فلسطين بعد دستور 1908..... 14

المطلب الثاني: وعد بلفور..... 15

الفرع الأول: دوافع صدور وعد بلفور..... 15

الفرع الثاني: إصدار ونتائج وعد بلفور..... 16

الفرع الثالث: رد الفعل العربي من صدور وعد بلفور..... 17

المطلب الثالث : الانتداب البريطاني على فلسطين..... 18

الفرع الأول: *سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين* 18

الفرع الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي..... 20

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من الحروب العربية الإسرائيلية 20

المطلب الأول: الحروب العربية الإسرائيلية 21

الفرع الأول: حرب 1948 «النكبة» 21

الفرع الثاني: حرب 1967 «النكسة» 21

الفرع الثالث: حرب 1973..... 22

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من حرب 1967..... 22

الفرع الأول: الموقف الفرنسي الايطالي..... 23

الفرع الثاني: الموقف البريطاني الألماني..... 25

الفرع الثالث: موقف دول البينلوكس..... 26

المطلب الثالث : الموقف الأوروبي من حرب 1973..... 26

الفهرس

الفرع الأول: الموقف الفرنسي الايطالي..... ***27***

الفرع الثاني: الموقف البريطاني الألماني..... ***28***

الفرع الثالث: موقف دول البينلوكس..... ***29***

الفصل الثاني: مسار العلاقات الأوروبية الفلسطينية ***32***

المبحث الأول:تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ***33***

المطلب الأول: بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية ***33***

الفرع الأول: وثيقة شومان ***33***

الفرع الثاني: الأزمة النفطية 1973 ..... ***34***

المطلب الثاني:بداية الحوار العربي الأوروبي ***35***

الفرع الأول: أهداف الحوار العربي الأوروبي..... ***37***

الفرع الثاني: سمات الحوار العربي الأوروبي ***38***

الفرع الثالث: عقبات الحوار العربي الأوروبي..... ***39***

المطلب الثالث : تطور موقف أوروبا السياسي اتجاه القضية الفلسطينية..... ***39***

الفرع الأول: إعلان لندن ***40***

الفرع الثاني: إعلان باريس..... ***40***

الفرع الثالث: إعلان البندقية..... ***41***

الفرع الرابع: تراجع الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية..... ***42***

المبحث الثاني: اتفاقية أوسلو للسلام ***44***

الفهرس

المطلب الأول: لمحة عن اتفاق أوسلو..... 44

الفرع الأول: أبرز بنود اتفاق أوسلو..... 45

الفرع الثاني: سمات اتفاق أسلو..... 46

المطلب الثاني: الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو وأسباب فشل الاتفاق 48

الفرع الأول: الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو..... 48

الفرع الثاني: أسباب فشل اتفاق أوسلو..... 50

المبحث الثالث: اللجنة الرباعية والدور الأوروبي..... 52

المطلب الأول: اللجنة الرباعية..... 52

الفرع الأول: تعريف اللجنة الرباعية..... 52

الفرع الثاني: مهام اللجنة الرباعية..... 53

المطلب الثاني: الدور الأوروبي في اللجنة الرباعية 54

الفرع الأول: جهود أوروبا في اللجنة الرباعية 55

الفرع الثاني: الموقف الأوروبي في اللجنة الرباعية 56

الفرع الثالث: ردود الأفعال الإسرائيلية والفلسطينية على خطة خارطة الطريق وموقف اللجنة الرباعية منها 57

الفصل الثالث: تداعيات ومستقبل الدور الأوروبي على القضية الفلسطينية 61

المبحث الأول: الدور الأمريكي وتأثيره على الدور الأوروبي 62

المطلب الأول: طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية..... 62

الفرع الأول: رؤية التوافق الأوروبي الأمريكي..... 63

الفرع الثاني: رؤية التنافس الأوروبي الأمريكي..... 65

الفرع الثالث: رؤية توازن المصالح الأوروبية الأمريكية 66

المطلب الثاني: تأثير العلاقة الأوروبية الأمريكية..... 67

الفرع الأول: القيود المفروضة على الدور الأوروبي..... 67

الفرع الثاني: فرص الدور الأوروبي..... 69

الفرع الثالث: أسباب تأثير الدور الأمريكي على الدور الأوروبي..... 69

المبحث الثاني: الموقف الأوروبي من إشكالات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي..... 71

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من الجدار الفاصل..... 71

الفرع الأول: الوضع القانوني للجدار الفاصل..... 71

الفرع الثاني: موقف الأوروبي من الجدار الفاصل..... 72

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من قضيتي المستوطنات و اللاجئين..... 75

الفرع الأول: الموقف الأوروبي من قضية المستوطنات..... 75

الفرع الثاني: الموقف الأوروبي من قضية اللاجئين 78

المطلب الثالث : الموقف الأوروبي من قضية القدس 80

الفرع الأول: سياسة إسرائيل في تدويل وتهويد القدس 81

الفرع الثاني: موقف الأوروبي من احتلال القدس الشرقية..... 84

الفرع الثالث : نقل السفارة الأمريكية إلى القدس..... 85

المبحث الثالث : رهانات الدور الأوروبي وتداعياته المستقبلية..... 88

الفهرس

المطلب الأول: الرأي العام الأوروبي في القضية الفلسطينية..... 88

الفرع الأول: تأثير إسرائيل على الرأي العام الأوروبي..... 89

الفرع الثاني: موقف الرأي العام الأوروبي من القضية الفلسطينية..... 90

المطلب الثاني: النظرة المستقبلية للدور الأوروبي في القضية الفلسطينية..... 92

الفرع الأول: التصورات المستقبلية للدور الأوروبي..... 92

الفرع الثاني: السيناريوهات المحتملة للدور الأوربي..... 93

خاتمة..... 98

الملاحق..... 102

قائمة المراجع..... 109

الفهرس..... 116